العمل

AL AMAL

السنة التاسعة والثلاثون - العدد ٤٥٧
يونيو ٢٠٠١ - الثمن جنيه

مواصلة الانتفاضة ودعمها الطريق الأوحد لاستعادة الحقوق الفلسطينية

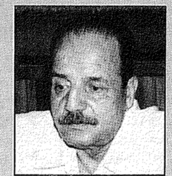


٥ مليارات دولار خسائر الاقتصاد الفلسطينى بسبب الحصار الإسرائيلى

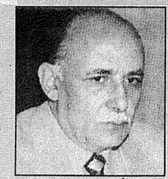
برامج الحكومة لحل مشكلة البطالة .. هل توفر مليون فرصة عمل ؟!

- ١٣ ألف فرصة عمل بالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف
- صرف الدفعات الاستكمالية لتعويضات حرب الخليج لأصحاب الاستمارة "ج"
- "العمل" تنشر مشروع قانون العمل بعد موافقة مجلس الوزراء وتطرحه للنقاش

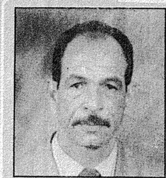




السيد راشد



أحمد العماوى



م. محمد عبد الحليم

الاتحاد المحلى لنقابات عمال الفيوم

يتقدم بخالص التهنئة إلى السيد المستشار

سمير الخولى

محافظ الفيوم

والى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة

كما يتقدم بخالص التهنئة إلى السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

وتهنئة خاصة إلى قائد المسيرة الشعبية السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

عيد العمال

رئيس الاتحاد المحلي ورئس النقابة العامة للزراعة

المهندس محمد عبد الحليم أحمد

أمين الصندوق

محمد كمال محمود

الأمين العام

محمد رفعت رضوان

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
ڤيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٢٦٤٦٦
فاكس : ٣٩١٩٩٢١- ٣٩٢٦٤٦٦

تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

فى هذا العـــــدد :

* فى إطار الحملة القومية لحماية المواطنين من أخطار التدخين .. نظم المجلس القومى للطفولة والأمومة ، مؤتمرا قوميا لحماية النشء من نفس الأخطار ، وكذلك خطر تعاطى وإدمان المخدرات ، أقيم المؤتمر ، تحت رعاية السيدة سوزان مبارك ، وشارك فى المؤتمر ، عدد من العلماء ، والخبراء ، وممثلى الأجهزة المعنية ، إضافة إلى عدد كبير من الشباب وذلك لتبادل الرأى ، وتعميق الدراسة حول قضية ذات بعد قومى ، وتأثير اجتماعى خطير

هذا المؤتمر الهام الذى افتتحته السيدة سوزان مبارك ، بكلمة ضافية ، حددت فيها إدراك الدولة واهتمامها بمكافحة الإدمان ، والعلاج منه .. خرج المؤتمرون فى ختام المؤتمر ، بعدد من التوصيات الهامة ، التى سوف يتم تنفيذها بالتعاون مع المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط .. فماذا عما دار فى هذا المؤتمر من المناقشات ، وما هى تلك التوصيات الهامة ؟

(ص٤٤ – ص٤٦)

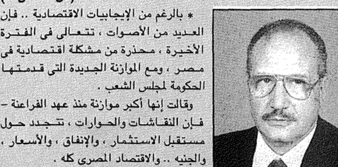


* من المقطوع به ، أن مشكلة البطالة فى مصر ، يستشرى خطرها يوما بعد يوم ، وبالرغم من تضارب الإحصائيات والأرقام ، حول تحديد نسبة " البطالة " فى بلادنا .. فإن بيانات الحكومة الرسمية ، حددت هذه النسبة بـ٨.٣ ٪ أى ما يعادل المليون ونصف المليون عاطل ، وهذا الرقم فى حد ذاته ، ينذر بأزمة تصل إلى حد الكارثة – ما لم تتخذ الحكومة حلولا عاجلة عملية ، لمعالجتها ، وها هى ذى المشكلة " دائمة الانفجار " تتفجر مؤخرا ، تحت قبة مجلس الشعب ، باعتبارها واحدة من القضايا الملحة والحاسمة ، التى لا تقبل التأخير أو التأجيل ..وها هو ذا رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد ، يعلن عن قيام الحكومة بطرح ثمانية برامج جديدة ، ستوفر مليون فرصة عمل سنويا

والسؤال الآن : هل فى إمكان الدولة أن توفر مليون فرصة عمل سنويا ؟

حول هذا السؤال الهام .. يدور التحقيق داخل هذا العدد .

(ص٢٤- ص٢٩)



* بالرغم من الإيجابيات الاقتصادية .. فإن العديد من الأصوات ، تتعالى فى الفترة الأخيرة ، محذرة من مشكلة اقتصادية فى مصر ، ومع الموازنة الجديدة التى قدمتها الحكومة لمجلس الشعب .

وقالت إنها أكبر موازنة منذ عهد الفراعنة – فإن النقاشات والحوارات ، تتجدد حول مستقبل الاستثمار ، والإنفاق ، والأسعار ، والجنيه .. والاقتصاد المصرى كله .

وتشير الموازنة الجديدة ، إلى اعتماد الحكومة على مصادر غير ثابتة لتوفير عجز قيمته ٢٠.٧ مليار جنيه ، من بين هذه المصادر ، ركزت الحكومة ، على ضريبة المبيعات ، وحصيلة الخصخصة ، والقروض الخارجية ، لتغطية هذا العجز !!

المهم فى هذا الموضوع .. أن الأصوات المحذرة من المشكلة الاقتصادية المتوقعة .. تدور حول عدد هام من المخاوف .. وكلها جديرة بالدراسة ، والحلول، والأخذ بإيجابيات الدروس المستفادة ، منها .

(ص١٨ – ص١٩)

عــزيزى القـــارىء :

طرح مشروع قانون العمل للحوار الجماهيرى !!

عقب موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون العمل الموحد وإدخال بعض التعديلات عليه ، اتصل بى زميل فاضل من حزب التجمع يدعونى للمشاركة فى ندوة حول المشروع ، وسألته هل لديكم نسخة من المشروع بعد التعديل الذى أدخل عليه بمعرفة مجلس الوزراء ، فأجاب بالنفى ، وقلت له أليس من الأفضل أن نناقش المشروع فى ضوء هذه التعديلات ، والتى لم يتم إدراجها فى المشروع بعد ، وانتهى الحوار بضرورة أن يكون المشروع متاحا لنا فى صورته النهائية وقبل عرضه على مجلس الشعب ، وحتى يكون الحوار مبنى على أسس موضوعية .

وفى حوار حول نفس الموضوع مع السيد الوزير أحمد العماوى بصفته رئيسا لمجلس إدارة المجلة ، اقترح سيادته تسهيلا للمعنيين بهذا المشروع ، أن تقوم المجلة بطباعته وتوزيعه على أوسع نطاق ممكن ، ليتاح لكل من يهمه المشروع الإطلاع عليه وإبداء رأيه فيما يتضمن مواده من أحكام ، وكذلك طلب الوزير من المجلة تخصيص عدد من الندوات لمناقشة المشروع يشارك فيها ممثلون لأطراف العمل الثلاثة وكذلك بعض المتخصصين فى تشريعات العمل وبعض أصحاب الرأى والفكر ، ليثروا المشروع بمناقشاتهم والخروج ببعض التوصيات التى تسهم فى توضيح أهداف المشروع ومدى تحقيقه للتوازن بين طرفى العملية الإنتاجية من ناحية ، ومدى مسايرته للتطورات الاقتصادية والجديدة من ناحية أخرى ، خاصة فى مجال علاقات العمل بين العمال وأصحاب الأعمال ،

ولذلك فإن المجلة تعدك - عزيزى القارئ - أنه بمجرد الانتهاء من صياغة التعديلات الجديدة ، فإن المجلة لن تنتظر حتى نهاية هذا الشهر لتوزيعه كملحق مع العدد القادم من المجلة ، وإنما ستصدر المشروع فى طبعة مستقلة يتم توزيعها بمعرفة شركة التوزيع المعنية وبسعر رمزى للغاية ، وأرجو بذلك أن تسهم المجلة فى التعريف والتوعية بمواد هذا المشروع ، مع ترحيب المجلة بنشر كل ما يصلها من آراء جادة واقتراحات بناء ة حول المشروع .. وإلى اللقاء

س . ط



بقلم السيد الطاهرى

مواصلة الانتفاضة ودعمها .. الطريق الأوحد لاستعادة الحقوق الفلسطينية

منذ أيام دخلت الانتفاضة الفلسطينية شهرها التاسع ، وهى صامدة كل الصمود رغم كل الظروف الصعبة التى تحيط بها ، فهى من ناحية تواجه عدوا شرسا استخدم ويستخدم كل مافى ترسانته العسكرية وترسانة الولايات المتحدة من أحدث الأسلحة لمواجهة صمود شعب أعزل ، ورغم كل أنواع القهر والدمار من اغتيال وقتل وتدمير للبنية الأساسية وللمبانى وللمنازل وتجريف الأراضى والمحاصرة والفصل بين المدن والقرى ومحاولات تجويع الشعب الفلسطينى .. إلخ ، فإنه لم يسلم ولم يركع بل ولن يستسلم ، لأنه تأكد أن هذا هو الطريق الأوحد للخلاص من الاستعمار الإسرائيلى البغيض ووقف عمليات التوسع والاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . . كما تأكد أيضا أن هناك محاولات مستميتة لتفريغ قرارات الشرعية الدولية من مضمونها، تحت مسميات مختلفة ، وآخرها ما أطلق عليه تقرير لجنة ميتشيل السناتور الأمريكي الذي رأس لجنة لتقصي الحقائق ، وخرج بعدد من الاقتراحات أبرزها الطلب من إسرائيل وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ووقف العنف والعودة إلي طاولة المفاوضات في ضوء توصيات لجنة ميتشيل .

وبالطبع فإن الدخول في مفاوضات من جديد بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لتنفيذ توصيات لجنة ميتشيل هو أمنية إسرائيل ، لكي تماطل وتناور من جديد ، وتبعد عن قرارات الشرعية الدولية التي تتمثل في قرارات الأمم المتحدة وإعلان مدريد ، والتي تنص علي انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وأن الأرض مقابل السلام ، وأن ذلك يمتد للأراضي العربية المحتلة الأخري في الجولان ، وفي مزارع شبعا اللبنانية ، كما أنه من المفروض أن تبدأ المفاوضات بين الطرفين من حيث انتهت في عهد باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ، وذلك إذا افترضنا حسن النوايا الإسرائيلية ، لكن شارون السفاح لم يجد من يرده إلي صوابه ، خاصة وأن الإدارة الأمريكية الحالية رغم موقف إسرائيل المعادي لها أثناء انتخابات الرئاسة الأخيرة ، فإنها تدعم شارون بكل ماليديها من امكانات عسكرية ومادية وسياسية ، ناسية أو متناسية مصالحها الضخمة والعديدة علي امتداد الوطن العربي من المحيط إلي الخليج ، والتي لن تكون بمنأي عن التعرض للمخاطر مهما حاولت حمايتها ، فغضبة الشعوب لاتهزمها الدبابات ولا الطائرات حتي الـ إف ١٦ الأمريكية التي استخدمتها إسرائيل مؤخرا ضد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ، ولقد نبه الرئيس مبارك قادة أمريكا وأوروبا من مغبة الاستمرار في دعم إسرائيل علي حساب المصالح والحقوق العربية ولكن دون جدوي ، كذلك ومنذ انطلاق شرارة الانتفاضة فقد تم عقد مؤتمرين للقمة العربية أحدهما بالقاهرة والثاني في عمان ، كما عقد مؤتمر قمة للدول الإسلامية بالدوحة(قطر) ، وتم كذلك عقد أكثر من اجتماع للجنة المتابعة العربية ، بل وعقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية بقطر انتهت أعماله منذ أيام قليلة . .وبالطبع فإن ماصدر عن هذه الاجتماعات من قرارات وتوصيات لو رأت النور والجدية في التنفيذ لتم حل المشكلة من جذورها ، لكن عدونا وأصدقاء عدونا يدركون حقيقة الوضع في الدول العربية والإسلامية ، لأنهم استطاعوا أن يخترقوا بعض قيادات هذه الدول بشكل يدعو إلي الأسي ، وعلي سبيل المثال ، فقد تابعت المؤتمر الصحفي لوزير خارجية قطر منذ أيام والذي عقد في ختام أعمال الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية .. وفي رده علي سؤال لأحد الصحفيين لماذا لاتستخدم الدول العربية والإسلامية سلاح البترول كما حدث في عام ١٩٧٣ ، وجاء رد الوزير أن ماحدث من استخدام سلاح البترول في عام ١٩٧٣ لن يتكرر ، وأضاف أن من مصلحتنا بيع البترول لتقديم جزء من عوائده للشعب الفلسطيني ، وعندما وجه انتقادا لاستمرار المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة ، كان رد الوزير أنه مجمد ، وأن هناك علاقات قائمة بين إسرائيل وبعض الدول العربية ، وإذا تركنا الدوحة في أقصي المشرق العربي ونتجه إلي أقصي المغرب العربي ، نجد العجب العجاب ، فمنذ أقل من أسبوعين اتخذت لجنة المتابعة العربية المكونة من عشرة وزراء خارجية عرب ، قرارا يقضي بوقف جميع الاتصالات مع إسرائيل ، وفجأة يخرق وزير خارجية موريتانيا القرار ويقرر زيارة إسرائيل ضاربا عرض الحائط بقرار لجنة المتابعة العربية ، وهناك أمثلة كثيرة تؤكد أن هناك طابورا عربيا خامسا بعضه معروف وبعضه مستتر وراء



الطفلة الفلسطينية إيمان حجو (٤شهور) التى قتلتها قذيفة غادرة أطلقتها دبابة إسرائيلية فى هجوم وحشى لمخيم خان يونس

ياسر عرفات

عمرو موسى

أقنعة زائفة يظهر غير مايبطن ، وهو أمر أخطر من الخطر علي مستقبل هذه الأمة .

ولذلك فإن قلبي مع السيد عمرو موسي الأمين العام للجامعة العربية ، الذي سوف يواجه الكثير من المناورات من جانب بعض الدول العربية ، ثقة منها في أن الحرص علي اظهار وحدة الصف العربي سوف يحول دون تعرية هذه المواقف أو اعلانها كما كان متبعا ، وأعتقد أن ماتعودناه من عمرو موسي سوف يكون عكس ذلك تماما ، ولابد للأمة العربية أن تعلم حقيقة موقف كل دولة عربية ، وإن كان الشعب العربي من المحيط إلي الخليج يدرك بوعيه وحسه وتجاربه حقيقة هذه المواقف ، والتي لاينبغي أن تستمر في عملية خداع هذه الأمة أكثر من ذلك ، وعلي الذين يطلبون من مصر وحدها أن تحارب لآخر جندي مصري أن يدركوا أن مصر قدمت عشرات الآلاف من الشهداء وأنفقت عشرات المليارات من الدولارات من دم أبنائها من أجل أمتها العربية ، ومصر -كما أعلن رئيسها- لن تبخل علي الأمة العربية بالتضحية بالمزيد ، لكن بشكل جماعي ، وفي ضوء إمكانات كل دولة .. لأن المعركة معركة الأمة العربية كلها لا معركة فلسطين وحدها ولا معركة مصر وحدها ، وإنما هي معركة الأمتين العربية والإسلامية .. وأحب أن أشير هنا إلي نقطة هامة وهي أن الدعم المصري للقضية الفلسطينية لايقف عند حد القيادة السياسية وحدها بل يتعداه إلي رجل الشارع في كافة أنحاء مصر ، ومن يرجع إلي التقرير المنشور علي صفحات هذا العدد حول التبرعات التي يقدمها أبناء مصر لإخوانهم في فلسطين يدرك وعي وقومية شعب مصر وأصالته

والسؤال الذي يطرح نفسه .إذن ماهو الحل؟؟ هل تكتفي الشعوب العربية بمتابعة جنازات شهداء فلسطين وعمليات التدمير والتجريف علي شاشات التليفزيون يوميا ، ومصمصة الشفاه ، والانتقال بعد ذلك لمشاهدة المسلسلات والأغاني .. الخ أم أنه لابد أن يكون هناك عمل يدعم الانتفاضة الفلسطينية ويحقق لها الاستمرار والقدرة علي مواجهة هذا العدوان الاجرامي الذي تشارك فيه القوي الكبري بعضها بالدعم المباشر والعلني والبعض الآخر بالدعم المستتر . . وهذا البعض الأخير يضحك علينا بالابتسامة الصفراء التي تخفي وراءها قنبلة أو باروداً قابلا للانفجار في أية لحظة ؟.

والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه أيضا . . كيف لنا أن نواجه إسرائيل وأمريكا وبريطانيا ، وبعض الدول الكبري التي لاتعلن عن دعمها المتواصل لإسرائيل بصورة أو بأخري؟؟

والشئ الذي يدعو إلي الدهشة والاستغراب أن المبعوث الأمريكي الذي عينته الحكومة الأمريكية لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة ميتشيل ، دعا الفلسطينيين في أول لقاء له منذ أيام مع الرئيس عرفات بوقف العنف ، ودعا القاتل والمجرم والسفاح شارون إلي ضبط النفس ، أي أن الصورة انقلبت فالذين يناضلون من أجل استرداد حقوقهم أصبحوا هم المذنبون ، والقتلة هم الأبرياء الذي يطالبهم المبعوث الأمريكي بضبط النفس - فهل يمكن أن يرجي خير من هذا المبعوث إذا كانت هذه بدايته .. أعتقد أنه سؤال لا يحتاج إلي جواب !!

وبهذه المناسبة أريد أن أذكر مثالين صارخين .. ففرنسا علي سبيل المثال كان من المستحيل عليها أن تترك الجزائر ، لكنها تحت ضغط المقاومة الباسلة لأبناء الجزائر وسقوط أكثر من مليون شهيد كان ثمن استقلال الجزائر بعد استعمار فرنسي دام مائة وثلاثين عاما . .

والمثال الآخر والذي أقرب مايكون إلي الوضع في فلسطين وأقصد جنوب أفريقيا حيث كان البيض يتحكمون في كل شيء وبيدهم مقاليد كل شيء ، وكان السود الأفارقة أصحاب القارة أشبه بالعبيد لديهم .. واندلعت ثورتهم بقيادة ابن افريقيا العظيم نيلسون مانديلا وتحررت جنوب إفريقيا وتولي السود الأفارقة أصحاب الأرض مسئوليتها ومقاليد الأمور فيها .

كلمة أخيرة أقولها للذين يتوهمون أنهم بمنأي عن مطامع إسرائيل ، وبالتالي فإنهم ينظرون إلي مايحدث في فلسطين وفي القدس ، علي أنه لن يطالهم .. فقط أذكرهم بأحلام إسرائيل التوسعية والتي تسجلها علي الكنيست الإسرائيلي(البرلمان الإسرائيلي) من الفرات إلي النيل حدودك يا إسرائيل وليس المهم هو احتلال الاراضي ، وإنما مايهم إسرائيل هو السيطرة الاقتصادية وطعن الهوية العربية والإساءة لمقدساتنا الإسلامية .. أفبعد هذا يستمر الوهم والوهن؟؟.

ولذلك أقول إذا كانت الحكومات العربية -أو معظمها- في ضوء حساباتها السياسية سوف تعجز عن الوفاء بمتطلبات الانتفاضة الباسلة ، فعلي الشعوب العربية أن تنظم حركتها وتوحد صفوفها ، وتقدم للانتفاضة الدعم المادي والمعنوي بل المتطوعين الذين ينتظرون اللحظة التي يقدمون فيها أرواحهم فداء للقدس وللأقصي أولي القبلتين وثالث الحرمين والله علي ما أقول شهيد .

دروس مستفادة من انتخابات الشورى



د. مصطفى كمال حلمى

تشهد بلادنا هذه الأيام التجديد النصفى لعضوية مجلس الشورى ، وقد تم تقسيم محافظات الجمهورية إلى ثلاث مجموعات ، كل مجموعة منها يتم إجراء الانتخابات الخاصة بها فى موعد محدد ، فتم إجراء انتخابات المجموعة الأولى فى السادس عشر من مايو المنصرم ، والمجموعة الثانية فى السابع والعشرين من نفس الشهر ، أما المجموعة الثالثة والتى تضم القاهرة والإسكندرية وعددا آخر من المحافظات فتجرى فى السابع من هذا الشهر ، وبين كل مرحلة وأخرى يتم إجراء انتخابات الإعادة .

والملاحظ أن الدولة وفرت نفس ظروف انتخابات مجلس الشعب ، وخاصة أن تتم كل المراحل تحت اشراف القضاء ، تحقيقا للحيدة والنزاهة ، إلا أن الملاحظ هو اتساع دوائر الشورى عن دوائر مجلس الشعب ، والتى تضم أحيانا دائرتين أو أكثر من دوائر مجلس الشعب ، وهو أمر يمثل عبئا على المرشح لكى يصل إلى كل أبناء الدائرة ويحاورهم ، كما أنه يجعل بعض أبناء الدائرة ينصرفون عن الادلاء بأصواتهم لافتقادهم نفس الحماس الذى كان موجودا فى انتخابات مجلس الشعب ، وهو أمر جدير بالدراسة من جانب القيادة السياسية التى تحرص ولاشك على تحقيق الفاعلية لمجلس الشورى فى حدود مانص عليه الدستور .

رفقا بالصحف وبالمشتركين يا هيئة البريد

يبدو أن هيئة البريد أرادت أن تقلد هيئة التليفونات أو شركة التليفونات ، وكلاهما يتبع وزارة واحدة هى وزارة الاتصالات . . أرادت أن تقلدها فى رفع أسعار خدمتها بشكل فجائى ومغالى فيه ، وأعتقد أنه تم بدون دراسة متأنية ، بدليل أننا فى مجلة العمل ، فوجئنا بمنشور يصلنا من هيئة البريد يتضمن رفع سعر إرسال النسخة الواحدة أو النسختين من المجلة من خمسة عشر قرشا إلى خمسين قرشا .. وتشككنا فى الأمر فى البداية وتصورنا أن هناك خطأ ما غير مقصود من جانب هيئة البريد .. لكننا تأكدنا أن هذه هى التعريفة الجديدة للبريد ، ومعنى هذا أن الاشتراك الذى قيمته جنيه واحد سوف يذهب منه خمسون قرشا لهيئة البريد وعشرة قروش ثمن الظرف الذى ترسل فيه المجلة ، وبالتالى يكون سعر العدد فى ضوء هذه التكلفة أربعين قرشا ، فى الوقت الذى لاتقل فيه تكلفة العدد الواحد العادى عن جنيهن ، فهل هذا معقول ، خاصة وأن هيئة البريد تضعنا أمام خيارين لاثالث لهما وهما إما زيادة قيمة الاشتراك بما يغطى تكلفة البريد الفجائية ، وإما تحمل المجلة لهذه التكلفة المرتفعة ، والتى قد لاتتحمل المجلة أعباءها لمدة طويلة .

لذلك فإننا نناشد السيد وزير الاتصالات الإبقاء على تعريفة المطبوعات بنفس السعر أو زيادتها بنسبة معقولة ، خاصة وأن الخمسة عشر قرشا قد تم رفعها من فترة ليست بالبعيدة ، كما أن هذا الإجراء سيؤثر سلبا على حركة الثقافة التى تحرص الدولة على تحقيق الانتشار لها . . وليتنا نستفيد أو نعى تجربة هيئة الكتاب التى تحظى بتقدير كل المثقفين بل وكل القراء فى مصر والعالم العربى.

د.أحمد نظيف

رسالة خاصة وشخصية إلى وزيرى العدل والداخلية



المستشار فاروق سيف النصر — اللواء حبيب العادلى

كنت أسمع كثيرا عن بعض الأحكام التى تصدرها المحاكم وخاصة بعد أن تؤيدها محاكم الاستئناف لكنها لاتنفذ ، وكنت أتصور أن البعض يبالغ فى تناوله لهذه المشكلة ، إلى أن عشت التجربة المرة والأليمة شخصيا ، فقد تم الحكم لى بمبلغ طرف أحد المواطنين بالإسكندرية واستأنف الحكم وأيدته محكمة الاستئناف بالإسكندرية ، وتصورت أننى بذلك سأحصل على حقى ، وأجريت العديد من الاتصالات خاصة مع المعنيين بوزارة الداخلية ، وقام المحامى الذى وكلته فى القضية وهو من أبناء الإسكندرية بمحاولات عديدة لتنفيذ الحكم دون جدوى ، وتقدمت بشكوى للسيد وزير الداخلية ، الذى أحالها على الفور لجهة الاختصاص بوزارة الداخلية ، وبعد أخذ ورد واستفسارات ، طلب منى أن أتولى بنفسى معرفة ممتلكات الرجل بالإسكندرية ، حتى يمكن اتخاذ إجراء للحصول على حقى ، وبالطبع استعصى على ذلك ، أولا لأنى لست من أهالى الإسكندرية ثانيا لأن هذه مسئولية الدولة وأجهزتها المعنية فى رد الحقوق لأصحابها ، ثم تم إبلاغى أن الرأى قد استقر فى الجهة المعنية بالشرطة بأن أتولى بنفسى الوقوف على ممتلكات الرجل ، وعندما قلت إن هذه مسئولية رجال المباحث أو جهاز تنفيذ الأحكام بالداخلية توقف الأمر عند هذا الحد منذ أكثر من ستة أشهر!!.

والسؤال مافائدة أن يحكم لمواطن من جانب القضاء بحقه دون أن يصحب ذلك التنفيذ وإعادة الحق لصاحبه . . خاصة وأن مشوار التقاضى يطول سنوات وسنوات . سؤال أوجهه للسيد المستشار وزير العدل وللسيد اللواء وزير الداخلية . . وكيف لى أن أسترد حقى أنا وغيرى فى ظل هذه الإجراءات التى يجب أن يعاد النظر فيها حيث تكون العدالة بالفعل حقيقة لا مجرد حكم على الورق .

النظرة المستقبلية للاستخدام (٢)

تعرضنا فى العدد السابق للاستراتيچية التى وضعتها الوزارة للحد من مشكلة البطالة ودفع عملية التشغيل والمساهمة فى توفير فرص عمل ، وقمنا بتحديد الأهداف التى توضح ملامح استراتيچيات الوزارة لأداء مهامها فى المرحلة المقبلة ومنها المساهمة فى تهيئة المناخ الاستثمارى وتطوير ودعم التدريب المهنى والمساهمة فى زيادة حجم العمالة المنتجة وأيضا الحد من ظاهرة عمالة الطفل .. ونعرض فيما يلى تكملة لملامح استراتيچية الوزارة من خلال تطوير مكاتب الاستخدام التابعة للوزارة ، وإصدار النشرة القومية للتوظيف وتطوير وإنشاء قاعدة لبيانات التشغيل والبطالة بين الخريجين ..

إعداد :
مصطفى جابر
مستشار وزير القوى العاملة والهجرة للاستخدام

أولا: تطوير مكاتب الاستخدام

بالتعاون مع المركز الأفريقى لإدارة العمل " ارلاك " التابع لمنظمة العمل الدولية .. تم الآتى :

– اختيار عشرة مكاتب من مكاتب الاستخدام من سبع محافظات كمرحلة أولى جرى تطويرها وتجهيزها بالمعدات والأدوات المكتبية وأجهزة الفاكس .

وقد تم اختيار هذه المكاتب مع التركيز على المناطق والمجتمعات الصناعية والعمرانية الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر .

– تدريب كوادر من مكاتب الاستخدام على نشرة التوظيف الدورية التى تصدر على المستوى القومى وتتضمن فرص العمل المطلوبة داخليا وخارجيا ، والمؤهلات والخبرات والمهارات المطلوبة لشغلها وتوزيعها على مكاتب الاستخدام لإطلاع راغبى العمل عليها وذلك بهدف تفعيل عمل مكاتب الاستخدام حتى تتمكن من الانتقال من دورها التقليدى الذى كانت تمارسه وهو تسجيل راغبى العمل إلى دور مهم ومطلوب وهو البحث عن فرص عمل للمتعطلين وتقديم المشورة المهنية لأصحاب الأعمال وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والتفاعل التام مع سوق العمل ، وهذا التطوير والتحديث سوف يؤديان إلى إيجاد نوع من التكامل فى التشغيل يتم خلاله انتقال العمالة نحو فرص العمل الشاغرة داخل أنحاء المحافظة الواحدة وبين المحافظات .

ثانيا : نشرة قومية للتوظيف

فى إطار جهود الوزارة لتطوير وتحديث الأجهزة التابعة لها ودفع التشغيل نحو متطلبات سوق العمل وتشجيع العمل بالقطاع الخاص والاستثمارى وإيجاد فرص عمل حقيقية ومنتجة للمتعطلين ومن خلال تعاون وزارة القوى العاملة والهجرة مع كل الأجهزة المعنية فى الدولة ومنظمة العمل الدولية فى إصدار نشرة للتوظيف فى الخامس من كل شهر اعتبارا من سبتمبر ١٩٩٨ متضمنة فرص العمل المتاحة داخل وخارج الجمهورية بما يمثل خدمة فعالة ومؤثرة لصاحب العمل وطالب العمل على السواء وصدر بالفعل من هذه النشرة حتى الآن واحد وثلاثون عددا تضمنت ما يقرب من ٥٠٠ ألف فرصة عمل سواء داخليا وخارجيا وهذه الخدمة تعد خدمة مجانية سواء لصاحب العمل أو لطالب العمل وتعطى النشرة صورة حية عن سوق العمل ومتطلباته .

كما تشمل مهن ووظائف واردة من محافظات مختلفة ومهن ووظائف مطلوبة للدول العربية .

لذا بلغ إجمالى فرص العمل عدد ١٧٧ ٥٠٠ فرصة عمل داخليا شغل منها حتى ٢٠٠١/٤/٥ عدد ٢٣٤٩١٧ فرصة عمل بنسبة ٤٧٪ من إجمالى فرص العمل المعلن عنها بالداخل عن طريق الاختبار والاختيار وبالنسبة لفرص العمل المطلوبة بالخارج فقد شغلت بنسبة ١٠٠٪ .

كما قامت مكاتب الاستخدام التابعة للوزارة بمديريات القوى العاملة بالمحافظات بتسجيل المتعطلين سواء من حملة المؤهلات أو العمالة الفنية أو العادية وترشيحهم على عمل بمنشآت وشركات القطاع الخاص والاستثمارى **حيث بلغ إجمالى المعينين خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٨ " ٨١٥١٢٠" معينا .**

تقدم النشرة القومية للتوظيف

١- خدمة الإعلان عن الوظائف لصالح أصحاب الأعمال بدون مقابل وتلبية احتياجاتهم.

٢- معلومات عن الوظائف الخالية للباحثين عنها من طالبى العمل دون سماسرة أو وسطاء .

٣- معلومات عامة عن سوق العمل " من خلال تنوع الوظائف المعلن عنها " بما يمثل دورا تعليميا للراغبين فى الالتحاق بالتعليم أو طالبى العمل ، وخطوة على طريق المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل .

وهذه النشرة تحقق الأهداف التالية :

تشجيع الشباب خاصة من حملة المؤهلات للعمل بالقطاعين الخاص والاستثمارى حيث إن سياسة الدولة الآن هى الاتجاه للخصخصة

– العمل على جذب راغبى العمل إلى المدن والمواقع والتجمعات الصناعية والزراعية والعمرانية للعمل بها حيث تتوافر فرص العمل المنتجة للمتعطلين علما بأن النشرة القومية للتوظيف تتضمن معلومات كاملة عن فرص العمل المطلوبة وخاصة بالقطاع الخاص والاستثمارى سواء بالداخل أو الخارج .

– توفير بيانات دقيقة وحقيقية عن إجمالى فرص العمل وعدد المشتغلين

– تقوم الوزارة بتوزيع النشرة بسعر رمزى مدعم من خلال باعة الصحف لتسهيل حصول طالب العمل عليها ، وتتضمن بيانات عن فرص العمل المطلوبة والمؤهلات والمهارات والخبرات والأجر وملحقاته ، ومناطق توافر العمل .

– **المتابعة والتقييم** حتى تحقق الجدية والمصداقية لما ينشر من فرص عمل فى هذه النشرة تقوم الوزارة بالمتابعة الشهرية المستمرة لما يشغل بالفعل من فرص العمل التى تم نشرها أولا بأول وذلك عن طريق :

" البقية ص ١٧ "

رئيس الوزراء و١١ وزيرا يقرون الخطة

١٥٠ جنيها للمتدرب شهريا بالمؤهلات العليا و١٠٠ للمتوسطة

عقد الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء اجتماعا بحضور عدد من الوزراء تناول خطة الدولة لتأهيل وتدريب شباب الخريجين للعمل في الجهات غير الحكومية .

حضر الاجتماع كل من الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ووزراء الإعلام والسياحة والقوى العاملة والتنمية المحلية والصناعة والكهرباء والإنتاج الحربي والشباب والمالية والاتصالات .

صرح صفوت الشريف وزير الإعلام عقب الاجتماع بأنه تم اقرار الخطة القومية لتدريب شباب الخريجين لتأهيلهم للعمل في الجهات غير الحكومية حيث تم استعراض الخطة التنفيذية بإعادة التأهيل لشباب الخريجين على أن يبدأ التنفيذ اعتبارا من أول سبتمبر ٢٠٠١ مشيرا إلى أن خطة التدريب سوف تتم على أربع مراحل وأن عدد الوزارات المشاركة في برنامج التدريب ١٩ وزارة وعدد مراكز التدريب المشاركة في تنفيذ البرنامج ٥٢٣ مركزا يتم التدريب على ٣١٠ مهن مختلفة وتبلغ تكلفة تنفيذ البرنامج نصف مليار جنيه تم رصدها في الموازنة العامة للدولة .

وقال وزير الإعلام إنه تقرر منح المتدرب مكافأة شهرية ١٠٠ جنيه للمؤهلات المتوسطة و١٥٠ جنيها للمؤهلات العليا على أن تتراوح مدة التدريب بين ٣ و٦ أشهر طبقا لنوعية المهن المختلفة .

أضاف أنه بعد انتهاء مدة التدريب سيتم توجيه المتدرب إلى فرص العمل المتاحة التي يتم حفظها له بمعرفة وزارة القوى العاملة او يخير المتدرب بالحصول على فرصة عمل من الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ أحد المشروعات التي تدرب عليها .

وقال وزير الإعلام إنه سيتم الإعلان عن البرنامج اعتبارا من أول يوليو المقبل ويتم خلال الفترة الحالية من الآن وحتى موعد الإعلان عن البرنامج استكمال مراكز التدريب وتأهيل المتدربين .

وأضاف صفوت الشريف أن البرنامج يشارك في تنفيذه ١٩ وزارة من خلال ٧٨ مركزا للتدريب بالقاهرة و١٤ مركزا ببورسعيد و١٢ مركزا بالإسماعيلية و٣٧ مركزا بالجيزة و١٧ مركزا في بني سويف . . وأشار إلى أنه يشترط على المتخرج أداء الخدمة العسكرية أو الاعفاء منها أو التأجيل لمدة لاتقل عن ٣سنوات وعدم التحاقه بأي عمل وأن يكون من خريجي عام ٩٠ وحتى العام الماضي .

وأوضح وزير الإعلام أن شروط قبول المتدربين في البرنامج هي :

-الحصول على مؤهل متوسط(دبلوم زراعي-تجاري-صناعي) أو مايعادله أو مؤهل عال من إحدى الجامعات المصرية .

-تأدية الخدمة العسكرية او

دورة تدريبية بالإسكندرية بالتعاون مع المنظمة الفرنسية لتأهل الكبار .. ودورة لتأهيل المستثمر الصغير بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي ..

تنظم مديرية القوى العاملة بالإسكندرية دورة فنية بمركز التدريب المهني بمحرم بك ، بالتعاون مع المنظمة الفرنسية لتأهيل الكبار " أفبا " صرح بذلك عبد الوهاب أبو عمر مدير مديرية القوى العاملة والهجرة بالإسكندرية مشيرا إلى أنه سيتم عند انتهاء الدورة تقييم للمتدربين ومنح الخريجين شهادة التدريب على المستوى الفرنسي .

كما صرح المهندس ماهر شلتوت مدير عام المديرية أنه يجرى تنفيذ دورة إدارية لإعداد وتأهيل المستثمر



عبد الوهاب أبو عمر — م. ماهر شلتوت

الصغير في إطار الاهتمام بمساعدة شباب الخريجين ، وذلك بالتعاون مع الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة والصندوق الاجتماعي للتنمية .

١٣ ألف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر في الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٣ ألف فرصة عمل جديدة

والمعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات .. وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من المقر الجديد لمجلة العمل " ١١٦ شارع محمد فريد - القاهرة - كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة ، الإسكندرية ، الجيزة ، الشرقية ، شمال سيناء ، بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

ـــة القومية لتدريب شباب الخريجين







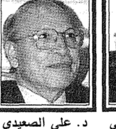








د. عاطف عبيد — د. يوسف والى — صفوت الشريف — د. ممدوح البلتاجى — أحمد العماوى — مصطفى عبد القادر




د. مصطفى الرفاعى — د. على الصعيدى — د. سيد مشعل — د. على الدين هلال — د. مدحت حسانين — د. أحمد نظيف

الإعفاء منها نهائيا أو التأجيل لمدة لاتقل عن ثلاث سنوات .

-عدم التحاقه بأى عمل حكومى أو قطاع خاص .

-أن يكون خريج عام ١٩٩٠ فما فوق ولم يسبق له الحصول على أى مزايا من الصندوق الاجتماعى .

-أن يكون من أبناء المحافظة الموجود بها مركز التدريب .

سوف تقوم كل وزارة بتصميم شهادة تسلم للمتدرب تفيد باتمام عملية التدريب ونوع التدريب .

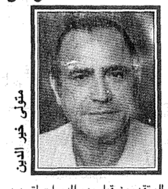
وأكد رئيس الوزراء أنه سيتم استعراض كافة التقارير الدورية للمتابعة وهى تقارير لجان المرور على المراكز من ١٩ مايو حتى ٢٦ يونيو المقبل والتقارير الشهرية التى تعرض على مجلس الوزراء بمعرفة وزير الدولة للإنتاج الحربى والتى تعدها اللجنة العليا للبرامج .

تدريب ١٥٠٠ شاب بدمياط على الحاسب الآلى هذا العام فى إطار المشروع القومى لتكنولوجيا المعلومات لتدريب ٣٠٠٠٠٠ خريج

احتفلت مديرية القوى العاملة بدمياط بتخريج ٣٠٢ شاب تم تدريبهم على الحاسب الآلى ، وبتخريج هذه الدفعة أصبح عدد المتدربين على الحاسب الآلى ٦٠٠ شاب ضمن خطة لتدريب ١٥٠٠ من شباب الخريجين بمحافظة دمياط خلال هذا العام .

يأتى اهتمام مديرية القوى العاملة بدمياط بتدريب شباب المحافظة على الحاسب الآلى متماشيا مع طبيعه أبناء المحافظة فى السعى نحو الإلحاق بكل ما هو جديد وحرصهم على تنمية مهاراتهم مما أكسبهم سمعة طيبة فى اجادتهم للعمل ودقتهم فى الأداء .. وقد كان إدراك الأستاذ متولى محمد خير الدين مدير عام مديرية القوى العاملة بدمياط - أحد أبناء المحافظة - كان إدراكه لهذه الخصوصية وراء عرضه على السيد وزير القوى العاملة على وضع مديرية القوى العاملة بدمياط على قائمة اتفاقية التعاون فى مجال التدريب التكنولوجى على الحاسب المبرمة بين الوزارة ونقابة التطبيقيين ، وكان الوزير أحمد العماوى قد وقع فى فبراير من العام الماضى هذه الاتفاقية مع نقابة التطبيقيين لتدريب ثلاثمائة ألف من شباب الخريجين تماشيا مع خطة الدولة لدعم نهضة المعلومات وإنشاء قاعدة لها بإعداد كوادر التشغيل للهيئات والمصالح والمؤسسات إلى جانب إعداد شباب الخريجين اعداد يتوائم مع متطلبات سوق العمل من المبرمجين وصناع المعلومات .

وأضاف متولى محمد خير الدين مدير عام مديرية القوى العاملة فى حديثه إلى مندوب " العمل " أن المديرية بدأت فى تنفيذ المشروع منذ فبراير الماضى حيث تتولى الإشراف إداريا على البرامج التدريبية التى تعلن عنها من خلال إدارات ومكاتب القوى العاملة بالمحافظة والنشرة القومية للتوظيف ، وانه يتم إجراء اختبار للمتقدمين قبل بدء الدورات لتحديد مستوى المتقدمين للتدريب وبالتالى تحديد البرامج التى يلتحقوا بها ، وإن التدريب يتم بواسطة مدربين على مستوى عالى يتناسب مع الهدف القومى للمشروع .



متولى خير الدين

سوزان مبارك تفتتح المؤتمر الأفريقى حول مستقبل الطفولة

كتبت-أمل البرنس:

عقد المجلس القومى للطفولة والأمومة المؤتمر الأفريقى حول مستقبل الطفولة وذلك فى الفترة من ٢٨/٣١ مايو ٢٠٠١ الماضى برئاسة السيدة سوزان مبارك.

وصرحت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة بأن هذا المؤتمر اتسم بأهمية بالغة وهو المؤتمر الأول من نوعه فى القارة الافريقية ويأتى ضمن الاستعدادات الاقليمية للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التى ستعقد فى مقر الأمم المتحدة فى س بتمبر ٢٠٠١.

وقد ناقش المؤتمر عددا من الموضوعات وذلك فى خلال عدد من المحاورأولها حقوق الطفل فى افريقيا . .أسطورة أم حقيقة؟ **.والمحور الثانى:**التغلب على التحديات .. **و المحور الثالث:** التعليم أساس التنمية .. **و المحور الرابع** :الأطفال فى ظروف النزاعات .. **و المحور الخامس** :دور الأطفال والشباب فى التطور الاجتماعى .. **و المحور السادس:** القيادة والمسئولية فى مجال الطفولة .

وقد حضر المؤتمر عدد من الوفود الافريقية برئاسة السيدات الأول فى بلادهن ، وذلك فى الوقت الذى شاركت فيه وفود ٥٣ دولة افريقية ١٣ وفدا منها برئاسة وزراء ، والجديد فى المؤتمر أنه لايقتصر على الحكومات ، وإنما شارك فيه ممثلون للجمعيات الأهلية وعناصر المجتمع المدنى عن المثقفين والشخصيات البارزة فى مجال الطفولة والأمومة .

كما شارك الأطفال فى هذا المؤتمر كجزء متكامل من الوفود وتم تضمينهم فى عضوية الوفود .

وبهذه المناسبة تجدر الاشارة أن السيد الرئيس حسنى مبارك قد صدق على الميثاق الافريقى لحقوق الطفل ورفاهيته والذى أقره فى أديس أبابا فى شهر يوليه عام ١٩٩٠ وذلك بعد موافقة مجلس الشعب عليه .

وأوضحت السفيرة مشيرة خطاب بأن الميثاق الافريقى يستلهم أحكامه من القانون الدولى

لجنة من اتحاد العمال والتأمينات لتعديل قانون التأمين الاجتماعى

كتب - محمد محمد على:

تم الاتفاق بين النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب والدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية على تشكيل لجنة فنية من ممثلى الاتحاد والوزارة ومنظمات أصحاب الأعمال والخبراء الاكتواريين لدراسة إدخال بعض التعديلات على مواد قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وصرح النقابى السيد راشد أنه اتفق مع السيدة الوزيرة على عقد اجتماع مشترك باتحاد العمال خلال الأيام القادمة لبحث مقترحات



السيد راشد — أمينة الجندى

التنظيم النقابى حول تعديل بعض مواد القانون والتى تؤكد على وضع ضوابط للقضاء على ظاهرة التهرب من سداد الاشتراكات التأمينية والتى بلغت أكثر من ٢ مليار جنيه

صرف الدفعات الاستكمالية لتعويضات حرب الخليج لأصحاب الاستمارة(ج)

أصدرت مجلة العمل كتيب يتضمن اسماء مستحقى حرب الخليج من أصحاب الاستمارة "ج" ممن لهم استكمالات ثانية والبالغ عددهم٢٧٦٤ مستحقا بدءامن الدفعة الثانية إلى السابعة .

وصرح مصدر مسئول بوزارة القوى العاملة والهجرة أن مبالغ الاستكمالات ليست موحدة القيمة ، بل تختلف من مستحق لآخر طبقا لما قررته لجنةالتعويضات التابعة للأمم المتحدةبجنيف بناء على دراستها للمستندات المقدمة من المواطنين المستحقين لهذه التعويضات.

وأضاف أن مستحقوا هذه الاستكمالات سوف يتسلمون شيكاتهم من نفس مديريات القوى العاملة التى سبق أن تسلموا منها شيكات التعويضات السابقة وذلك خلال شهر يونيو الحالى

وزير السياحة يشهد حفل افتتاح فندق ميريديان شرم الشيخ

كتب - مجيب رشدى:

افتتح الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة ، بحضور اللواء مصطفى عفيفي ، محافظ جنوب سيناء الافتتاح الرسمى لفندق مريديان شرم الشيخ وذلك بمشاركة نخبة من الشخصيات الرسمية المصرية العربية ، فى مقدمتهم الشيخ سالم أحمد بقشان رئيس مجلس إدارة شركة تيرانا للتنمية السياحية ، الشركة المالكة للفندق ، والشيخ أحمد سالم بقشان والأستاذ عماد عزيز ، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة تيرانا والأستاذ على عبد العزيز نائب أول الرئيس لفنادق مريديان الشرق الأوسط والمدير الإقليمي لفنادق ميريديان مصر ..وقد احتفلت إدارة الفندق بهذا الحدث الكبير من خلال برنامج حافل تضمن استعرضا لخطة العمل التى أعدت لهذا المشروع الكبير.

توصيات مهمة للجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية

عقدت لجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية اجتماعها العادى رقم (٢٤) بمدينة ياما سوكرو العاصمة السياسية لكوت ديفوار فى منتصف شهر أبريل الماضى (٩-١٤أبريل) وقد شارك فى الاجتماع -على مستوى الخبراء- وفود ٢٧دولة وسبعة عشر منظمة إقليمية ودولية وعلى مستوى الوزارى ٣٣دولة من بين ٥٤ دولة أفريقية ، وشاركت مصر بوفد ضم ممثلين للحكومة وللعمال ،حيث مثل الحكومة كل من السيد/ السيد البدوى مدير عام المكتب الفنى لوزير القوى العاملة والهجرة ،والسيد علاء عوض باحث بإدارة الهيئات والمؤتمرات بالعلاقات العمالية الدولية بوزارة القوى العاملة ، ومثل العمال السيد/ أحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام للعمال ،والسيد مصطفى رستم مدير العلاقات الدولية بالاتحاد . وقد اختيرت حكومة مصر نائبا أول للرئيس عن فريق الحكومات .

وقد تضمن جدول أعمال اللجنة عددا من الموضوعات

وفى ختام أعمال اللجنة تم التوصل إلى مايلى:

١-التصديق النهائى على التقرير الوزارى الخاص باللجنة سيتم أثناءاجتماعات المجموعة الأفريقية على هامش أعمال الدورة (٨٩) لمؤتمر العمل الدولى (جنيف،يونيو ٢٠٠١).

٢-مازال باب التشاور مفتوحا بين مصر والجزائر لتتنازل إحداهما للإخرى عن المقعد الأصلى فى فريق العمل رفيع المستوى المعنى بوضع اتفاقية دولية جديدة للعمل البحرى.

٣- سيتم انعقاد المنتدى الأفريقى للطفل خلال الفترة من ٢٨-٣١ مايو ٢٠٠١ بالقاهرة بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقيةواليونيسيف والمجلس القومى للطفولة والأمومة .

٤- تنتظر الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية رأى الدول الأفريقية الأعضاء والتى لم تصدق على الميثاق الأفريقى للطفل اقتراحاتها الملموسة حول الميثاق .

٥- سوف تستضيف السودان أعمال الدورة (٢٥) للجنة العمل والشئون الاجتماعية والمقرر عقدها خلال شهر أبريل ٢٠٠٢.



السيدة سوزان مبارك قرينة الرئيس مع قرينات رؤساء الدول الافريقية المشاركات في أعمال المؤتمر

المتعلق بحقوق الإنسان وخاصة أحكام الميثاق الافريقى لحقوق الإنسان والشعوب ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وغيرها من الوثائق التى اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة والبلدان الافريقية فى مجال حقوق الإنسان وقيم التراث التقليدى والثقافى الافريقى .

فرصة أمام العمالة المصرية باليونان لتقنين أوضاعها

تلقى وزير القوى العاملة والهجرة تقديرا من المستشار العمالى باليونان عن صدور قانون جديد لإقامة الأجانب .. أشار فيه إلى أن صدور هذا القانون سيتيح الفرصة كاملة للعمالة المصرية المقيمة باليونان لتقنين أوضاعها خاصة الذين لم يتمكنوا من قبل فى الحصول على بطاقات إقامة مؤقتة مع الأخذ فى الاعتبار أن العمالة المصرية تجد كل ترحيب من قبل أصحاب الأعمال والجهات الرسمية اليونانية و،ذلك لما تتمتع به العمالة المصرية من جدية فى العمل وعدم تدخلها فى الأمور السياسية كما أن سوق العمل اليونانى فى حاجة إلى هذه العمالة .

ومن أهم ما تناوله هذا القانون أنه يحق للعمالة المقيمة بصفة غير شرعية للحصول على الإقامة بشرط تقديم ما يفيد وجدوها داخل البلاد لمدة عام على الأقل كما تمنح الإقامة أيضا للذين تقدموا لمكاتب العمل اليونانية بطلب الحصول على بطاقة الإقامة الخضراء كما يحق للأجنبى المقيم باليونان إقامة مشروعة لمدة عامين على الأقل دعوة زوجته وأولاده بشرط أن يقيموا معه فى نفس السكن وتقديم ما يفيد بأن دخله يسمح له بالإنفاق عليهم.

تنويه :

•• فى العدد الماضى من المجلة تتضمن تهنئة اللجنة النقابية لعمال النقل البرى بمنفلوط بمناسبة عيد العمال والعيد القومى لمحافظة أسيوط ، وقد ذكر اسم المهندس متولى محمد متولى رئيس مركز ومدينة منفلوط على أنه رئيس وحدة مرور الشمال لذلك لزم التنويه والاعتذار لهذا الخطأ المطبعى .

•• أيضاحدث خطأ مطبعى غير مقصود فى الإعلان الخاص بنقابة عمال التجارة حيث ذكر أن اسم الأمين العام للنقابة هو السيد سمير عبد الشافعى ، والصحيح السيد : سمير عبد الشافى ، لذلك وجب التنويه مع خالص تحياتنا للنقابة



■ صورة تذكارية لرؤساء الوفود الذين حضروا قمة الكوميسا السادسة

كوميسا .. أمل مؤجل مثل أحلام الفقراء !!

قال الشامتون يا فرحة ما تمت .. ؛ لكن مصر كانت دائما تحمل هم الفقراء وتناضل معهم أبدا ، وهو ما عكسه الاهتمام الكبير بالقمة الاقتصادية التى افتتحها الرئيس حسنى مبارك الثلاثاء ٢٠٠١/٥/٢٢ وهى القمة السادسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا المعروفة اختصارا باسم " كوميسا " وذلك فى ظل آمال كبيرة تراود المصريين بإمكانية الاستفادة من هذا التجمع الذى يضم إحدى وعشرين دولة إفريقية .

غير أن التقارير المصرية الرسمية تجعل تحقيق أحلام الفقراء مؤجلا حتى حين ، فوزير الاقتصاد " يوسف بطرس غالى " أعلن منذ أيام أن وزارته تهدف إلى دعم التسويق الخارجى للصادارات المصرية على مجموعة من المحاور ، تشمل تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة مع العالم الخارجى ، وقال : إن الدول الإفريقية بصفة عامة تعد من الأسواق الهامة المستهدفة بالنسبة للصادارات المصرية خلال الفترة القادمة .

وأشار إلى أنه فى هذا الإطار سيتم إنشاء مناطق تخزين فى جيبوتى لخدمة الصادرات المصرية فى منطقة القرن الإفريقى ، بالإضافة إلى منطقة أخرى فى ميناء " ممباسا " الكينى للترويج فى شرق القارة ومنطقة تخزين أخرى "فى لاجوس " لخدمة صادرات غرب إفريقيا ، أما المنطقة الأخيرة فتقع فى " جوهانسبرج " لاستكمال مثلث التخزين .

حسام الدين السيد

لكن التقارير الرسمية للوزارة تؤكد صعوبة تحقيق هذا الكلام بشكل كامل ، وتكشف عن تدنى مستوى الصادرات المصرية إلى جميع دول الكوميسا ، فقد سجلت الصادرات المصرية فى البيان الربع السنوى الصادر من وزارة الاقتصاد خلال الفترة من يناير ١٩٩٩ وحتى أكتوبر من العام ٢٠٠٠ مبلغ ١٣ مليون دولار ، فى حين فاقتها نسبة الواردات بمراحل لتصل إلى مايزيد على ضعف الصادرات ، فكانت بقيمة ٣٣ مليون دولار .

وفى الفترة من أبريل ويونيو ٩٩ كانت الصادرات إلى دولة كينيا مليونا و٩٧٩ ألف دولار ، ارتفعت فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ إلى ٤ ملايين و٩٥٩ ألف دولار ، أما فى الفترة من شهر يوليو - سبتمبر ٩٩ فبلغت الصادرات المصرية إلى نفس الدولة " كينيا " ٣ ملايين و ٢١٥ ألف دولار ، فيما انخفضت بعد ذلك فى نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ لتصل إلى مليون و ٦٦٨ ألف دولار .

أما دولة أثيوبيا فقد سجلت صادرات مصر فى الفترة من يناير إلى مارس ٩٩ مبلغ ٥٢٨ ألف دولار .. وعادت إلى الانخفاض فى آخر رصيد فى الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٩٩ لتصل إلى مبلغ ٣٤٣ ألف دولار .

صعود وهبوط

وبالنسبة لدولة أوغندا فقد سجلت صادرات مصر فى الفترة ما بين يناير ومارس ٩٩ مبلغ ٢٦٧ ألف دولار ، وتحقق انخفاضا فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ لتبلغ ١٩٤ ألف دولار !!

وفى الفترة من أبريل إلى يونيو ٩٩ سجلت الصادرات المصرية إلى نفس البلد " أوغندا " ٢٦٨ ألف دولار ، فى حين انخفض هذا المبلغ بصورة كبيرة فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٦٢ ألف دولار فقط .

أما صادرات مصر إلى زيمبابوى فقط سجلت فى الفترة يناير - مارس ٩٩ مبلغ ١٩٢ ألف دولار ، وارتفعت فى نفس العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧٥٥ ألف دولار ، ثم عادت

للانخفاض فى الفترة ما بين أبريل - يونيو ٩٩ لتصل قيمة الصادرات إلى مبلغ ٤٣ ألف دولار فقط .

وعادت صادرات مصر إلى زيمبابوى إلى الارتفاع لتصل إلى ٢٧٠ ألف دولار .. وقد حققت صادرات مصر إلى دولة الكونجو الديمقراطية فيما بين يناير- مارس ٩٩ مبلغ ٥ آلاف دولار ، ووصلت فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ إلى ١٦ ألف دولار .

وسجلت صادرات مصر إلى بوروندى فى الفترة من بين يناير إلى أبريل ٩٩ مبلغ ٨٤ ألف دولار ، انخفض بعدها فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٦ آلاف دولار .

أما أنجولا فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها بين يناير و مارس ٩٩مبلغ ٥٣ ألف دولار ، انخفضت فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ لتكون ٢٩ ألف دولار .

وبشأن مدغشقر فكانت الصادرات المصرية إليها فى يناير - مارس ٩٩ قد حققت مبلغ ٨٨ ألف دولار وارتفعت فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٣٦٤ ألف دولار ، وكانت قد تعرضت للانخفاض قبل ذلك خلال شهرى أكتوبر وديسمبر ٩٩ ووصلت إلى ٣ آلاف فقط .

وزامبيا يشير آخر رصيد للصادرات المصرية إليها إلى مبلغ ٤١ ألف دولار ، بعد أن كان ٣ آلاف دولار فقط فى يناير - مارس ٩٩ .

وسجلت صادرات مصر إلى رواندا فى الفترة من يناير - مارس ٩٩ مبلغ ٣ آلاف دولار ، فيما لم تشهد نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ أى نشاط تصديري.

مستويات منخفضة

سجلت صادرات مصر إلى دولة السودان فى الربع الأول من العام ٩٩ مبلغ مليونين و٨٦٥ ألف دولار ، وفى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ مبلغ ٤ ملايين و٢٨٣ ألف دولار .

أما بالنسبة للصادرات المسجلة لجمهورية جيبوتى فوصلت فى الربع الأول من العام ٩٩ إلى مبلغ ٩٠٣ آلاف دولار ، وزادت بنسبة قليلة فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٩٢٢ ألف دولار .

ولم تشهد حركة الصادرات المصرية أى نشاط ملحوظ خلال الفترة من بداية العام ٩٩ وحتى نهاية العام ٢٠٠٠ فى دول سوازيلاند ، وجزر سيشل وناميبيا وإريتريا وهى ضمن مجموعة الكوميسا .

وفى الرابع الأول من العام ٢٠٠٠ سجلت صادرات مصر إلى موريتانيا ١٣٩ ألف دولار ، وخلال الربع الثانى من العام ٢٠٠٠ هبطت إلى مبلغ ٢٢ ألف دولار .

المنطقة الحرة

وبعد أن اختتمت القمة السادسة " كوميسا " الأربعاء الموافق " ٢٠٠١/٥/٢٣ " اجتماعاتها بالقاهرة ، كان من أهم نتائجها مناقشة عملية تنشيط وتفعيل منطقة التجارة الحرة التى تم التوقيع عليها أثناء قمة لوسكا فى أكتوبر ٢٠٠٠.

ورغم التفاؤل لدى بعض دول القمة من زيادة عضوية منطقة التجارة الحرة التى تضم تسع دول فقط " مصر والسودان وكينيا وزيمبابوى وزامبيا وجزر موريشيوس وجيبوتى ومدغشقر وجزر القمر " من أصل ٢١ دولة من دول الكوميسا فإن البعض الآخر يؤكد أن هناك مخاوف ستمنع انضمام أعضاء جدد لمنطقة التجارة الحرة .

ويتصدر المتفائلون مصر التى تحتضن هذه القمة ، حيث شدد الرئيس حسنى مبارك على " ضرورة الوعى للتحديات التى تواجه أفريقيا وتأكيد الالتزام الثابت ببرنامج العمل الذى اتفقنا عليه لمواجهتها وبدأ تنفيذه بقيام منطقة الكوميسا للتجارة الحرة "

كما دعا إلى " الانطلاق بعزم وإصرار نحو تحقيق الخطوة التالية بإقامة الاتحاد الجمركى ، والاتفاق على التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة بحلول عام ٢٠٠٤ لنحقق بذلك خطوة أخرى على طريق التقدم نحو التكامل الاقتصادى الإقليمى المنشود " .

وقال : **إن نجاح منطقة التجارة الحرة لا يعتمد فقط على ما تقوم به الحكومات ، بل إنه يحتاج كذلك لتعاون القطاع الخاص ورجال الأعمال " .**

أما الدول الرافضة لدخول منطقة التجارة الحرة فتخشى على الموارد التى تحصدها من التعريفات الجمركية التى تفرض على الواردات حيث تصب هذه الموارد مباشرة فى خزينة هذه الدول ، وبالتالى فإن دخول المنطقة الحرة يعنى توقف هذه الموارد ، وهو ما سيؤثر على اقتصاديات تلك الدول .

ورغم أن مساعد وزير الخارجية المصرى " حسن إبراهيم " رد على ذلك بأن تنمية الصادرات داخل منطقة التجارة الحرة للكوميسا ستعوض الدولة عن خسارتها الموارد الضريبية ، فإن هذه الدول ترد هذه الحجة بأن التبادل التجارى أصلا ضعيف بين دول الكوميسا ولا يتعدى ٨ ٪ نظرا لقلة وسائل النقل التى تربط المجموعة ، وكذلك ارتباط أسواق المجموعة بالدول الأوروبية والأمريكية .

ويؤكد مراقبون أفارقة أنه إذا كانت كوميسا مازالت متعثرة فى تحقيق المرحلة الأولى من أهدافها وهى إقناع دولها جميعا بدخول منطقة التجارة الحرة .. فكيف يمكن تنفيذ المراحل الأخرى مثل ، الوصول لاتحاد جمركى ٢٠٠٤ ، واتحاد نقدى ٢٠٢٥، ثم الهدف النهائى وهو الوصول للسوق الأفريقية المشتركة ؟

ويشير هؤلاء إلى أن هناك عدة عقبات تحول دون تحقيق هذه المراحل ، منها ما هو سياسى مثل ميراث العداء التاريخى بين بعض الدول داخل الكوميسا ، فهناك أكثر من عشر دول تشهد حروبا أهلية داخلية ، مثل " الكونغو الديمقراطية - روندا - بوروندى " ، أو بسبب النزاعات الحدودية كالنزاع الإثيوبى - الإريترى ، ومطالب أوغندا ببعض أراضى كينيا - والنزاع بين مالاوى وتنزانيا وبين مالاوى وزامبيا

عوائق اقتصادية

أما العوائق الاقتصادية حسب رأى هؤلاء فأبرزها صعوبات النقل ، إذا يلاحظ عدم وجود خطوط مباشرة للنقل مختلف أنواعه " البرى - البحرى - الجوى " بين معظم دول السوق ، وكذلك مشكلة العملة ، حيث تعانى الدول الإفريقية كلها تقريبا من ندرة الصرف الأجنبى ، أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الأجل ، مع وجود صعوبات ومخاطر فى السداد ، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض و هو ما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا ، فضلا عن عدم وجود نظم فعالة لضمان الصادرات .

يذكر أن الكوميسا قد تأسست عام ١٩٩٤ وتضم ٢١ دولة هى : جيبوتى وإريتريا وأثيوبيا ومصر وكينيا وجزر الموريشيوس ومدغشقر ومالاوى والسودان وزامبيا وأنجولا وزيمبابوى وبوروندى وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وموزمبيق وناميبيا ورواندا وسيشيل وأوغندا وسوازيلاند .

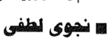
وشارك فى القمة السادسة بالقاهرة رؤساء : زيمبابوى روبرت موغابى وناميبيا سام نجوما ، وجزر القمر العقيد عثمان غزالى ، ومدغشقر ديديه راتسيراكا ، وزامبيا فردريك شيلوبا ، وأوغندا يويرى موسيفينى ، ورواندا بول كاغميه ، والصومال صلاد حسن بجانب مشاركة باقى الدول الحادية والعشرين برؤساء للوفود .

وتحتل الكوميسا رقعة جغرافية واسعة النطاق تبلغ نحو ١٢.٤ مليون كم ، أى حوالى ٤١٪ من مساحة القارة الإفريقية ، كما تضم تكتلا بشريا ضخما يبلغ قوامه ٣٨٠ مليون نسمة أى أكثر من نصف سكان القارة البالغ عددهم ٧٠٠ مليون نسمة ، وعليهم وعلينا الانتظار والمحاولة حتى تتعدل الأحوال .

قبل أن تحطم اتفاقية الجات
أهم صناعة مصرية :

ملايين العمال مهددون بالتشرد .. فى يناير

لا جدال فى أن صناعة الغزل والنسيج من أهم الصناعات المصرية التى توليها الحكومة والقطاع الخاص اهتماما بالغا لما تمثله من بعد اجتماعى واقتصادى فى الوقت نفسه .. فصناعة الغزل والنسيج من أقدم الصناعات التى نشأت فى مصر ، فقد بدأت هذه الصناعة منذ عام ١٩٢٧ ، ويمثل العاملون فى هذه الصناعة نحو ٣٠٪ من إجمالى حجم العمالة المصرية فى كافة مجالات العمل ، خاصة وأن مصر تنتج حوالى ٥١٪ من الإنتاج العالمى من القطن طويل التيلة ، وبالتالى فهى تتمتع بمميزات نسبية ، تؤهلها للدخول بقوة للنفاذ إلى الأسواق العالمية ، فضلا عن أن هذه الصناعة الاستراتيجية تمثل حاليا ٢٥٪ من إجمالى الناتج القومى ، و٤٠٪ من حجم رأس المال المستثمر فى مجال مختلف الصناعات .. وبالرغم من أهمية هذه الصناعة إلا أنها تواجه مشكلات جمة ، أبرزها تطبيق الاتفاقية التى تسمح باستيراد الملابس الجاهزة والأقمشة ، وتفتح السوق المصرى على مصراعيه أمام السلع الأجنبية دون حماية جمركية وفقا لاتفاقية الجات ، كذلك ضآلة الصادرات المصرية من الغزل والنسيج ، فهى تبلغ حاليا (١.٨) مليار دولار فى السنة ، فى حين أن صادرات تركيا (٢٦مليار) والمغرب (٢٢ مليار) وتونس (٧ مليار) والأردن(٤ مليار) .. وترجع مشاكل صناعة الغزل والنسيج فى مصر إلى عدد من العوامل ، لعل أهمها عدم مواكبة هذه الصناعة الهامة بركب التقدم والتكنولوجيا التى تتيح لها منافسة السوق الخارجى .



■ **نجوى لطفى**

أكد لنا د.مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية - أثناء اجتماعات مؤتمر مستقبل صناعة النسيج والملابس الجاهزة المصرية الذى عقد فى أواخر مايو الماضى- أن وزارة الصناعة ترحب بأى اتجاه او رأى يحاول إنقاذ صناعة الغزل والنسيج خصوصا وأن الحكومة توليها اهتماماً خاصا لما تمثله من بعد اجتماعى واقتصادى.

وقد لخص السيد وزير الصناعة الجهود التى تبذلها الوزارة لتحديث صناعة الغزل والنسيج من حيث إنها بصدد تأسيس مركز معلومات عن الصناعة التكنولوجية ، يمد الصناعة بالمعلومات الفنية ، وأيضا بمعلومات عن مراكز المعلومات بالخارج ، بالإضافة إلى تقديم خدمات ومساعدات متنوعة للصناعة وفقا للطلب.

وأضاف د.الرفاعى قائلا: إن الوزارة قد قامت بعمل بعض التعاقدات مع شركات عالمية كبيرة ومعروفة للصناعات النسيجية ، بعضها أوربى ، والآخر أمريكى ، وذلك للمشاركة فى مسيرة التحديث ، وقد دعونا كافة الغرف الصناعية المصرية للمشاركة فى كل الاجتماعات التى تعقدها الوزارة للنهوض بالصناعة المصرية .

كما أشار د/مصطفى الرفاعى إلى أن موقع الصناعة النسيجية على الإنترنت هو egy tex com والذى أنشأته الوزارة بالتعاون مع مجموعة صحارى ، حيث يضم خمسة آلاف منشأة نسيجية ، وذلك لغرضين:

الغرض الأول خاص بالمعرفة التكنولوجية باعتبارها وسيلة هامة للتجارة ، وتتفاوض الوزارة حاليا مع إحدى الشركات العالمية لربط موقع الصناعة النسيجية بموقع آخر كبير على الإنترنت ، وهى شبكة تغطى مائة ألف منشأة صناعية نسيجية فى العالم.

وأما الغرض الثانى فهو تحويل هذا الربط إلى وسيلة للتجارة ، وذلك بأن تعرض كل شركة ماليديها من منتجات تفصيليا على الإنترنت ، ليتاح لكل العالم معرفة هذه المنتجات وعندئذ يتم التعامل من بيع وشراء من خلال هذه الشبكة ، وهذا الجهد قامت به وزارة الصناعة متحملة كافة التكاليف، وذلك لمساعدة الصناعة المصرية ، والحفاظ على منشآتنا وحقوق العمال .

مشكلة البطالة

وقد أكد د.عزيز صدقى رئيس الوزراء ووزير الصناعة الأسبق، خلال المؤتمر على أن التنمية الصناعية ، وتحقيق انطلاقة حقيقية بها هى الحل الفعلى لمواجهة مشكلة البطالة ، فالصناعة ليست رغبة ، وإنما هى ضرورة مهمة لتشغيل الشباب ، وزيادة الإنتاج القومى لسد الاحتياجات الفعلية وزيادة الصادرات المصرية ، ومصر مؤهلة حاليا لتحقيق هذه الانطلاقة الصناعية التى لم تكن متاحة من قبل ، ولابد من إعطاء أولوية خاصة لاستغلال الطاقة العاطلة والتى تصل إلى ٧٠٪ من طاقة المصانع المقامة بالفعل خاصة وأن لدينا فى مصر خبرات كبيرة ومميزة لابد من الاستفادة بها فى تحقيق النهضة الصناعية .

ـــر القادم !



التهديد بغلق المصانع

ويعلق المهندس عـبـد الوهاب شرقاوى نائب رئيس مجلس إدارة جمعية إنتاج الملابس الجاهزة قائلا: إن القرار الخاص بالسماح باسـتـيـراد الملابس الجـاهـزة والأقـمـشـة يستلزم وجـود تكتل وتعاون بين صناع الملابس الجاهزة ، وصناع الغزل والنسيج ، خـاصـة وأن صناعة النسيج من الصناعات الأولى ، ومن أكبر الصناعات سواء فى حـجـم الاسـتـثـمـارات ، او فى حجم العمالة ، وأن هذه الصناعة تواجه ثلاث مشاكل .

أولها رفع الحظر عن اسـتـيـراد الملابس الجـاهـزة من أول يناير ٢٠٠٢ وهذه مـشـكلة كـبـرى سيعانى منها الجميع ابتداء من مرحلة غزل القطن ، وانتهاء بمرحلة بيعه على هيئة مـلابس جاهزة ، وذلك للارتباط الوثيق بين المراحل النسـيـجـيـة ، هذه أولى وأخطر المشاكل التى تواجهنا وتهدد بغلق مصانعنا .

وثانى هذه المشاكل هى ضريبة المبـيـعـات ، وثالث المشـاكل هى اتفاقـيـة الملكية الفكرية والتى تم الموافـقـة عليـهـا فـعـلا فى مـجـلس الشـورى ، والتى تعطى الحق بأن يعترض صاحب النموذج على أخذ ملكيته الفكرية .



د . مصطفى الرفاعى

ويضـيـف المهندس عـبـد الوهاب شرقـاوى:إن السـمـاح باسـتـيـراد الملابس الجـاهـزة سـوف يؤدى لامـحـالة إلى إغـلاق العـديـد من مـصـانع الملابس الجـاهـزة .. وهذا سـيـؤدى بدوره إلى أن مـصـانع الغزل والنسيج لن تجد من يشترى منهـا ماتنتجه ، وبالتالى ستـتـأثـر هى الأخـرى تأثيـرا بالغـا ، ولهـذا يجب على صناع الغزل والنسيج ، وصنـاع الملابس الجـاهـزة إيجـاد أرضـيـة واحـدة يتم التـفـاهـم من خـلالهـا من أجل حـمـايـة هذه الصناعة.

حماية الصناعة الوطنية

ويقـول مـحـمـد عـبـد الرحيم مرشدى نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الغزل والنسيج :هناك ضرر أكيد سوف يقع على مصانع الغزل والنسيج ، وهذا بالتـبـعـيـة سـيـؤثر على العـمـالة ، ويزيد من نسـبـة البطالة ، إلا أننا نـبـذل قصارى جهدنا فى مجال النسيج ، والصباغة ، والطباعة ، والتجهيز ، للتطوير ولكى نصل إلى تقديم منتج عـالى الجـودة لأصـحـاب الملابس الجاهزة ، ويوجد الآن فى مصانع الغزل والنسيج العديد من الخبراء الأجـانب ، ليـسـاهـمـوا فى تطوير المصـانع والإنتـاج ، لتـقـديم منتج عالى الجودة بسـعـر مناسب قادر على المنافسة .



عبد الوهاب شرقاوى

ولكن لابد أيضا من الاتفاق على المواصـفـات المطلوبة للواردات من الملابس الجـاهـزة حـتـى تعطى للصناعة المصرية نوعا من أنواع الحـمـايـة ، ولابد من تشكيل لجنة من الغرفة مع جمعية **(ايتاج)** عند الموافقة على استيراد الملابس من الخـارج ، كـذلك يجب أن تتـوافق التعريفة الجمركية مع اشتراطات الجات .

ويؤكد أيضـا علام عبد العظيم عضـو مجلس غرفة صناعة الغزل والنسيج :بأن الغـزول المصـرية تخـدم الفـئـة المتوسطة فى الدولة ونسبتها ٥٦٪ من إجمالى الشعب المصرى ، ولذلك فهو يطالب بعقد اجتماعات عديدة لممثلى جمعية الملابس الجاهزة مع أعضاء الغرفة لحماية الصناعة والعمال من شبح غلق المصـانع ، وتشـريد مـلايين العـمـال .. فـمـصـانع النسـيج ومصانع الملابس الجاهزة فى رباط واحـد.. ونحن كلنا نـتـفـق على ضرورة حـمـاية الصناعة الوطنية سواء فى مرحلة الغزل أو النسيج او الملابس .

وختاما . .

فـمـازال العـامـلون وأصـحـاب المصانع يستنجدون بالمسئولين قبل أن تحطم اتفـاقـيـة الجـات أهم صناعة مـصـرية ، وتشـرد مـلايين العمال .

فهل تتم حماية العمال وأصحاب المصـانع من شـبـح التـشـريد ، والبطالة ، والإفلاس ؟!!.

النظرة المستقبلية

"بقـيـة"

– تلقى تقـارير المتـابعـة الأسـبـوعـيـة من مديريات القوى العاملة والخاصة بفرص العمل التى شغلت وفرص العمل التى لم تشغل بالتالى يتم إعادة نشرها مـرة أخرى بالأعداد التالية من النشرة .

– المتابعة الميدانية من الإدارة المركـزية لتنظيم الاسـتـخـدام بالمشاركة مع مديريات القوى العاملة والهجرة بالمحافظات للمنشآت الطالبة لفرص العمل الواردة بالنشرة .

إنشاء قاعدة بيانات

– قـامت الإدارة المركـزية لتنظيم الاستخدام بالتعاون مع كل من الإدارة المركزية المعلومات بالوزارة ومركز معلومات مجلس الوزراء بإنشاء قاعدة بيانات عن التشغيل والبطالة وقد تم تسجيل جميع بيانات الخريجين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة الفنية حيث تمثل هذه البيانات جانبا مهما من قوى العرض من العمالة .

كما يجرى حاليا إدخال بيانات التـشـغـيل الخـاصـة بالخريجين حـمـلة المؤهلات والواردة عن مصادر التشغيل المختلفة :

– التعيين عن طريق الوزارة

– التعيين عن طريق المسابقات

– تعيينات القطاع الخاص

– الحاصلون على قـروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية إقامة مشروعات صغيرة ، الإسهام فى مشروعات مكثفة للعمالة .

– الحـــاصلون على أرض زراعية من جهاز التنمية وشئون الخـريجين " وزارة الزراعـــة واستصلاح الاراضى "

– مشروعات الأسر المنتجة

– مشروعات وزارة التموين " سيارات لشباب الخريجين "

وبذلك يتم الربط بين بـيـانـات مـخـرجـات التـعليم ، وبيـانات التعيينات بالقطاعات المختلفة التى تتـركـز فـيـهـا البطالة بين الخريجين.

مصطفى جابر

الفراعنة حسدونا .. على الموازنة الجديدة !

نجلس فى مثل هذا الوقت من كل عام كالأطفال ليلة العيد ، فى انتظار الملابس الجديدة والعيدية ، والحكومة بدورها ، لأنها فى الإدراك الشعبى أمنا وأبونا ، لاتخيب ظننا وتأتينا بموازنة دسمة ، وأرقام لايعرف كثير من الناس كيف يعدها ، لدرجة أنه فى الموازنة العامة لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ الحكومة أعلنت أنها أكبر ميزانية عامة منذ عهد الفراعنة ، الذين يحسدوننا الآن على هذه الأرقام المهولة ، وهو أمر طبيعى لأنه إذا كان عدد السكان فى تزايد مستمر(٦٥ مليون نسمة) .. فمن الطبيعى أن تزيد أرقام الموازنة التى تخدمهم .

■ حسام الدين السيد



حكومة الدكتور عاطف عبيد ركزت خلال الفترة الماضية–على إظهار الإيجابيات الاقتصادية التى تحققت فى مصر مبرهنة على ذلك بالتقارير الدولية التى تؤكد الثقة فى الاقتصاد المصرى الذى ينمو بمعدل حقيقى وصل إلى ٥٪ خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، والمتوقع له أن يستمر فى تحقيق معدل نمو مرتفع خلال العام القادم ٢٠٠١/٢٠٠٢ ليصل إلى ٥.٥٪ وتؤكد الحكومة أنها نفذت استثمارات فى العام الماضى وصلت إلى ٢١.٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وأن هذا المعدل سيرتفع إلى ٢٤٪ فى العام القادم ، كما حققت مصر زيادة فى الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل ١٥.٣٪ ، وتمكنت من خفض العجز فى موارد الدولة من النقد الأجنبى مقارنة بالاستخدامات من ٣٪ إلى ١.٢٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، كما تمكنت من إحكام السيطرة على معدل التضخم ليصل إلى ٢.٨٪ .

ورغم هذه الإيجابيات الاقتصادية فإن العديد من الأصوات تعالت فى الفترة الأخيرة ، لتحذر من مشكلة اقتصادية فى مصر ، وجاءت هذه التحذيرات من بعض الاقتصاديين فى صفوف المعارضة فى ردهم على بيان الحكومة بمجلس الشعب ، وكذلك فى تعليقاتهم على مشروع الموازنة العامة الجديدة لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

وتركزت مخاوف المعارضة وتحذيراتها فى الآتى:

–ارتفاع الديون وأعبائها السنوية ، حيث سيبلغ الدين المحلى ٢١٥ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠١ بنسبة ٧٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، ووصل الدين العام الخارجى إلى ١٠٦ مليارات فى نفس التاريخ ، ليشكل حجم الدين العام ٣٢١ مليار جنيه بنسبة١٠٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وهو مايعنى أن الاقتصاد المصرى أصبح على وشك الإفلاس من وجهة نظر المعارضة .

–ضعف معدلات الاستثمار(٢٢.٨٪ من الناتج المحلى) ويتوقع أن تصل إلى ٢٤٪ وفقا للبيانات الحكومية ، وهو مايعنى أن الزيادة فى معدلات الاستثمار لم تتجاوز ١.٢٪ وهى نسبة ترى المعارضة أنها ضئيلة جدا ، ولن يترتب عليها أى تحسن ملموس فى الأداء .

–عدم دقة البيانات الحكومية بخصوص معدل التضخم(٢.٨٪) وهو رقم تشكك فيه المعارضة فى ظل انخفاض قيمة الجنيه فى العام لأخير بمعدل١٥٪ .

–ارتفاع معدلات البطالة وعدم دقة البيانات الحكومية بشأنها (٨.٢٪) فى حين ترى المعارضة أن الرقم أكبر من ذلك بكثير ، وربما يصل إلى ١١٪ وأن الإجراءات الحكومية للعلاج غير ناجحة ، وتركيز الحكومة على دور الصندوق الاجتماعى للتنمية ومراكز التدريب لن يحل المشكلة .

وأمام هذه التحذيرات تركز الحكومة على الإيجابيات الاقتصادية ، ولكنها –فى الوقت نفسه– تعترف بأنها واجهت ظواهر سلبية فى

السنوات الأخيرة ، حيث تقر الحكومة فى ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بأن الاقتصاد واجه عجزا فى ميزان المدفوعات ، وأن السلع تواجه انخفاضا فى قدرتها التنافسية محليا ودوليا ، بسبب زيادة التكلفة الإنتاجية وانخفاض مستويات الجودة ، فضلا عن مشكلة السيولة وتباطؤ النمو ، كما تعترف الحكومة بأن الفجوة الاستثمارية زادت ، بسبب ضعف المدخرات المحلية ، وقلة الاستثمارات الأجنبية ، وأن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة أدى إلى زيادة الدين العام المحلى ، كما أن تراجع سعر صرف الجنيه أدى إلى استخدام جانب من الاحتياطى من النقد الأجنبى لدعم العملة المصرية أمام الدولار.

والملاحظ أن الجهات الحكومية ترجع هذه الظواهر السلبية إلى بعض الصدمات التى تعرض لها الاقتصاد ، مثل الأزمة الآسيوية ،، ومانتج عنها من زيادة الاستيراد من هذه الدول ، وحادث الأقصر وآثاره على تراجع عوائد السياحة ، وانخفاض ايرادات قناة السويس ، وانخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وماصاحب ذلك من انخفاض فى معدلات نمو الاقتصاد العالمى .

إيرادات قليلة ونفقات ضخمة !

وتشير أرقام مشروع الموازنة إلى أن إجمالى النفقات العامة يصل إلى حوالى ١٢٦.٥ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٤ مليارا عن العام الماضى ، لكن الايرادات العامة فى هذه الموازنة لاتغطى كافة النفقات ، حيث يتوقع أن يصل العجز إلى حوالى٣.٣٪ من الناتج المحلى مقابل ٣.٤٪ فى الموازنة الحالية ، أى أن العجز سيصل إلى ٢٠.٧ مليار جنيه .

والجديد فى موازنة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ -لأول مرة فى مصر-هو انخفاض الايرادات الجارية عن النفقات الجارية ، فالايرادات الجارية فى الموازنة الجديدة تبلغ ٩٤.٨ مليارا ، مقابل نفقات جارية ٩٨ ملياراً ، ويؤكد ذلك أن رقم مخصصات الدين فى مشروع الموازنة الجديدة يتضمن ٣٣.٩٥٠ مليار جنيه أعباء لخدمة الدين العام من فوائد وأقساط مقابل ٢٧.٥٨٠ مليارا حاليا ، ورغم ذلك فإن الحكومة تؤكد أن الديون فى الحدود الآمنة ، وأنها تتجه إلى تقنينها وإدارتها بما يعمق الاعتماد على الذات وإعادة هيكلة الدين الحكومى ، والبحث عن وسائل التمويل الأقل تكلفة ، وفى هذا الإطار يأتى الاتجاه نحو إصدار سندات طويلة الأجل محلية ودولية ، واستثمار حصيلة هذه السندات أفضل استثمار ممكن .

ايرادات الموازنة غير مؤكدة

أمام العجز المتوقع فى الموازنة الجديدة تبحث الحكومة توفير ٢٠.٧ مليار جنيه لسده ، وتركز على عدد من المصادر أغلبها غير ثابتة أو مؤكدة ، أهمها مايلى:

-تطبيق المرحلة الثانية والثالثة لضريبة المبيعات والتى تقدر الحكومة حصيلتها بمليارى جنيه ، رغم اعتراض بعض الجهات على تطبيق هذه الضريبة فى الوقت الراهن ، وخاصة فى ظل الركود الذى تشهده الأسواق .

-استخدام جانب من حصيلة عملية الخصخصة فى إهلاك قدر من الدين العام، وهى تقدر بـ٥ مليارات ، رغم أنها عملية غير مؤكدة أيضا فى ظل بطء عملية البيع وضعف استيعاب بورصة الأوراق المالية لشركات جديدة .

-زيادة حصيلة الضرائب العامة بمقدار ٦.٦٣١ مليون جنيه ، وزيادة حصيلة الرسوم الأخرى ، والجمارك بـ٧٧٥ مليونا ، وفى هذا الصدد لجأت الحكومة إلى فرض رسم بنسبة٥٪ على السيارات الجديدة ، وهى حصيلة غير ثابتة أيضا .

-الاتجاه إلى الاقتراض الخارجى وطرح سندات دولارية قيمتها مليارا دولار ، وافق عليها مجلس الشورى فى منتصف ابريل ٢٠٠١.

ويبدو على ماسبق أن الحكومة تراهن على بعض المصادر غير الثابتة لتمويل مشروعات الموازنة ، وهو مادفع البعض إلى التقليل من قدرتها على توفير الأموال اللازمة لسد العجز ، وتمويل مشروعات التعليم والإسكان والصحة التى أعلنت عنها فى بيانها أمام مجلس الشعب ، كما يلاحظ أن الحكوم فضلت تمويل العجز عن طريق فرض مزيد من الضرائب ، رغم مايعانيه السوق من ركود وهو مايجعل هذا الاتجاه خطرا ، لأن الوقت والظروف الراهنة تقتضى خفض الضرائب وليس زيادتها ، ولذلك يرى البعض أنه كان من الأفضل أن تتبع الدولة سياسة إنفاق تقشفية تحد من نفقاتها فى الموازنة فى حدود الإيرادات .

التحرك خارجيا لحل الأزمة

ولأن الحكومة تدرك معنى صعوبة تدبير هذه الإيرادات فقد بدأت التحرك خارجيا لتدبير بعض الموارد ، ونجحت خلال الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء لكل من السعودية والكويت والإمارات فى الحصول على مساندة الصناديق العربية لتمويل بعض مشروعات التعليم ، وإقراض الشباب ، ومشروعات الصرف الصحى ، وتم الاتفاق على أن يحضر إلى القاهرة(مايو٢٠٠١) مجموعة من ممثلى هذه الصناديق للبدء فى تمويل وتنفيذ هذه المشروعات بمايعادل ٣٠٠ مليون دولار سنويا لمدة ٥سنوات ٢٥٪ منها فى صورة قروض ميسرة لمدة٤٠ سنة بفائدة٢٪ والباقى منحة لاترد.

وفى جانب آخر أعلن رئيس بعثة البنك الدولى بالقاهرة مساندة البنك للسياسات الحكومية الرامية إلى إيجاد مصادر جديدة لتمويل مشروعات الموازنة ، **من خلال ثلاثة محاور:**

الأول : حجم القروض المقدمة من البنك لمصر ، وقد وافق البنك بالفعل على إقراض مصر ١.٥ مليار جنيه سنويا .

الثانى: مساعدة البنك لمصر للوصول إلى الجهات المانحة ومؤسسات المال العالمية .

الثالث: زيادة بند الدعم المقدم للقطاع الخاص من مؤسسة التمويل الدولية ، وتوسيع دور البنك الدولى فى ضمان أية مخاطر لرأس المال الذى يساهم به هذا القطاع .

المواطن المصري وعجز الموازنة

تشير المؤشرات والبيانات إلى أن العجز فى مشروع الموازنة الجديدة سيصل إلى ٢٠.٧ مليار جنيه .. بما يعنى أن نصيب الفرد منه يصل إلى ٢٨٧ جنيها بمعدل٢٤ جنيها شهريا ، وتؤثر هذه الأعباء على المواطن والأسرة من خلال عدة قنوات .

أولها : ضريبة المبيعات وتستهدف الحكومة فرضها على ١٥٠ ألف تاجر ، لكنها ضريبة تفرض على الاستهلاك النهائى وليس على التاجر ، وهذا سيؤدى إلى زيادة أعباء المستهلك بمقدار زيادة الأسعار .

الثانية: الديون الداخلية أو الخارجية ، فنصيب الفرد سيرتفع منها ، وفى الغالب ستسدد من الضرائب ، لغياب الموارد الحقيقية التى تكفى لدفعها حاليا ، وإذ لم تدفع الآن فسوف يتحمل أعباءها الأجيال القادمة .

الثالثة: زيادة الضرائب العامة وبعض الرسوم مثل الرسوم على السيارات والتى سيتحمل عبأها المواطن عند الحصول على خدمة عامة معينة أو عند شراء سيارة جديدة .

وخلاصة القول أن الميزانية الجديدة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ترتكز على زيادة النفقات المصحوبة بايرادات أقل ، ورغم الايجابيات التى تصاحب زيادة النفقات وخاصة تنشيط الأسواق وإنعاش الاقتصاد ، فإن هذه الزيادة فى الإيرادات سيتم تغطيتها من موارد غير ثابتة يغلب عليها زيادة الأعباء الضريبية على المواطن ، وزيادة الاقتراض الداخلى والخارجى ، لكننا فى كل الأحوال نشترك مع الحكومة فى همها ، وندعو الله بالسلامة لنا ولها ، فى انتظار ليلة العيد الجديد عندما نتخلص جميعا من مشاكلنا الاقتصادية ، وإن كان هذا حلم مستحيل لأنه لم يتحقق من قبل لأى دولة على وجه الأرض .



٥ مليارات دولار خسائر الحركة العمالية والاقتصاد الفلسطيني بسبب الحصار

كتب -عبد الوهاب محجوب:

قدر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين خسائر الحركة العمالية والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة نتيجة لسياسة الإغلاق والحصار التى تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلى منذ بداية انتفاضة الأقصى بحوالى ٥ مليارات دولار بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة التى لحقت بهذه القطاعات .

وأوضح فى دراسة له بعيدا عن مئات الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى حول أثر الإغلاق والحصار على الحركة العمالية والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة منذ بداية الانتفاضة فى سبتمبر ٢٠٠٠وحتى الآن أن قوات الاحتلال تقوم باعتداءات صارخة ومنظمة بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة من خلال القصف الهمجى للمبانى السكنية ومؤسسات السلطة وتجريف الأراضى الزراعية وخلع الأشجار والاعتقالات المستمرة والاغتيالات والقتل المتعمد والإغلاق والحصار المفروض على المناطق مما ألحق أضرارا بالغة وشديدة الأثر على الاقتصاد الفلسطينى .

وأكد الاتحاد أن الوضع الاقتصادى الفلسطينى فى تدهور مستمر جراء الممارسات التعسفية لقوات الاحتلال بدواعى أمنية وذلك وفق سياسة منظمة ومدروسة من أجل هدم البنية التحتية وشل الاقتصاد الفلسطينى .

خسائر العمالة المحلية

وأوضحت الدراسة أن العمالة الفلسطينية تنقسم إلى قسمين الأول العمالة داخل الخط الأخضر حيث بلغ عدد العمال قبل الحصار حوالى ١٢٠ ألف عامل منهم ٤٠ ألف عامل منظمين و٨٠ ألف عامل غير منظمين حيث قدر الاتحاد متوسط أجر العامل بحوالى ١٥٠ شيكل يوميا وبذلك تصبح خسارة العمال داخل الخط الأخضر خلال الفترة المذكورة حوالى ٦٣١ مليون دولار فيما تقدر خسائر السلطة الوطنية نتيجة الحصار على العمال داخل الخط الأخضر بحوالى ٢٠٠ ألف دولار يوميا والتى كانت تحتسبها السلطة الفلسطينية من الجانب الإسرائيلى مقابل بدل ضريبة دخل وتأمين صحى

والثانى : قطاع العمال فى المحافظات الفلسطينية والتى يتراوح عددهم ما بين ١٨٧ ألف إلى ١٩٠ ألف عامل وتوزيع هذه العمالة بنسبة ٢٧ ٪ فى القطاع العام و ٦٨ ٪ فى القطاع الخاص و٤٪ غير ذلك وبالتالى تقدر الخسائر على صعيد العمالة المحلية بحوالى ٢٧٤ مليون دولار وإجمالى الخسائر الناتجة عن الإغلاق والحصار على صعيد العمالة المحلية وداخل الخط الأخضر وخسائر السلطة المباشرة من التأمين الصحى وضرائب الدخل بحوالى مليار دولار .

١٥٠ مليون دولار خسائر السياحة

وذكر الاتحاد أن القطاع السياحى يحتل ركنا أساسيا فى الاقتصاد الفلسطينى لأن فلسطين غنية بالموارد السياحية والأثرية وقد تم تحقيق إنجازات كبيرة بعد قدوم السلطة مثال ذلك مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ وزيادة حجم الاستثمار المحلى والأجنبى فى المشاريع السياحية مما أدى إلى زيادة عدد المطاعم السياحية والأماكن الترفيهية وعدد الفنادق ، وفى المقابل زيادة عدد السواح المحليين والأجانب وبالتالى الزيادة الطردية فى عدد العاملين فى هذا القطاع .

وأشار التقرير إلى أنه بعد اندلاع الانتفاضة تعرض هذا القطاع لخسارة كبيرة على صعيد السياحة الأجنبية فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ تتمثل فى هروب السياحة الخارجية وإلغاء الحجوزات الفندقية بنسبة ١٠٠٪ حيث تضمنت الاتفاقيات حجز ١٦٧٠ حجزا فى شهر أكتوبر وحوالى ٨٩٠ حجزا فى نوفمبر وانخفاض الليالى السياحية إلى الصفر من أصل ٢١٣٠ ليلة وفقدان موسم سياحة الحج المسيحى لعام ٢٠٠١ حيث يقدر عدد الحجاج لهذا العام بحوالى ١٠ آلاف حاج متوسط الليلة الفندقية الواحدة ٥٠ ألف دولار وفقدان ٩٥ ألف ليلة سياحية حيث يقدر دخل الليلة الواحدة بحوالى ١٠٠ دولار وعدم وصول المغتربين الفلسطينيين البالغ عددهم حوالى ١٦ ألف مغترب يقيمون لمدة ٢٥ يوما تقريبا بمعدل

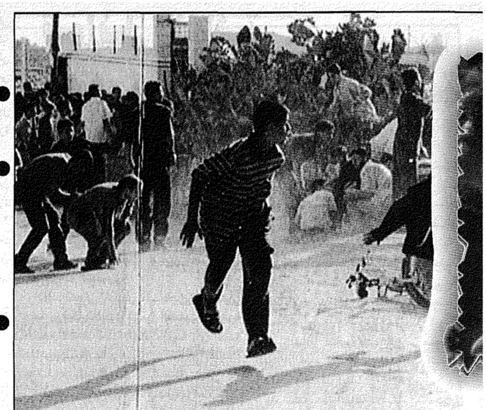
الاتحاد العام لنقابات

عمال فلسطين يعلن :

● مليار دولار خسائر العمالة المحلية بسبب الحصار الإسرائيلى

● خسارة كبيرة في قطاع السياحة .. إلغاء الحجوزات وفشل موسم السياحة الدينية وخسائر تقدر بـ ١٥٠ مليون دولار

● اعتداءات صارخة وهدم المساجد والمعالم الأثرية والتاريخية فى المدن الفلسطينية



صرف بدل ١٥ دولارا إضافة إلى خسارة صناعة التحف الشرقية والأدلاء السياحيين والمكاتب السياحية والسفر والنقل السياحى والمطاعم السياحية والأماكن الأثرية والسياحية نتيجة القصف .

أما بالنسبة للسياحة المحلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة فتوقفت نهائيا نتيجة إعلان المعابر وتقطيع أوصال المدن ومنع الحركة بينها حيث بلغت خسائر قطاع السياحة والآثار خلال الستة شهور الماضية حوالى ١٥٠ مليون دولار .

خسائر غير مباشرة

وأشار إلى الخسائر غير المباشرة لقطاع السياحة ومنها استمرار الاعتداء على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية فى القدس ، وتحويل قبر يوسف بنابلس ومسجد بلال وقبر راحيل فى بيت لحم إلى ثكنات عسكرية ، وتغيير الطابع التاريخى الدينى للحرم الإبراهيمى فى الخليل ، وإطلاق النار على المواقع الأثرية ومنع حركة السياحة فيها ، وإضرام النار فى كنيسة اللاين فى بيت حنينا ، وقصف المدن السياحية مثل بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ورام الله والخليل وغزة واحتلال بعض الفنادق وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ، وتجريف الأرض واقتلاع الأشجار الخضراء والمثمرة التى تمثل إحدى عناصر الجذب السياحى فى فلسطين .

٥٧٩ مليون دولار خسائر الصناعة

ويقدر الانخفاض فى الإنتاج الصناعى بحوالى ٥٧٩ مليون دولار بسبب منع خروج المواد المصنعة الجاهزة للتصدير وعدم تمكين العمال من الوصول إلى أماكن عملهم وقطع التيار الكهربائى وفرض غرامات على البضائع غير الموردة وإنهاء العقود المبرمة مع الشركات فى الخارج ، وتعطيل رأس المال المحجوز وانخفاض المبيعات فى السوق المحلى نظرا لانخفاض القدرة الشرائية وضرب فرص الاستثمار فى الأراضى الفلسطينية وقصف وتدمير العديد من المصانع والمنشآت الصناعية بشكل جزئى وكامل ، إضافة إلى الخسائر فى الثروة القومية إلى جانب الخسائر فى الفرص الضائعة التى تتمثل فى فقدان مبالغ جديدة لإعادة برامج تشجيع الاستثمار فى هذا القطاع وإلغاء الكثير من العقود والمشاريع المتفق عليها والجاهزة للتنفيذ من قبل شركات أجنبية وتوقف كثير من مشاريع البنية التحتية والتى من شأنها تشجيع الاستثمار بشكل عام .

خسائر قطاع النقل والمواصلات

وبين الاتحاد أن قطاع النقل والمواصلات يتعرض لخسائر فادحة نتيجة إجراءات وممارسات قوات الاحتلال والتى أدت إلى شلل معظم قطاعات النقل وشلل جزئى فى قطاع المواصلات وقد تم تقسيم هذه الخسائر إلى قسمين الأول خسائر العاملين فى هذا القطاع كقوى عاملة حيث بلغ عددهم فى أراضى السلطة حوالى ٣٠ ألف عامل أى بنسبة ٥٪ من إجمالى القوى العاملة الفلسطينية وبمعدل أجر يومى ١٥ دولارا للعامل الواحد وتقدر خسائرهم الشهرية حوالى ١٥ مليون دولار والثانى خسائر مالكى السيارات العمومية والشاحنات التجارية وشركات الأتوبيسات داخل أراضى السلطة التى تقدر بحوالى ٦١٥ مليون دولار إضافة إلى خسائر الطيران نتيجة الحصار على أجواء مطار غزة الذى يتعرض إلى إجراءات وانتهاكات مخالفة لقوانين الطيران الدولى والبروتوكولات المتفق عليها بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وبلغت خسائر الطيران المدنى ١٤ مليون دولار .

اقتلاع ٢٧٦ ألف شجرة

وفى قطاع الزراعة أوضح الاتحاد أن ما يتعرض له قطاع الزراعة من أعمال التجريف والتدمير والهدم واسعة النطاق طالت كافة الأراضى والمنشآت الزراعية ومنازل المزارعين ، ففى شمال غزة عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلى إلى فتح مياه المجارى التى تتجمع بالقرب من السياج الحدودى واندفاعها إلى الأراضى الفلسطينية مما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة تقدر بملايين الدولارات وقال التقرير إن عدد الأشجار التى تم اقتلاعها حتى تاريخه بلغ حوالى ٢٧٦ ألف شجرة وتجريف حوالى ٤٣٧ ألف دونم من الأراضى الزراعية .

تراجع إنتاج العسل

وبالنسبة لخسائر النحل ومنتجاته التى يقدر عدد خلاياه فى محافظات غزة والضفة حوالى ٥٨ ألف خلية ويقدر إنتاجه السنوى بحوالى ٦٠١ طن من العسل بقيمة تقدر بحوالى خمسة ملايين دولار مشيرا إلى تراجع إنتاج العسل

خلال الانتفاضة بحوالى ١٧ ٪ لعدم تمكن أصحاب المناحل من الوصول إلى الخلايا والاهتمام بها وعمليات قطع الأشجار التى يتغذى عليها النحل ويقدر هذا التراجع فى الإنتاج يقدر بحوالى ٧٨٢ ألف دولار أما بخصوص الخلايا المدمرة من قبل قوات الاحتلال والتى تقدر بحوالى ١٣٢٠ خلية فتقدر خسارة هذه الخلايا بحوالى ٩٣ ألف دولار .

عشرة ملايين دولار خسائر الصيادين

أما خسائر الصيد بسبب فرض قوات الاحتلال حصارا على طول ساحل قطاع غزة حيث لم يتمكن الصيادون البالغ عددهم ٣٨٦٠ صيادا من الدخول للبحر كما توقف عن العمل نتيجة هذا الحصار حوالى ٤٢٠٠ حرفى يعملون فى بيع الأسماك ومصانع الثلج و١٥٠٠ حرفى يعملون فى نسيج الشباك وترميم المراكب ، وبالتالى تقدر خسائر القوى العاملة فى مهنة الصيد بحوالى عشرة ملايين دولار .

١٥ مليون دولار خسائر قطاع البريد

وبالنسبة لقطاع البريد والاتصالات ذكر التقرير أن هذا القطاع لحقت به خسائر فادحة نتيجة الحصار الشامل الذى تفرضه سلطات الاحتلال على الأراضى الفلسطينية ونتيجة لتدنى مستوى المعيشة حيث لم يعد هناك إقبال على استخدام الهواتف وشراء أجهزة الاتصال وتوقف الطرود البريدية المحلية والدولية نتيجة الحصار وتقطيع أوصال المدن وإغلاق المعابر والمطار وإلغاء معظم الدورات على الإنترنت وعدم تمكن الموظفين والعمال من الوصول إلى عملهم وعمليات التجريف والهدم لشبكات الهواتف وانخفاض نسبة المكالمات المحلية والدولية .

وتقدر خسائر فرع البريد فى غزة بسبعة ملايين دولار مضافا إليها خسائر القوى البشرية العاملة وتقدر بـ ٢٧٧ ألف دولار وخسائر الضفة الغربية تقدر بحوالى ٦ ملايين دولار مضافا إليها خسائر القوى البشرية العاملة بحوالى ٦٨ ألف دولار وتقدر خسائر فرع البريد عامة بحوالى ١٥ مليون دولار .

هروب شركات الاستثمار

وأكد التقرير أنه نتيجة للسياسات الإسرائيلية تعطلت كافة المشروعات التنموية الاستراتيجية وتتمثل فى هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة فى المجال الاستثمارى البالغ عدد استثماراتها ٤٩٥ مليون دولار كانت ستوفر ١٧ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بمتوسط دخل ٤٠٠ دولار شهريا للعامل الواحد وإلغاء استثمارات كانت تحت الإعداد النهائى بقيمة ٨٦ مليون دولار ، كما أدى تأخير تنفيذ وتعطيل التوسع فى المناطق الصناعية الحرة إلى ضياع خمسة آلاف فرصة عمل مباشرة بمتوسط راتب ٤٥٠ دولارا شهريا وعشرة آلاف فرصة عمل غير مباشرة بمتوسط راتب ٣٥٠ دولارا شهريا .

قوافل الإغاثة
مواقف إيجابية لدعم الانتفاضة

كتبت- مروى بدر الدين :

لقد أثبت الشعب المصرى أنه بطبيعته وأصالته يتضامن إيجابيا مع الشعب الفلسطينى ، وليس التضامن العاطفى فقط ، تمثل ذلك من خلال القوافل المتتالية المحملة بالأغذية والأدوية ، التى ترسلها الهيئات والنقابات والأحزاب وكذلك تلك التى ترسلها اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية .

وقد أكد لى المهندس عبد العزيز الحسينى عضو لجنة التنسيق باللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ، أن اللجنة الشعبية تأسست فى ٢٠٠٠/١٠/١٣ نتيجة التفاعل المصرى مع الانتفاضة .. وهى لجنة شعبية غير حزبية ، وباب عضويتها مفتوح لكل مواطن مصرى يرغب فى دعم الانتفاضة .. واللجنة ترى أن قضية فلسطين ليست قضية عربية فحسب أو إسلامية فحسب ، وإنما قضية مصرية فى المقام الأول .. ففلسطين هى بوابة مصر .. وإسرائيل تمثل خطرا عسكريا واقتصاديا وأمنيا ومصيريا على مصر .. وهى خطر حقيقى على وجود مصر ذاته ومستقبلها ، وشعار هذا الكيان الصهيونى العنصرى هو " **من النيل إلى الفرات دولتك يا إسرائيل** " ونحن بمساندتنا لأشقائنا فى فلسطين فإننا نساند أنفسنا وندافع عن كياننا .. فقد شنت إسرائيل علينا عدوانين فى ٥٦ ، و٦٧ واشتبكت معنا فى حربين هما ٤٨ ، ٧٣ .. فالخطر الإسرائيلى لا يحتاج إلى دليل ، وإننى أدعو كل مصرى إلى الانضمام لعضوية اللجنة ، وتقديم العون للانتفاضة بالجهد أو المال أو التبرعات العينية .. وقوافل الإغاثة التى أرسلتها اللجنة لم يكن الهدف منها هو الدعم المادى فقط ، لأننا مهما أرسلنا من قوافل فلن نستطيع الإيفاء باحتياجات أهلنا فى الأرض المحتلة ، إنما الهدف الأساسى هو إظهار مساندة الشعب المصرى للشعب الفلسطينى البطل لرفع روحه المعنوية ، وشد عزيمته لاستمرار الانتفاضة ولكى يشعروا أنهم لا يقفون وحدهم فى المعركة .

ويضيف المهندس عادل وسيلى ممثل لجنة التبرعات باللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية .. ، أن القافلة الأولى انطلقت من القاهرة فى ٢٠٠٠/١١/٢٦ واستقبلت فى العريش استقبالا حماسيا وكان ذلك فى اليوم السابق لشهر رمضان الماضى ، ليعلم الفلسطينيون إننا نتضامن معهم فى هذا الشهر الكريم .. وقد خرج حوالى عشرون ألف مواطن مصرى من أهل العريش لاستقبال القافلة ، وإظهار تأييدهم للانتفاضة فى مظاهرة رائعة .. وكان عدد أعضاء اللجنة المصاحبين للقافلة حوالى ١٥٠ عضوا .. وبلغت قيمة تبرعات القافلة الأولى حوالى ربع مليون جنيه مصرى متضمنة مواد دعم غذائية وطبية وأغطية .

أما القافلة الثانية فلم تنطلق من محافظة القاهرة الكبرى فقط بل من السويس والبحيرة والدقهلية والشرقية أيضا .

وقد سلمت هذه القافلة للأشقاء الفلسطينيين فى ٢٠٠١/٣/٢٣ ، وتقدر قيمة التبرعات فى القافلة الثانية بمئات الآلاف من الجنيهات وهى عبارة عن ٤٥ طن دقيق ، و٧٠ طن أرز ، و١٠ أطنان سكر ، و١٠ أطنان مكرونة ، ٢٥٠ كرتونة زيت ، وطن ونصف من الشاى ، و٥٠ كرتونة ألبان أطفال ، و٥٠ كرتونة مربى ، و٣٠٠٠ بطانية ، و٢٠٠ علبة من المعلبات الغذائية و١٠٠ علبة سمن نباتى .. وأدوية تقدر بـ ٤٠٠ ألف جنيه .

وقد صاحب القافلة الثانية ٣٥٠ مواطنا من أعضاء اللجنة والمتعاطفين معها ، وعندما علمنا أن مخازن الأشقاء الفلسطينيين فى العريش خاوية ، ثم إرسال قافلة عاجلة وهى القافلة الثالثة ، وكانت تضم ٢٣ طن مواد غذائية مقدمة من اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة بمحافظة الدقهلية ، إلى جانب عربة نقل محملة بالأدوية من اللجنة الشعبية بالقاهرة وتم تسليمها فى العريش يوم ٢٠٠١/٥/١٨ .

وتجدر الإشارة إلى أن جميع قوافل الدعم تسلم إلى المنظمات الشعبية والجمعيات الأهلية الفلسطينية .. ويدعو المهندس عادل وسيلى كل مصرى بأن يقدم كل ما يستطيع من دعم لمساندة الانتفاضة ، وذلك للإعداد للقافلة الرابعة.

وذلك على عنوان مقر اللجنة ١٤١ كورنيش النيل الدور السادس الملك الصالح ، أو الاتصال على تليفون ٣٦٢٥٧٨٤ -٠١٠١٥٦٣٨١٢ - ٠١٠١١٤٢٤٨٨ - ٠١٢٣٣٣١٥٥٨ .

الانتفاضة الفلسطينية اقتصاديا

حين اجتمع مؤتمر القمة العربية قبل الأخير فى القاهرة ، قابلنا قراراتها بكثير من الدهشة ، إذ إنها لم تكن كما أراد رجل الشارع العربى فى كل المسافة والمساحة ما بين المحيط والخليج.

وقتها التمس بعضنا ألف عذر وعذر للزعماء العرب وقادتهم لدوافع الحكمة والدبلوماسية والمصالح الحيوية ودروس الممارسة والتجارب التى قد تكون شيئا آخر غير الحماس المتدفق والرغبة الجماهيرية العارمة فى الثأر ممن استباحوا المقدسات واستعذبوا سفك الدماء العربية .. لكننا سعدنا بواحد من قرارات هذه القمة وهو قرار دعم الانتفاضة الفلسطينية بمبلغ مقداره /٢٠٠ مليون دولار وهو ما يعادل ما خسره الاقتصاد الفلسطينى منذ نشوب الانتفاضة حتى تاريخ اجتماع القمة .

فماذا حدث بعد القمة ؟!

استمرت الانتفاضة وأغلقت إسرائيل الحدود وحاصرت التجمعات الفلسطينية ومنعت حوالى ١٥٠ ألف فلسطينى من عمله اليومى داخل الأرض المحتلة الأخرى التى اسمها إسرائيل ، وتم تجميد مشروعات البنية الرئيسية ، وتوقف الإنتاج الفلسطينى وتوقف التصدير من فلسطين والاستيراد إليها واختفت حركة البيع والشراء ، وانهارت الخدمات ، وتضاءلت الدخول العائلية وخيم الفقر والبؤس على الفلسطينيين ، واستراح الحكام العرب فى مقاعدهم الوثيرة فى عواصم ، ولم يفكر أصحاب الصوت العالى من المفكرين والمثقفين العرب ورجال السياسة والقمة أن يدعوا إلى إعداد دراسة جدوى اقتصادية أو إعداد دراسة تكلفة حقيقية لهذه الانتفاضة ، ولم يحدث رد فعل عربى للفعل الإسرائيلى المجرم الذى خنق الاقتصاد الفلسطينى !! كما تغافلت المنظمات والهيئات الدولية السياسية والمالية العديدة الموضوع أو تآمرت ضده من أجل الضغط على الفلسطينيين حتى يتنازلوا عن جلودهم ولون بشرتهم ورحيق حياتهم وحتى تسقط إلى الأبد قدرتهم على المواجهة وحقهم فى المطالبة ،

وبررت الهيئات الدولية غل أيديها زاعمة أن الانتفاضة أوقفت المشروعات دون أن تسأل هذه الهيئات نفسها وما هو السبب فى نشوب الانتفاضة ؟!

وفى الحقيقة أن هذه الانتفاضة التى لم يكن هناك بديل عنها أصبح لها تكلفة سلبية يومية تبلغ أكثر من عشرة ملايين دولار وهو مبلغ يساوى قيمة حجم التصدير الفلسطينى الذى توقف وقيمة حجم الأصول المادية الفلسطينية التى دمرت وقيمة تكلفة جرائم المستوطنين التى اقترفت ،وقيمة خسائر القصف المتواصل ، كل هذا يحدث بينما الخطابة العربية يتردد صداها من فوق المنابر وبينما الجدل العربى يحتدم وبينما التجارة الفلسطينية تنادى على دولة عربية واحدة أن ترتبط بها بديلا عن قطع علاقة إسرائيل بها وبينما الجامعة العربية لا تقوى على ربط الأسواق العربية بالسوق الفلسطينية وبينما الجامعة العربية لا تقوى على ربط الأسواق العربية بالسوق الفلسطينية وبينما أحجمت معظم الدول الأجنبية عن التعامل مع السلطة الفلسطينية مجاملة للولايات المتحدة أو إذعانا لأوامرها أو استسلاما لضغوطها وإرهابها .

وليس هذا فقط بل نضيف منع انتقال الفلسطينيين داخل مناطقهم

شىء من الاقتصاد



بقلم :
عبد اللطيف عبد الكريم

الوطنية ومنع ذهابهم إلى مقار أعمالهم بينما يتم تدمير مزارعهم وإتلاف حقولهم وتخريب منشآتهم وتعطيل شاحناتهم حتى تتوقف حركة نقل السلع والبضائع .. وحتى تعجز إدارات السلطة الفلسطينية عن أداء دورها الخدمى .. فماذا تفعل إذا /٢٠٠ مليون دولار وهو مبلغ قد ينفقه مواطن بترولى ممن يجولون فى بلاد الله بحثا عن المتعة !!

فهل ياترى هناك رغبة حقيقية فى أن تستمر الانتفاضة الفلسطينية كما نهتف باسمها وننادى عليها وندعو لها بالانتصار فى قنوات إعلامنا المسموعة والمرئية والمقروءة .. أو هو العار حين نقضى حياتنا هكذا فى سفسطة لا تسمن ولا تغنى من جوع!!

إن الانتفاضة حتى تستمر يجب أن نقدم لها الوقود ..وقودا يساوى خسائرها المادية ووقودا يزيدها اشتعالا ..

١- علينا أن نربط الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد العربى

٢- علينا دفع التنمية فى المناطق الفلسطينية إلى الأمام

٣- على الأحزاب العربية أن تضيف إلى برامجها بندا يتحدث عن تنمية الاقتصاد الفلسطينى .

٤- على كل المنظمات النقابية المهنية والعمالية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والاتحادات النوعية العربية أن تقف فى طابور التضامن مع شعب فلسطين لتعويضه عن خسائره المادية ولا أقول البشرية بسبب الانتفاضة .

ثم كيف ندعو إلى مقاطعة عربية لإسرائيل بينما لا نخجل من ارتباط اقتصاد فلسطين باقتصاد إسرائيل وننعى على الانتفاضة أنها كانت سببا فى قطع هذا الإرتباط .

ثم كيف نترك السلطة الفلسطينية لأزيد من سبع سنوات عجاف وهى تلهث فى حيرة ونحن فقط نشجب وندعو الله فى المساجد والكنائس أن ينسف إسرائيل وكأن الله لم يخلق البشر أدوات للعمل!!

ثم لماذا لم نسأل أنفسنا هل هناك سلطة فلسطينية حقيقية لها صلاحيات اقتصادية قادرة؟ وهل هناك مناطق محررة فعلا؟وهل تتحقق المطالب الفلسطينية العربية الإسلامية الشرعية بلا أعباء مالية وبلا تكلفة وبلا دعم ؟

اجيبونى ماذا تفعل الجيوب الخاوية فى مواجهة سيل الدعم المادى وطوفان الدعم العينى الأمريكى المتدفق المنهمر فوق رأس إسرائيل كماء المطر ؟!

بعد تصريحات رئيس الوزراء :

كيف يمكن توفير مليون فرصة عمل سنويا ؟!

البطالة .. صـ

لأول مرة فى مصر .. وبصورة لم يسبق لها مثيل تفجرت خلال الأسابيع القليلة الماضية وبصورة واضحة قضية البطالة ، لما لها من أبعاد سلبية خطيرة على المستويين الاقتصادى والاجتماعى وآثار مدمرة على كيان الأسرة والمجتمع ككل ، حيث أصبحت نسبة البطالة فى مصر عالية بكل المقاييس فطبقا لتقرير البنك الدولى للتنمية لعام ٢٠٠٠ فإن البطالة من وجهة نظره تصل فى مصر إلى ١١.٣ بينما تؤكد البيانات الحكومية الرسمية أنها لاتزيد عن ٨.٣٪ وعلى أية حال فمهما تضاربت الأرقام وتنوعت الإحصاءات والبيانات فالأرقام المعلنة من جانب الحكومة تصل إلى مليون ونصف المليون عاطل وهى تنذر بأزمة أو ربما بكارثة إذا لم تتخذ الحكومة حلولاً عملية لمعالجتها ، خاصة وأن التزام الدولة بتعيين الخريجين توقف عند عام ١٩٨٤ بالنسبة للمؤهلات المتوسطة وحتى عام ١٩٨٥ بالتعيين للمؤهلات العليا .

لذلك تشير أصابع الاتهام إلى الحكومة والقطاع الخاص والصندوق الاجتماعى والمحسوبيات ، ولهذا تفجرت القضية مؤخرا تحت قبة مجلس الشعب ، وتعالت الصيحات منذرة بدون حساسية وبدون مواربة وبصراحة معلنة أن قضية البطالة أصبحت من القضايا الملحة والحاسمة والتى لا تقبل بأى حال التأخير أو التأجيل .

ورغم أن الحكومة على مدى السنوات القليلة الماضية قدمت الكثير من البرامج والإحصاءات والبيانات التى لا تعد ولا تحصى وأصبحت الأرقام والتقديرات التى أمامنا توضح ما يعانيه المجتمع المصرى من بطالة .. ورغم ما أعلنه رئيس الوزراء د. عاطف عبيد من أن هذه هى أول حكومة تطرح مشكلة البطالة بحجمها الطبيعى بكل الوضوح وكل الصراحة والشفافية .. وقيام الحكومة بطرح ثمانية برامج جديدة ستوفر مليون فرصة عمل سنويا .. والسؤال الآن :

هل فى إمكان الدولة وسط تفاقم هذه المشكلة أن توفر مليون فرصة عمل سنويا .. فى الوقت الذى تشير فيه الإحصاءات إلى أن الحكومة تعمل جاهدة على أن تستوعب ١٥٠ ألف فرد فى أجهزة الدولة ويتبقى ٨٥٠ ألف شاب من المقرر أن يستوعبهم القطاع الخاص والبرامج الأخرى التى طرحها رئيس الوزراء فى بيان أمام مجلس الشعب مؤخرا .

والسؤال الذى يطرح نفسه كيف يمكن للقطاع الخاص والبرامج الأخرى استيعاب هذا العدد ؟!

طرحنا القضية على عدد من المسئولين ووجهنا إليهم هذا التساؤل : كيف يمكن توفير هذا الرقم الضخم من فرص العمل سنويا وجاءت إجاباتهم فى صورة هذا التحقيق .

تحقيق : **مجيب رشدى**

فى البداية يقول د. حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث بأكاديمية السادات :

البطالة لها آثارها على المستوى الاجتماعى والسياسى والأمنى ، باعتبار أن البطالة ترتبط بانقطاع الدخل ومن ثم صعوبة الحياة نتيجة العجز عن تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية مما يترتب عليه الجنوح إلى الجرائم الاجتماعية والإرهاب والعنف والاغتصاب وانتشار المخدرات ومصادر الدخل غير المشروعة التى تعتبر ذات إغراء مرتفع للضائعين من شباب المتعطلين عن العمل على جميع المستويات .

ومعدل البطالة حاليا فى مصر وصل لنحو ٩٪ وهى نسبة لا يخفى ارتفاعها إذا ما قورنت بالمعدلات المماثلة فى الدول المتقدمة والتى تتراوح بين ٥٪ و٦٪ فى دول أمريكا الشمالية ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

و يرتفع معدل البطالة فى مصر فى الريف عنه فى الحضر حيث يبلغ المعدل ٩.١ ٪ مقابل ٨.٧ ٪ فى الحضر .. ولذا فإننا نعتبر البطالة فى مصر بطالة متعلمين.

وعن كيفية توفير فرص عمل كبيرة للشباب سنويا .. يضيف د. حمدى عبد العظيم .

رغم أن مشكلة البطالة أصبحت قضية خطيرة تواجه المجتمع المصرى فإن الأمل يراودنا فى حل هذه المشكلة الكارثة عن طريق التوسع فى إقامة المشروعات التى تقوم بها الدولة .. ومن تلك المشروعات الكبيرة والعملاقة والتى يمكن أن تساعد على حل مشكلة البطالة مشروع توشكى حيث يعد أول مشروع عملاق تدخل به مصر إلى القرن الحادى والعشرين ويحقق للأجيال الحاضرة والقادمة مزايا عديدة حيث يهدف مشروع تنمية جنوب مصر إلى استيعاب ٦.٩ مليون نسمة مع توفير ٢.٨ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧

أما بالنسبة لفرص العمل المستهدفة فى جنوب الوادى فتتمثل فى عدة مجالات يأتى فى مقدمتها مجال الزراعة حيث يستوعب ٤٠٠ ألف عامل بينما يستوعب قطاعا الصناعة والبترول ١.٢ مليون عامل .. أما فى قطاع السياحة فيستمر استيعاب ٣٥٠ ألف عامل ، بينما توفر البنية الأساسية للتجارة والمال العمل لتستوعب ٢٥٥ ألف عامل بينما توفر الخدمات الاجتماعية ٦٢٠ ألف فرصة عمل .

ولا شك أن مثل هذا المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى يحقق معدلات عالية من التنمية البشرية ويقضى على الفجوة الحضرية بين جنوب مصر وبقية محافظاتها ويعمل على استيعاب فرص عمل كبيرة مستقبلا .

الشباب والتكنولوجيا

ويسؤاله عن أسباب البطالة بين الشباب .. يحدثنا د. على الدين هلال وزير الشباب قائلا :

هذه الأسباب ترجع إلى عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية المختلفة سواء من حيث المناهج الدراسية وأسلوب التعليم ومحتواه أو درجة المهارة المطلوبة لأداء الأعمال وهو ما يعرض بمستوى التأهيل .

أيضا عدم التزام الجهات الحكومية أو الهيئات العامة بتعيين الخريجين كما كان يحدث من قبل فى الوقت الذى تقل فيه احتياجات القطاع الخاص وبتواضع دوره فى توفير فرص العمل المطلوبة سنويا وقدرها حوالى ٨٥٠ ألف فرصة من مختلف التخصصات والمهارات .

هذا بالإضافة إلى سياسة التعليم والتوظيف حيث توسعت الدولة فى قبول أعداد كبيرة جداً من الطلبة وخاصة بالتعليم العالى

ـداء مزمن فى رأس المجتمع المصرى


د. عاطف عبيد


أحمد العماوى

د. على الدين هلال


م. سامح فهمى

بمختلف فروعه وتخصصاته دون النظر إلى الاحتياجات الفعلية للمجتمع ولسوق العمل أو برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما نحتاجه فى عصر العولمة والاندماجات الاقتصادية هو التكنولوجيا العالمية فى جميع المجالات والتى مازلنا بعيدين عنها.

وأضاف وزير الشباب بأن خطة الوزارة التى بدأت بإدخال أجهزة الكومبيوتر إلى عدد كبير من مراكز الشباب المنتشرة فى أنحاء الجمهورية الهدف منه هو رفع كفاءة الشباب للعمل فى مجالات التكنولوجيا المختلفة .

أسباب أخرى

واستكمالا لهذه الأسباب .. يضيف د. أحمد إبراهيم بوزارة التخطيط قائلا :

الاعتماد على الصندوق الاجتماعى فى علاج جانب من مشكلة البطالة رغم ضعف موارده المالية المحدودة وما يحدث لها من تبديد فى غير الأغراض المخصصة لها والتركيز على الوظائف المؤقتة دون تقديم فرص عمل دائمة والاعتماد على آلية ثبت عدم جدواها فى منح القروض عن طريق جهات مصرفية وسيطة تتعامل على أسس تجارية ولا تقدم أى دعم أو مشورة أو تدريب أو مساندة فى التسويق وغيرها .

ويضيف د. أحمد إبراهيم :
أيضا عدم وجود جهة قومية مسئولة عن إعادة تأهيل وتدريب الشباب قبل بدء العمل لأول مرة كما يحدث فى بعض بلدان العالم المتقدم .. كذلك وجود بعض الوظائف التى يصعب على أى خريج الالتحاق بها رغم كفاءاته وارتفاع تقديره عند التخرج نتيجة الشروط الصعبة والاعتبارات الشخصية .

تنمية سيناء

وإضافة إلى مشروع تنمية جنوب الوادى .. كمشروع ضخم لتوفير فرص عمل كبيرة لشبابنا .. يقول د. محمد الغمراوى رئيس الهيئة العامة للاستثمار

مشروع تنمية شمال سيناء أيضا له أهمية كبرى ، ففرص العمل التى يستهدفها هذا المشروع ما يقرب من مليون فرصة عمل موزعة على مختلف القطاعات الخاصة بالتنمية والاستثمار .. أيضا مشروع وادى التكنولوجيا تبرز أهميته بأنه سوق يعمل على توفير فرص عمل قدرها ١٢٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات العشر القادمة منها ٢٥ ألف فرصة عمل فى المرحلة الأولى وبذلك يسهم المشروع فى علاج جانب من مشكلة البطالة ، كما أن هذا المشروع يلعب دوراً مهما فى التنمية البشرية لأبناء سيناء حيث سيتم إنشاء كلية جديدة للتكنولوجيا على مساحة ٢٠٠ فدان

ويضيف د. الغمراوى :
بعض الدراسات أوضحت أن مصر لديها رأس مال مجمد أو غير مستغل تقدر قيمته بحوالى ٢٤١.٤ مليار دولار فى مختلف المجالات وأنه لو تم استخدامه فإنه سيعمل على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة ومعالجة مشكلة البطالة التى تهدد حياتنا ومجتمعنا .

والبترول .. أيضا

وإذا كانت بعض الوزارات والهيئات لها الأولوية وعليها يقع عبء خلق فرص عمل جديدة للشباب ، إلا أن هناك بعض الوزارات كوزارة البترول كثافة العمالة لديها محدودة إلا أن المهندس سامح فهمى وزير البترول له رأى آخر يقول فيه :

إيمانا منا بخطورة المشكلة التى تمر بها بلادنا والخاصة بتشغيل الشباب المتعطل قامت الوزارة بدورها فى إنشاء شركات خدمات بترولية جديدة تستوعب جزءا من هذه العمالة حيث قمنا بإنشاء شركتى " صيانكو " وبوتاجازكو " والتى توفر فرص عمل كبيرة للشباب ونتوقع أن يزيد حجم العاملين فى قطاع البترول إلى ضعف العدد الموجود حاليا وهو ٧٥ ألف عامل .

الوظيفة الميرى

أما الوزير أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فيقول فى إطار الحديث عن قضية البطالة :

وزارة القوى العاملة ليست وزارة خالقة لفرص العمل بقدر ما هى وزارة منظمة لسوق العمل نفسه وكاشفة لفرص العمل الموجودة داخل شرائح سوق العمل خاصة القطاع الخاص المنظم وغير المنظم والوزارة هى الوسيط بين صاحب العمل والعمال .. والوزارة ليست صاحبة استثمار لأن الاستثمارات هى خالقة لفرص العمل ولدينا ١٠ ملايين عامل فى سوق العمل غير المنظم و٣.٥ مليون عامل فى سوق العمل المنظم بإجمالى ١٣.٥ مليون عامل وإذا اعتبرنا أن هذا القطاع ينمو بنسبة ١.٥ ٪ فإننا نوفر ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنويا ، وهذا القطاع معظمه خدمات وأعمال حرفية .

ويضيف العماوى: وبالنسبة للنشرة القومية للتوظيف وإسهامها فى حل قضية البطالة فالوزارة تصدر النشرة منذ عامين ونصف العام وأغلب الوظائف التى تعلن عنها فى القطاع الخاص والاستثمارى ، ورغم ذلك لا يقبل عليها الشباب ، لأن شبابنا لازال يبحث عن الوظيفة الحكومية أو الوظيفة الميرى معتقدين أن العمل الميرى سهل ويتيح لهم ممارسة عمل آخر إضافى، وهذا ما كان يحدث فى الستينيات والسبعينيات لم يعد قائما الآن .

قبل أن تنفجر القنبلة الموقوتة

ماهو الحل النهائى لأزمة البطالة ؟ !

لماذا تتوقف نظرتنا إلى الجامعات ، والمعاهد التعليمية ، عند كونها مجرد مراكز تعليمية ، لتفريخ خريجين ، أقصى أحلامهم ، أن تستوعبهم سوق العمل ، بغض النظر عن مدى احتياج"السوق" إلى تلك النوعية من الخريجين؟!.

ومما لاشك فيه ، أن جزء كبيرا من ترسيخ هذه النظرة لدى الجميع، إنما مرجعه إلى حالة الانفصال شبه التام ، الذى تعانى منه الجامعات والمعاهد التعليمية ، بينها وبين احتياجات سوق العمل فى الوقت الراهن .

والسؤال المطروح .. هو: إذا كانت مناهج التعليم المتوسط، أو فوق المتوسط ، أو العالى ، تخرج لنا فى النهاية شبابا غير مؤهلين لشغل وظائف فى سوق العمل ، لايستفاد فيها من العلم الذى درسوه ، وإذا كانت المشاريع الكبرى التى تنفذها الدولة ، تلتهم جزء كبيرا من ميزانياتها ، مما لايوفر فرص عمل مكثفة تستوعب الشباب المتعطل .

ألا تستوجب تلك المعادلة المختلة ، وقفة متأنية وجادة ، للبحث عن حلول تحمى الأموال والموارد المهدرة . . وبخاصة الموارد البشرية .

لقد أجمعت كل الأطراف ، على أن البطالة"قنبلة موقوتة" ، من شأنها أن تنفجر فى أية لحظة .. ومن واجبنا-ليس فقط- نزع فتيلها ، وإبطال مفعولها . .وإنما علينا أيضا- بالعلم ، والنزاهة، والشفافية- أن نضع سياسات مدروسة وجادة ، نترجمها إلى خطط وبرامج محددة زمنيا ، لتأهيل الشباب ، وإعداده ، بما يحقق له فرص عمل ترحب بتأهيله ، وكفاءته .

إن الأمر جد خطير . ... ولاشك أن المسئولين تجاه البحث عن طرق آمنة ، يبتعدون بها عن"القنبلة الموقوتة" . .لا لكى يبطلوا مفعولها - كما نتوقع-فحسب ، وإنما ، لكى لاتعود هذه"القنبلة شديدة الخطر" إلى أن "تتكور" من جديد .

وهانحن بدورنا-فى هذا التحقيق- نقترب بتساؤلاتنا ، من رءوس المسئولين ، بحثا عن إجابات ، تحمل الأمل إلى صدور شبابنا ، وقد أرهقه الانتظار اليائس ، على قارعة البطالة .. بينما ساحات العمل متعطشة إلى سواعده الفتية ، فى مسيرة التنمية .

تحقيق : **هويدا غنيم**

فى البداية قال لنا الأستاذ مصطفى جابر مستشار وزير القوى العاملة والهجرة للاستخدام:

هناك خطة طويلة الأجل لتحديث دور وزارة القوى العاملة والهجرة فى إطار البرنامج الوطنى لتحديث الدولة المصرية خلال خمسة عشر عاما - تهدف إلى التشغيل وتنمية فرص العمل ، وخفض معدلات البطالة وإعداد البرامج الخاصة بذلك ، وتنمية القوى البشرية وتدريبها للربط بين احتياجات خطط التنمية الشاملة وبين إمكانيات التعليم الفنى ، والتقنى ، والتدريب المهنى ، وذلك بوضع تصور شامل لمتطلبات المجتمع المستقبلية ، من كل أنواع المهن والمهارات ، ثم وضع سياسة تكاملية بين النظام التعليمى ، والتدريب المهنى ، كذلك إنشاء مراكز للتدريب المهنى بالقطاع الخاص .

الأمر الذى يتيح الانطلاق وترجمة الاحتياجات إلى مهن ، ومحتوى تعليمى ، وتأهيلى بالدرجة التى تلبى احتياجات مؤسسات الإنتاج والخدمات من العمالة المدربة القادرة على المنافسة ومواجهة آليات السوق الحرة.

وكذلك دعم مؤسسات التدريب المهنى والتحويلى لإكساب قوة العمل المهارات التى يتطلبها سوق العمل الداخلى والخارجى.

وعن هذه الخطة طويلة الأجل تحدث مستشار وزير القوى العاملة والهجرة للاستخدام بالتفصيل وهذه الخطة منشورة فى موضع آخر على صفحات هذا العدد بقلم السيد مصطفى جابر .

تفعيل دور التعليم

ويطرح الدكتور محيى طنطاوى بالإدارة المركزية للبحوث والدراسات بوزارة القوى العاملة دور الوزارة فى التعرف على احتياجات سوق العمل من العمالة بالتفرقة بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل ، فالعملية التدريبية،تقوم بتحقيق التوازن من المعروض من العمالة ، بالإضافة إلى رفع مستوى المهارة للمشتغلين ، والاحتياجات المستقبلية ، فهى تعنى الفترة الزمنية التى لاتقل عن خمس سنوات ، حيث تقوم المؤسسات التعليمية خلالها بسد هذه الاحتياجات من خلال الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

وهذه القضية هى أحد أهم أبعاد مشكلة التشغيل فى الاقتصاد المصرى ، وقد كشف عنها العديد من البيانات والإحصاءات ، وتمثل إحدى التوصيات المتكررة فى كافة البحوث والدراسات التى تناولت قضية البطالة بشكل عام ، والبطالة بين خريجى المؤسسات التعليمية على وجه التحديد ، ومخرجات التعليم فى الوقت الراهن تسهم فى عملية البطالة .

فنظام التعليم يضيف(٨٠٠ ألف خريج سنويا) ، من مخرجاته فى الجامعات ، والمدارس الثانوية العامة والفنية ، ومع هذا التدفق السنوى ، فإن صورة البطالة الحالية يشغل فيها خريجو التعليم الثانوى الفنى نحو(٧٧٪) والحاصلون على تعليم فوق متوسط(٩.٤٪) والجامعيون (١٣.٥٪) .

ومن جهة أخرى فإن هناك خللا فى المواءمة بين المؤهلات والمحتوى التعليمى ومطالب سوق العمل .

ويمكن القول إن للتعليم نصيبا فى ضعف إنتاجية العمل ، ومن ثم البطالة المقنعة التى بدورها-ونتيجة لضعف إنتاجيتها- لايتحقق النمو الاقتصادى الأمثل، الذى يتيح التوسع فى الاستثمار وفرص العمل ، أى زيادة فى حدة البطالة .

وهناك دور حيوى وهام يجب أن يقوم به القطاع الخاص فى العملية التعليمية بصفته المستفيد من مخرجات هذه العملية وباعتبار أن الدولة تقدم له كافة التسهيلات التى تحقق له النجاح والتقدم.

ويتمثل هذا الدور فى المساهمة المادية والتنسيق مع المؤسسات التعليمية فيما يخص المحتوى العلمى الذى يحقق أساسيات المستوى



د. على لطفى





د. حسين كامل بهاء الدين



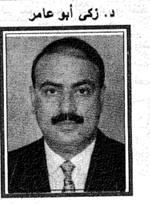

د. مفيد شهاب



د. زكى أبو عامر

مصطفى جابر

رجب شرابى



د. محيى طنطاوى

المهارى والمعرفى للخريج ، وكذلك التدريب العملى أثناء فترات الدراسة، **بما يحقق فى النهاية أربع مواصفات أساسية للخريج هى :**

-أساسيات التعليم
-القدرة على التدريب
-القدرة على التكيف
-مهارات الاتصال أو التعامل

الثورة الشبابية

وحول نفس القضية يقول الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمي:

-إن منهج الغد لن ينهض به سوى إنسان الغد ، الذى يعتبر التعليم والتدريب ضرورة حياة وتقدم .

ومسئوليتنا المستمرة إزاء المستقبل ، أن نضمن له أجيالا قادرة على مواجهة تحديات المستقبل .

ولقد أثبتت التجارب أن حل المشكلات ومواجهة التحديات ، لايمكن أن تكون ، دون الاستعانة بكوادر بشرية مؤهلة علميا ، واجتماعيا ، وسياسيا ، وثقافيا ، ومدربة تدريبا تكنولوجيا متطورا ، وقادرة فى نفس الوقت على ممارسة الفكر والابتكار المتطور .

إن كل الدلائل تؤكد أن ثروات الشعوب لم تعد تقاس كما كانت فى الماضى بمقدار ما تمتلكه من ثروات طبيعية ، إنما بما لديها من عقول ذكية ، وأصبح يطلق عليها بحق **"الثورة الشبابية"** ، فلابد من الاهتمام بإعداد شباب الجامعات والمعاهد الذين يمثلون نحو ٢٠٪ من الشريحة العمرية من١٨ سنة إلى ٢٤ سنة .

وذلك بهدف الاستفادة القصوى منهم ، وخلق جيل من الشباب قادرا على تحمل المسئولية .

خطة الوزارة

ويستطرد وزير التعليم العالى الدكتور مفيد شهاب على قائلا: إن هناك عدة أهداف استراتيجية تقوم الوزارة بحصرها ، وتطبيقها على النحو التالي:

الهدف الأول: العمل على تفعيل الأنشطة المختلفة ، وتحقيق التكامل فيما بينها فى مختلف المجالات .

الهدف الثانى: إعداد الشباب لمواجهة تحديات العصر.

الهدف الثالث: اكتشاف الطلاب الموهوبين وتشجيعهم ورعايتهم .

الهدف الرابع: توجيه الشباب نحو المشاركة فى تشكيل الرؤية المستقبلية للوطن.

وتهتم الوزارة بإقامة مشروعات لتشغيل الشباب داخل الجامعات وإنشاء مراكز للتدريب على الحرف اليدوية ، وإقامة المعسكرات .

وسوف نعمق هذه الاستراتيجية ونطورها فى المستقبل .

الوظيفة فى الألفية الثالثة

ويقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم:

إن نظام الإنتاج الذى سيسود فى الألفية الثالثة ، هو نظام إنتاج قائم على إنتاج كثيف المعرفة ، إنتاج للسرعة ، إنتاج للأفكار والبرامج ، وليس إنتاجا نمطيا للسلع والخدمات ، هذا الإنتاج يعتمد أساسا على تكنولوجيات العقل المتقدمة ، ويتطلب نقلة نوعية كبيرة فى مستوى التعليم ، سواء فى سنوات التعليم أو فى أسلوب التعليم ، أو فى أهداف التعليم ، أو فى الخبرات التى يتعين على التعليم أن يكسبها لأبنائنا .

ويجمع كثيرمن المفكرين على أن الحد الأدنى للتعليم اللازم فى هذه المرحلة هو التعليم حتى المستوى الثالث أو التعليم الجامعى ، وهو تعليم مبنى على التعليم المستمر مدى الحياة ، ويجب أن يستكمل بتدريب مستمر أيضا .

إن الوظيفة فى القرن الحادى والعشرين لن تكون الوظيفة النمطية التى كان يهدف فيها نظام التعليم إلى تخريج موظفين قادرين على العمل فى خطوط ثابتة سواء أكان ذلك فى المصالح الحكومية أم على خطوط إنتاج ثابتة ، وكان تقييم هذا الموظف أو العامل بمدى التزامه بالقواعد الثابتة فى هذه المؤسسة ولوائحها العتيدة ، أو فى الإنتاج النمطى الذى يتميز به الإنتاج فى العصر الصناعى .

ذلك لأن الإنتاج الجديد ، إنتاج مفصل ، يتغير من لحظة إلى أخرى ، ويتواكب مع المتغيرات العالمية ، ومع المتطلبات المتجددة لفئات من المستهلكين ، وبالتالى فهو يتطلب قدرات غير عادية ، مثلما يتطلب قدرا كبيرا من المستوى العلمى ، وخبرات متميزة فى التعامل مع الكمبيوتر والرياضيات المعقدة ، واللغات الأجنبية ، ومع إدارة الأعمال، ومع التسويق ، والتفاوض ، والمهارات الاتصالية ، والحياتية ، كل ذلك يفرض علينا نقلة نوعية فى برامج التعليم

خطة الوزارة

ولذلك يضيف الدكتور وزير التعليم أن الوزارة قد بدأت فى هذه النقلة منذ فترة بانتقال العملية التعليمية إلى الفهم والتحليل بعيدا عن الحفظ والتلقين ، والكم المعرفى المحدد إلى خبرات وقدرات ، خاصة وأن هدف الكم المعرفى أصبح هدفا مستحيلا لأن المعرفة الإنسانية تتضاعف مرة كل ١٨ شهرا .

ولايمكن لأى إنسان مهما بلغت قدراته أن يلم بالكم المعرفى الذى يتواجد فى أى لحظة ، ولم يعد هناك بديل إلا أن نكسب أبناءنا الخبرات والقدرات التى تمكنهم من التعامل مع متطلبات الحياة ، وكذلك متطلبات سوق العمل .

إن البنية الأساسية لعصر إنتاج كثيف المعرفة تعتمد على إتقان التكنولوجيا المتقدمة والدخول إلى عصر التكنولوجيا ، وقد كان هذا هدفا رئيسيا للرئيس مبارك ، وقد حرص السيد الرئيس ببصيرته وبعد نظره على أن يضع قواعد هذه البنية الأساسية للدخول إلى عصر إنتاج كثيف المعرفة ، وكان الرئيس يؤكد ويذكر في مناسبات متعددة على ضرورة تعليم أبنائنا وتدريبهم على التكنولوجيا المتقدمة :الكمبيوتر ، والوسائط المتعددة ، والمعامل المطورة ، والاتصال بالإنترنت ، لذلك .. بلغ عدد المدارس التي جهزت بهذه التكنولوجيا المتقدمة (٢٣٦٢٥) مدرسة حتى الآن تمثل ٩١.٥٠٪ من عدد المدارس الموجودة في مصر ، وتشمل -بجانب الكمبيوتر والوسائط المتعددة- المعامل المطورة ، والاتصال بشبكات المعلومات العالمية والمحلية ، وقد تم تدريب(١٢٢٠٠٠) معلم على هذه التكنولوجيا المتقدمة ، وإنشاء شبكة قومية **video conference** تغطي كل أنحاء الجمهورية ، مكنتنا من أن ندرب (٥١٦٠٠٠) معلم في فترة تقل عن أربع سنوات ، ليواكبوا المتغيرات العالمية ، وليطوروا من أداء وأسلوب التعامل مع الأبناء الذين يحتاجون إلى رؤية جديدة .

نوعيات العمل

ويستطرد السيد وزير التعليم قائلا:إن تحديات العولمة جعلت هناك طلبا جديدا على فرص عمل جديدة ، فلم تعد فرص العمل المتاحة في الألفية الثالثة هي نفس فرص العمل التي كانت متاحة في الألفية الثانية ، وإن العمل سيكون في مجالات حاكمة عددها سبعة مجالات هي :

الإلكترونيات الدقيقة ، الاتصالات ، الفضاء ، والطيران ، المواد الجديدة ، التكنولوجيا الحيوية ، الكمبيوتر .

والوسائط المتعددة وتتمثل في الإنسان الآلي ، والتحكم عن بعد ، وتلك هي المجالات التي تتميز جميعها بأنها تعتمد على إنتاج كثيف المعرفة يتطلب تعليما متميزا ، وقد تم الإعداد لها تماما.

الخروج من الأزمة التدريب وسوق العمل

ويحدثنا الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية قائلا: ،

إن قيمة التعليم ليست فيما يملكه الفرد من قدرات أو من معارف ، وإنما الفرد يختلف حقيقة حسب قدرته في استخدام المعلومات والمعارف التي بين يديه في تحقيق تطور مقبول . والتعليم يعطي معارف أساسية معينة ، ثم ينطلق الإنسان في سوق العمل ، وهذه المعارف التي يعمل بها قد يتجاوزها العلم ذاته ويصبح استخدامها ليس ملائما للعملية الاقتصادية ، ولذلك فإن التدريب لابد أن يكون مستمرا حتى يمكن أن يكون للإنسان القدرة على استخدام المعارف الحديثة في عملية التطوير والتقدم .

ففي مصر تصبح عملية التدريب هي المخرج الوحيد من هذه الأزمة لوجود فائض في التخصصات ، في بعض الجهات ، أو المهن ، ووجود نقص في مهن أخرى ، فليس أمامنا سوى أمر واحد وهو التدريب ، حتى لاتتكدس أعداد البطالة ، أو حتى لانأخذ بمبدأ البطالة المقنعة "أي أناس يعملون في مكان وليس لهم عمل حقيقي ، وأناس لهم مهن معينة ليست مطلوبة" ، بينما يعاني المجتمع من عجز في مكان آخر .

فهناك وسيلة أفضل للاستخدام الجيد للقوى العاملة من أخذ العمالة الفائضة أو العمالة الزائدة في وحدات معينة ، حتى يمكن بالتدريب أن نؤهلها لكي تقوم بالعمل في الوحدات التي تعاني عجزا أو نقصا ؟!.

ليس هناك أمامنا إلا هذا الموضوع "التدريب" ومراكز التدريب الموجودة عددها ٢٣٥مركزا - وهو ما أمكن حصره حتى الآن- بتجهيزاتها وبإعدادها ، وستصل إلى ٤٠٠ مركز ، وهذا إنجاز كبير ، بمعنى أنه أصبح لدينا٢٣٥ مركز تدريب إداري على مستوى الدولة و١٣٣ مركزا في الحكومة ، و٧١ مركزا في الإدارة المحلية والمحافظات و٣١ مركزا خاصا اعتمدت لتعمل داخل الحكومة .

البطالة والمؤشرات الاقتصادية

ويقول السيد الدكتور على لطفي أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس ، ورئيس مجلسي الوزراء والشورى الأسبق

إن البطالة في مصر من النوع المزمن الذي يرجع إلى قصور وعجز الطاقات الإنتاجية القائمة ، بمعنى أن الجهاز الإنتاجي يكون عاجزا عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب من يصلون إلى سن العمل ولذلك فإن مواجهة مشكلة البطالة تستدعي إحداث تعديلات جذرية في البنيان الاقتصادي ، بحيث يتم إيجاد طاقات إنتاجية جديدة في إطار استراتيجية طويلة الأجل للتنمية ، بحيث يكون أهم أهدافها إيجاد فرص العمل المنتجة ، بما يسمح بامتصاص البطالة القائمة .

بالإضافة إلى تشغيل من يصلون تباعا إلى سن العمل ، بعد إكسابهم المهارات الخاصة بالاحتياجات الفنية ، والعلمية ، والتكنولوجية ، التي تتطلبها التنمية .

وقد أوضحت المؤشرات الاقتصادية أن نسبة البطالة في عام١٩٩٩ وصلت إلى ٧.٩٪ بعدد ١.٣٣٢.٣٣٥ متعطلا ، ووصلت في عام ٢٠٠٠ إلى ٧.٥٪ بعدد ١.٣٠٥.٠٠٠ متعطل .

وقد اتضح أن البطالة تتركز أساسا في المتعلمين ، وبصفة خاصة حاملي الشهادات المتوسطة ، يليهم حاملوا المؤهلات الجامعية .

وبالرغم من أن البيانات تدل على اتجاه البطالة نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة ، إلا أن العديد من الدراسات والبحوث تؤكد عكس ذلك .

مصادر البطالة

ويشير الدكتور على لطفي إلى أن هناك مصادرا رئيسية مؤثرة على البطالة ، ومن هذه المصادر:

-القادمون إلى سوق العمل سنويا.
-رصيد البطالة القائم.
-البطالة الناشئة عن الخصخصة .
-البطالة المقنعة وهي تنتشر في المناطق الريفية ، والمصالح الحكومية ، والهيئات العامة ، وشركات القطاع العام .

وهنا ، لابد من تحليل قضية بطالة خريجي الجامعات ، والمعاهد المتوسطة من منظورين يتمثل المنظور الأول منهما في: التقدير الموضوعي لمجالات العمل ، التي يشغلها الخريجون بالفعل من ناحية .

وأما المنظور الثاني ، فيتمثل في التقدير الذاتي لمدى استخدامهم للمعارف والمهارات التي اكتسبوها أثناء دراستهم الجامعية في الوظائف التي شغلوها بالفعل من ناحية أخرى.

يضاف إلى ذلك ميل الكثيرين من الحاصلين على الدرجات العلمية الجامعية أو المتوسطة ، إلى مواصلة دراستهم ، لتحسين فرص الحصول على وظائف أفضل ، ومن الصعب الحكم بصفة دائمة على أن فئات خريجي الكليات الجامعية أكثر حظا في الحصول على فرص العمل .

ومن الملاحظ اتجاه كثير من الجامعات إلى دعم مراكز ووحدات الإرشاد المهني داخلها في محاولة لإثارة ومضاعفة إمكانات الطلاب ، وسبل انتقالهم من التعليم العالي إلى سوق العمل بشكل سريع ومريح ، وذلك من خلال توفير المعلومات الحديثة ، وإجراء البحوث الخاصة باحتياجات سوق العمل من الخريجين ، وهو اتجاه صحيح يجب التوسع فيه .

ويبقى التساؤل قائما عن مدى تأثيره حاليا على نسبة أعداد الخريجين لمواءمة احتياجات سوق العمل ، حيث أشارت التحليلات إلى انخفاض بطالة الذين درسوا مقررات مهنية ، عن أولئك الذين درسوا مقررات أكاديمية وبينية.

ومن هنا لابد من وضع سياسات لمواجهة المشكلة وفي مقدمتها إعداد وتنفيذ استراتيجية جديدة للتعليم والتدريب بما يسمح للشباب بالحصول على فرص عمل بسهولة في الداخل والخارج .

ولعل أهم مايجب أن تتميز به هذه الاستراتيجية الجديدة هي تطوير التعليم الثانوي تطويرا فعليا يتواكب والتحديات التي تواجه الشباب في ظل العولمة أي لابد من توحيد نظام التعليم الثانوي لمنع الازدواجية ، والتقسيم المصطنع بين تعليم عام وفني ، خاصة في ظل الثورة المعلوماتية التي جعلت الأمر حتميا .

حمى أسمها الجامعة

ويسؤال الدكتور أحمد المجدوب بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول

الموضوع ، أجاب قائلا:

إن أهم القضايا المؤثرة على مشكلة البطالة هى قضية التعليم ، فإذا أردنا دخول القرن الـ٢١ -وقد دخلناه بالفعل- أصبح لزاما علينا تغيير نظام التعليم القائم ، لكى يكون فى خدمة التنمية .. وعلى سبيل المثال . يتخرج سنويا أعداد مهولة من الشباب ، دون فائدة ، لأن تخصصاتهم بعيدة كل البعد عن احتياجات سوق العمل ، لذلك يجب أن نصل إلى المفهوم الصحيح للتعليم.

والبعد كل البعد عن المفهوم الخطأ الذى هو أمل كل شاب فى أن يحصل على مؤهل جامعى دون التفكير فى نوعيات العمل المتاحة فى سوق العمل ، وللأسف الشديد، لقد أصبح عند الغالبية العظمى من أولياء الأمور هوس أو حمى يطلق عليها "الجامعة"، التى بدون التحاق أبنائهم بها ، سوف يصبحون من الجهلاء ، لذلك لابد من تغيير هذه النظرة لدى الناس ، وعليهم أن يؤمنوا بأن الزمن قد تغير ، ونحن على مشارف ألفية جديدة ، تتطلب نوعيات معينة من العمالة ، حتى نستطيع إعداد تخصصات تتواءم مع الموارد الطبيعية المتاحة فى المجتمع ، واحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة المطلوبة محليا ، وخارجيا .

لذلك .. لابد من الاهتمام بالتدريب التحويلى لتلبية احتياجات سوق العمل.

وإذا أردنا القضاء على مشكلة البطالة ، فيصبح لزاما علينا تطوير العملية التعليمية ، بحيث لاتقوم على الحفظ والتلقين ، بل ترتكز على تنمية ملكات الفرد وقدراته ، وتفجير طاقاته الإبداعية ، وأن تعمل المؤسسة التعليمية على إكساب الشباب المهارات الخاصة بالاحتياجات الفنية والتكنولوجية اللازمة للتنمية لسد حاجات سوق العمل ، ولابد من الدخول فى مجالات جديدة مثل علوم المياه ، والطاقة الجديدة والمتجددة ، وعلوم الثورة البيولوجية ، والهندسة الوراثية .

وللوصول لهذا يجب أن تتوجه المؤسسة التعليمية بكافة مراحلها لتنشئة الشباب وطنيا وسياسيا ، ليكون قادرا على المشاركة السياسية والمشاركة فى قضايا المجتمع التنموية ومراعاة اختلاف المدخلات اللازمة لإحداث التنمية البشرية للشرائح العمرية المختلفة المرتبطة بتنمية وإعداد الشباب لتتواءم مع خصائص كل شريحة فى الأعمار المختلفة ، إضافة إلى التطور الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطور المستمر فى آلياتها .

تطوير التعليم الفنى

ويؤكد الأستاذ رجب شرابى -مستشار وزير التربية والتعليم للجان الامتحانات - أن هناك مشاكل فى التعليم المتوسط خاصة التعليم الفنى ، وتحقيقا لمبدأ المرونة فى تصميم وتنفيذ السياسة التعليمية . . فإن أساليب التطوير ينبغى أن تشمل:

- التوسع فى التعليم الفنى ، وترشيده وتنويعه تبعا لتقدم المستوى التكنولوجى وتغييراته السريعة ، لتخريج العمالة الماهرة والفنيين اللازمين لخطط الإنتاج .
- الاهتمام بالمعلم ، والمدرب، وإعادة تأهيل الاثنين بحيث تتكامل جهودهما معا .
- الاهتمام بالتجهيزات اللازمة للتدريب من معدات وآلات ، وعدد ، وورش ، وخامات .
- ربط مؤسسات التعليم الفنى بتخصصاته المختلفة ، بمجالات الإنتاج(صناعة-زراعة-خدمات-تجارة) وفتح مؤسسات إنتاجية لتدريب طلابه بأجر ، والالتزام بتشغيلهم بعد التخرج .
- إنشاء مراكز تدريب نموذجية إقليمية متخصصة ، لتوفير فرص التدريب المستمر لرفع الكفاءة الفنية ، ودرجة المهارة للراغبين فى الترقى ، فى سلم المدربين.
- تغيير المفهوم الاجتماعى الخاطئ عن العمل اليدوى.
- ربط سياسة التعليم الفنى بخطط التنمية الاقتصادية، مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات السوق للعمالة ، ويعتبر مشروع "مبارك-كول" أحد الخطوات البناءة فى سبيل تطوير التعليم الفنى والتدريب .

في أكاديمية البحث العلمي

١٨ مليون براءة اختراع حبرا على ورق !!

الصناعة المصرية .. هل هي تسير في طريق مسدود .. تجاه المستقبل ؟! وفي صيغة أخرى : أين نحن من الإنجازات العلمية والتكنولوجية ، التي تفاجئنا كل يوم .. بل وفي كل لحظة .. قادمة من شتى أنحاء العالم ؟ وفي صيغة ثالثة : هل من بين أبنائنا ، ومواطنينا ، من لديه القدرة على الاختراع .. والابتكار ؟ وإذا كانت الإجابة بـ نعم .. فأين هم هؤلاء المخترعون .. المبتكرون ؟ بل أين هي اختراعاتهم .. وابتكاراتهم ؟! والغريب المدهش .. أن الإحصاءات ، وعدد براءات الاختراع ، المسجلة والممنوحة لمخترعين مصريين .. تقول إن لدينا ١٨ مليون مخترع ! ولكن .. وبالرغم من أن الدولة ، تشجع على الإنتاج والابتكار ، في تصريحاتها اليومية .. فإن الواقع المذهل ، الذي يواجهه المخترع المصري .. مثير أكثر للغرابة والدهشة !!

ولأننا ، نتحرى الموضوع ، على أرض الواقع فلن نطيل في هذه المقدمة ، سوف ندخل في الموضوع مباشرة ، فها نحن في مبنى أكاديمية البحث العلمي ، وبالتحديد داخل مركز براءات الاختراع ، ومع المهندسة نادية إبراهيم عبد الله ، مديرة عام الحاسب الآلي بالمكتب ، فهي التي فتحت لنا الباب على هذا العالم السحري العجيب

تحقيق : مروى بدر الدين

من يضع اختراعات الشباب .. في دائرة الاهتمام ؟!

تقول المهندسة نادية إبراهيم عبد الله

إن هناك الكثير من المخترعين المصريين يحصلون على براءات اختراع كثيرة ، المشكلة أن هذه البراءات لا تستخدم ، ولا يتم تصنيع هذه الاختراعات التي توصل إليها مخترعوها .. والسبب في ذلك ، أن هذه الاختراعات يتقدم بها أفراد ، وليس شركات ، بعكس ما يحدث في كثير من البلاد الصناعية المتقدمة حيث إن " الاختراع " أو " البحث " تموله الشركة ، وبعد أن يظهر للنور تتقدم به لنيل حقها في براءة اختراع ، وهذا التقليد يحفظ الحقوق لجميع الأطراف .

أما المشكلة هنا فلا يوجد من يمول البحث وعندئذ يقوم الباحث أو المخترع بتمويل نفسه ذاتيا ، ثم يسعى بنفسه أيضا في إجراءات تسجيل البراءة ، ثم يواجه بعد ذلك مشكلة تسويق اختراعه !

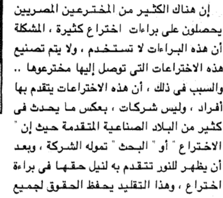
وما هي الخطوات التي يتم بها تسجيل براءة الاختراع ؟

قالت : تسجيل البراءة له خطوات قانونية يجب أن يتبعها كل من يريد أن يسجل " براءة اختراع " وهي تبدأ بملء استمارات تسجيل البراءة حيث يدون فيها " المخترع " معلومات شخصية ، وتاريخ تقديم الطلب وعندئذ يحسب له تاريخ تسجيل البراءة ابتداء من تاريخ تقديم الطلب على أن يحفظ حق المخترع في الاختراع لمدة ٢٠ سنة .

وبعد أن يتم تقديم الطلب ، تشكل لجنة متخصصة لفحص هذا الاختراع ، والموافقة على منحه البراءة أو الرفض ، ويعتمد ذلك على ثلاثة معايير .

الأول : الجدة ، ونعني أن يكون الموضوع جديا ، ولم يسبق تسجيله ، أو نشره ، في أي مكان آخر من العالم ، ونحن نستخدم أحدث الطرق وقواعد المعلومات والإنترنت ، للتأكد من جدة الموضوع .

فإذا وجد أن الاختراع يتمتع بالجدة .. فإنه يتم استكمال الفحص الموضوعي ودراسة المعيار الثاني وهو " الابتكارية " أي أن يكون الاختراع قائما على نظرية علمية سليمة فإذا كانت النظرية القائم عليها الاختراع جديدة فإن على الباحث





د. نادية إبراهيم — علي الغمري

أن يقوم بإحضار نموذج للجهاز المبتكر لتجريب هذه النظرية ، لأنه في العادة لا يلتزم الباحث بإحضار النموذج ونحن عندئذ نكتفي فقط بالأوراق والرسومات .

أما المعيار الثالث : فهو القابلية للتطبيق الصناعي أي أن يكون الاختراع ذا قدرة على التطبيق في المصنع أو الورشة بغض النظر عن التكلفة المالية ، فأي اختراع صغير أو كبير يمكن أن يفيد على مستوى الورشة أو المصنع أو المستوى القومي .

مدة الفحص

وتضيف م. نادية : إن مدة فحص أي اختراع لا تقل عن ١٨ شهرا ، تكون خلالها على اتصال بالباحث لاستيفاء أي بيانات ، قد تكون ناقصة ، والاختراعات التي يتم الموافقة عليها نقوم بنشرها في جريدة مخصصة لذلك ، كما ننشر في هذه الجريدة البراءات التي سقطت في "الملك العام " أي أن الباحث لم يسدد الرسوم الثانوية المستحقة للأكاديمية ، لحفظ اختراعه وهي رسوم بسيطة قدرها ستة جنيهات في السنة الأولى ، وتزيد بنسبة ضئيلة كل عام ، مع ملاحظة أننا نقوم بإخطار الباحث لدفع الرسوم قبل إسقاط اختراعه في " الملك العام " .

جهاز تنمية الابتكار

هذا وقد قامت أكاديمية البحث العلمي بإنشاء جهاز تنمية الابتكار ، وهو وسيلة الربط بين مكتب براءات الاختراع وتسويقه .. حيث يساعد الجهاز الباحث على عمل النموذج الأولي للاختراع ، وتحقيق دراسات الجدوى إلى جانب عمل حضانات تكنولوجية لمدة ٣ سنوات تقريبا ، لكل اختراع ، يقوم من خلالها الجهاز برعاية الاختراع ، والمساعدة في عمل نماذج منه ، لتسويقه أو مساندة المخترع ، للحصول على

قرض من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، لتنفيذ مشروعه.

ولا شك أن مكتب براءات الاختراع قد تطور مؤخرا بشكل كبير ، حيث يتم استخدام أساليب حديثة ، للبحث عن المعلومات ، والتأكد من جدة الاختراع ، وابتكاريته .

وهذا التطور سهل كثيرا من المهام في الفحص ، الذي كان يستغرق في السابق وقتا ومجهودا كبيرين ، وقد وصل عدد براءات الاختراع الممنوحة من الأكاديمية إلى ١٨ مليون براءة اختراع .

اختراعات ومخترعون

ولكي تتحدد لنا رؤية أكثر واقعية لطبيعة عالم الاختراع .. كان علينا الوقوف عن قرب أمام هذه المخترعات والمخترعين ، والتعرف على آرائهم وأفكارهم ، وطموحاتهم .

نحن الآن في لقاء مع المهندس نشأت فهمي الحاصل على براءة اختراع عام ٩٩ واختراعه عبارة عن صوبة زراعية متعددة الأغراض .

يشرح لنا المهندس نشأت اختراعه قائلا : إن أي صوبة زراعية تكون معرضة لأشعة الشمس ، ولذلك فالهواء الذي بداخلها يسخن ويتمدد ولو قمنا بعمل فتحة في الصوبة فإن الهواء يخرج منها ، ونقوم نحن بوضع " توربينين " لتوليد الطاقة ، فتتحول الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية ، كما أن هذا الهواء الساخن لو عرضناه لتيار ماء مالح فإن الهواء يكون مشبعا بالرطوبة ، وإذا قمنا بعمل تبريد ، فإن الماء ينزل على هيئة مياه حلوة وتكرر الدورة في الصوبة على هذا الأساس .. ومن هنا نكون قد حصلنا على طاقة ميكانيكية ، وطاقة كهربائية ، وتحلية المياه وتبريد الهواء .

وهذا الاختراع يمكن عمله على سطح أي منزل فيعزل الشمس عن السطح وفي نفس الوقت نحصل على هواء رطب بدل التكييف والطاقة الكهربائية التي نحصل عليها حوالي واحد كيلو وات في الساعة تكفي لإنارة ١٠ لمبات.

كما يمكن استخدام هذا الاختراع في الزراعة والخيام العسكرية والصحراوية ، حيث يرطب الجو ويحلي المياه وهذا الاختراع حائز على جائزة من أكاديمية البحث العلمي ، وجائزة من جهاز تنمية الابتكار في مجال التنمية البيئية ورسالة شكر من الوزير الدكتور مفيد شهاب ، **وقد تم نشر هذا الاختراع في أكثر من مجلة وجريدة ، ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى الآن.**

والجديد في هذا الاختراع أنه يمكن إقامته على ٥ فدادين وهو يعطي ماء حلواً يكفي لزراعة ٣ فدادين من الخمسة والفدانان الباقيان يقام عليهما مستودع للماء المالح ، يستفاد منه في المزارع السمكية ،بالإضافة إلى أنه يعطي طاقة مقدارها ٥٠ حصانا ، وهذا الاختراع طبعا مفيد جدا في زراعة الأراضي الصحراوية والتي ليس بها ماء عذب .

مع العلم بإني اتصلت بكثير من الجهات ، مثل المركز القومي للبحوث ، ومدينة مبارك للعلوم ببرج العرب ، ومراكز أبحاث وزارة الزراعة ، وكل هذه الجهات لم أجد منها أي اهتمام بعكس الاهتمام الذي وجدته عندما راسلت جامعات أجنبية .. فقد جاءتني عروض من النمسا ، وألمانيا ، وأسبانيا ، كما جاءتني دعوة لزيارة ألمانيا للاتفاق على خطوات تنفيذ المشروع.

تلك هي قصة المهندس المخترع نشأت ووقوفه حتى الآن على أبواب المصالح الحكومية لتنفيذ مشروعه وهي ليست القصة الوحيدة في عالم الاختراعات والمخترعين المصريين فهناك الكثير من القصص التي لا تختلف كثيرا عنها في المعاناة ومنها قصة المهندس عبد الرحمن بدر صاحب اختراع " جهاز يمنع تلوث البيئة من دخان المصانع " فهو يقول :

حصلت على براءة الاختراع عام ٨٨ ، واختراعي عبارة عن وسيلة للتعامل مع الغازات التي تخرج من المصانع بأسلوب لا يضر البيئة ، وذلك عن طريق تخزين الهواء الذي يخرج من المصنع في غرفة بمواصفات معنية وذلك بتخفيض سرعة الغازات وترسيب الأجسام الصلبة وخفض درجة حرارة الغازات من ٤٠٠ إلى ١٢٠ درجة مئوية حيث يتم تحويل الغازات من داخل الغرفة إلى الفلتر رقم "١" وهو يعمل على حجز المواد الصلبة ، وبعد فصل الغازات عن المواد الصلبة ، يتم تحويل الغازات إلى فلتر "٢" والذي يتكون من عدد من البلوكات على حسب عدد الغازات الناتجة عن المصنع حيث يوضع في كل بلوك مادة كيمائية تعمل على امتصاص وترسيب الغازات السامة ، وبعد ذلك يتم فصل الهواء عن الغازات السامة ، ويمر الهواء في مرحلة أخيرة داخل فلتر يحتوي على ماء ، يعمل على تكرير الهواء من الشوائب ، وانخفاض درجة حرارته من ١٢٠ درجة إلى ٤٠ درجة صيفا و٣٠ درجة شتاء .

وقد تم تركيب هذا الفلتر في أكثر من ٥٠ مصنعا من بينها مصنع ٩ الحربي ،وهذا الاختراع أوجد حلا لكثير من المصانع التي كانت مغلقة بسبب التلوث البيئي .

وهذا الفلترحاصل على شهادة تقدير من جامعة عين شمس وأنه يعمل بكفاءة ٩٧ ٪ كما أنه حاصل على شهادة تقدير من الهيئة العربية للتصنيع ، وتكلفة الفتر تبدأ من ١٠آلاف جنيه ، وتصل إلى ١٠٠ ألف جنيه حسب حجم العوادم الناتجة عن المصنع ، مع العلم بأن الجهاز المماثل له والمستورد ثمنه يتراوح بين مليون وربع مليون جنيه ، إلى ٢ مليون جنيه ومازالت بعض المصانع تستورد هذا المثيل الأجنبي الباهظ الثمن مع العلم أنني صنعت هذا الفلتر قبل استيراد هذه الفلاتر ، وهو يختلف عنها في الشكل والأداء والكفاءة ، والمشكلة أن غالبية المصانع ليست على علم باختراعي .

ويتساءل المهندس عبدالرحمن قائلا : لا أعرف ما المانع من تعميم هذا الاختراع على جميع مصانع مصر ؟ فقد تقابلت مع كثير من المسئولين ولكن دون جدوى ، ومثال لذلك أنني تقابلت مع وزيرة البيئة ، والتي أحالتني بدورها إلى مستشارها الدكتور أحمد حمزة وقد أبدى سيادته إعجابه بالفكرة ، وقال : إن دورنا انتهى عند هذا الحد ولا نستطيع أن نفيدك بشيء أكثر من ذلك ويبدو أن المسئولين عندهم عقدة الخوف من الصناعة والأفكار المصرية ولذلك يلجأون إلى البديل الأجنبي حتى ولو كلف الدولة عملتها الصعبة التي تسعى لترشيدها والكلام على لسان المهندس عبد الرحمن بينما بعض الدول العربية طلبت مني تنفيذ هذا الفلتر لمصانعها رغم أن هذا المشروع أدعو له في بلدي منذ ١٦ سنة ولا حياة لمن تنادي !!

ومن بين قائمة الاختراعات الطويلة التي تحتوي على ١٨ مليون مخترع كان لنا لقاء مع علي الغمري يعمل في مجال صناعة السيارات وهو حاصل على براءة اختراع عام ٩٨ واختراعه عبارة عن جهاز لسحب هواء الفرامل ، دون الحاجة إلى " التكريك " .

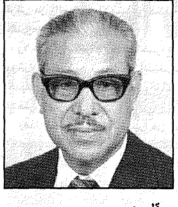
ويشرح علي الغمري اختراعه قائلا : لقد صممت جهازا عبارة عن ٤ خراطيم تعمل بشكل معين ، لطرد هواء الفرامل دون تكريك ، كما أن الجهاز يسحب سائل الفرامل ، ويصل بها إلى الخزان العمومي للسيارة وفي هذه الحالة لا تفقد السيارة زيت " الباكم " سائل الفرامل " وهي مادة كيمائية ضارة بالبيئة ، من المفروض أنها تسكب على الأرض عند صيانة الفرامل بالطريقة العادية .

وهذا الجهاز يعمل بالكهرباء العادية داخل الورشة ، وإذا كانت السيارة خارج الورشة فيتم عمل توصيلة لبطارية العربية ، بحيث يعمل بطاقتها .

وهذا الجهاز سهل صيانة الفرامل حيث يمكن أن يقوم بها شخص بمفرده .

" البقية ص ٦٣ "

تعليمات وزارة التأمينات تفرغ حكم المحكمة الدستورية العليا من مضمونه لأصحاب المعاشات الذين تقاعدوا قبل سن الخمسين



بقلم :
عبد الحليم القاضى

تنص المادة ١١ من قانون رقم١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تزاد المعاشات التى تستحق اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ فى إحدى الحالات الآتية:

١- بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه .

٢- الحالة المنصوص عليها فى البند ٥من المادة ١٨ المشار إليها متى كان سن المؤمن عليه فى تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فأكثر .

٣- استحقاق معاش العجز الجزئى الناتج عن إصابة عمل غير مُنه للخدمة متى توافرت إحدى حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها فى البندين السابقين .

وتحدد الزيادة بنسبة ٢٥٪ من المعاش بحد أدنى مقداره عشرون جنيها شهريا وبحد أقصى مقداره خمسة وثلاثون جنيها .

وقد رفعت دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا تطالب بعدم دستورية البند (٢) من المادة المشار إليها التى تقضى بعدم أداء زيادة على المعاشات لمن يتقاعد قبل سن الخمسين أى كما جاء بالنص تصرف الزيادة لمن يتقاعد فى سن الخمسين أو أكثر .

ونظرت المحكمة الدستورية العليا فى الجلسة المنعقدة يوم السبت ٢ سبتمبر عام ٢٠٠٠ الموافق ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٢١ فى القضية رقم (١) لسنة ١٨ قضائية دستورية **وقد جاء فى حكم المحكمة مايلى:**

الإجراءات

فى الثانى من يناير سنة ١٩٩٦ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى الماثلة طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى فيما تضمنه من اشتراط أن تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فأكثر لزيادة المعاش المستحق فى الحالة المنصوص عليها فى البند ٥ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى .

وقدمت هيئة قضايا الدولة والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى مذكرات طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث إن الوقائع على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ، تتحصل فى أن المدعى كان قد استقال من وظيفته بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ ١٩٨٧/٨/١ وقامت الهيئة بتسوية معاشه ، وإذ لم يرتض هذه التسوية فقد طعن عليها بالدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٩٠ أمام محكمة المنصورة الابتدائية التى أحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة للاختصاص ، حيث قيدت برقم٣٠٨٦ لسنة ١٢ قضائية ، وأثناء نظرها دفع بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، وإذ ارتأت المحكمة جدية الدفع ، وصرحت له باقامة الدعوى الدستورية فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ كانت تنص على أن :

"يستبدل بنص المادة ١٦٥ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه وبأحكام الزيادات المنصوص عليها بالقوانين أرقام ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى و١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير إعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين و٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات المشار إليها بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه ، النص الآتى :

تزاد المعاشات التى تستحق اعتبارا من١٩٨٧/٧/١ فى إحدى الحالات الآتية:

١- بلوغ سن الشيخوخة أو .... أو ....المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى .

٢- الحالة المنصوص عليها فى البند(٥) من المادة(١٨) المشار إليها متى كانت سن المؤمن عليه فى تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فأكثر .

٣- استحقاق معاش العجز الجزئى الناتج عن إصابة عمل غير مُنهٍ للخدمة وتحدد الزيادات وفقا للآتى:

١٠٪ بدون حد أقصى أو أدنى

١٠٪ بحد أقصى ٦ جنيهات وبحد أدنى ٣ جنيهات شهريا

٩جنيهات

وتسرى فى شأن هذه الزيادات الأحكام الآتية:

١- تحسب على أساس معاش المؤمن عليه عن الأجر الأساسى

٢- تستحق بالإضافة للحدود القصوى للمعاشات بما لايجاوز مجموع معاش الحد الأقصى لمجموع معاش الأجرين الأساسى والمتغير .

٣- عدم تكرار استحقاق أى من هذه الزيادات .

٤- تعتبر هذه الزيادات جزءا من المعاش ، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه وتتحمل الخزانة العامة بقيمتها .

وتنص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه على أن "يستحق المعاش فى الحالات الآتية:

١- انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد .

٢-..........

٣- انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل .

٤- وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه كاملا خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته.

٥- انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها فى البنود ١، ٢، ٣ متى كانت

مدة اشتراكه فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل.

٦-وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل .

وحيث إن المدعى ينعى على النص المطعون فيه إخلاله بمبدأ المساواة إذ مايز بين العاملين بحكم الفقرة الخامسة من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى على أساس السن دون النظر إلى مدة الخدمة التى سددت عنها اشتراكات التأمين والتى تعتبر العنصر الأساسى فى استحقاق المعاش .

وحيث إن الدستور حرص فى المادة ١٧ منه على دعم التأمين الاجتماعى حين ناط بالدولة مد خدماتها فى هذا المجال إلى المواطنين بجميع فئاتهم فى الحدود التى يبينها القانون ، من خلال تقرير مايعينهم على مواجهة بطالتهم أو عجزهم عن العمل أو شيخوختهم ، وذلك لأن مظلة التأمين الاجتماعى هى التى تكفل بمداها واقعا أفضل يؤمن المواطن فى غده ، وينهض بموجبات التضامن الاجتماعى التى يقوم عليها المجتمع وفقا لنص المادة السابعة من الدستور ، ولازم ذلك أن الرعاية التأمينية ضرورة اجتماعية بقدر ماهى ضرورة اقتصادية ، وأن غايتها أن تؤمن المشمولين بها فى مستقبل أيامهم عند تقاعدهم أو عجزهم أو مرضهم ، وأن تكفل الحقوق المتفرعة عنها لأسرهم بعد وفاتهم ، كما عهد الدستور بنص المادة ١٢٢ إلى المشرع بصوغ القواعد التى تتقرر بموجبها على خزانة الدولة ، المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت والجهات التى تتولى تطبيقها ، لتهيئة الظروف الأفضل التى تفى باحتياجات من تقررت لمصلحتهم وتكفل مقوماتها الأساسية التى يتحررون بها من العوز وينهضون معها مسئولية حماية أسرهم والارتقاء بمعيشتها ، بما مؤداه أن التنظيم التشريعى للحقوق التى كفلها المشرع فى هذا النطاق ، يكون مجافيا أحكام الدستور منافيا لمقاصده إذا تناول هذه الحقوق بما يهدرها أو يعود بها إلى الوراء ، وإذ صدرت-نفاذا لذلك- قوانين التأمين الاجتماعى المتعاقبة مقررة الحق فى المعاش مبينة حالات استحقاقه وقواعد منحه وشروط اقتضائه فإن لازم ذلك أن الحق فى المعاش متى توافر أصل استحقاقه وفقا للقانون ، فإنه ينهض التزاما على الجهة التى تقرر عليها ، بحيث إذا توافرت فى المؤمن عليه الشروط التى تطلبها القانون لاستحقاق المعاش استقر مركزه القانونى إزاء هذا المعاش بصفة نهائية ، ولايجوز من بعد الانتقاص منه ، ذلك أن المساس به بعد اكتماله ليس إلا هدما لوجوده ، وإحداثا لمركز قانونى جديد يستقل عن المركز السابق الذى نشأ مستوفيا لشرائطه بما يخل بالحقوق التى رتبها بانكار موجباتها .

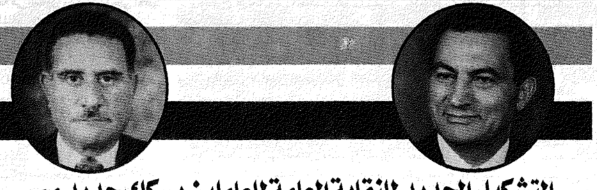
وحيث إن الزيادات فى المعاشات الواردة فى النص الطعين ، تقابل الزيادات التى قررها المشرع من قبل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ ثم بالقانون رقم٤٤ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للمعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ثم امتد نطاقها بالمادة الرابعة من القانون رقم٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى إلى المعاملين بأحكام القانون رقم١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ، والقانون رقم٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج لتسرى على المخاطبين أحكام قوانين التأمين الاجتماعى الثلاثة المشار إليها جميعهم ، قواعد موحدة فى شأن استحقاق هذه الزيادات طليقة من قيد السن ، ولتعتبر الزيادة جزءا من المعاش ، ولتنطبق عليها جميع أحكامه .

وحيث إن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ وقد صدر مقررا بمادته الحادية عشرة الزيادة فى المعاشات التى تستحق من ١٩٨٧/٧/١ ، إلا أنه أضاف شرطا جديدا لاستحقاق تلك الزيادة بالنسبة للمخاطبين بحكم البند الخامس من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى أصله أن يكون طالب الصرف قد بلغ من العمر خمسين عاما فأكثر **هادفا من وراء ذلك إلى تضييق مجال تطبيقه** وذلك بتغييره عناصر الحق فى المعاش بما يخل بالمركز القانونى لطائفة معينة من هؤلاء المؤمن عليهم هم من لم يبلغوا من العمر خمسين عاما ، ويخرجهم بالتالى من نطاق تطبيقه رغم تحقق شرط استحقاقهم أصل المعاش المقرر قانونا عملا بحكم المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى ، وإذ كان هذا التعديل فى ذلك المركز -الذى نشأ مكتملا مستوفيا لعناصره جميعا قبل نفاذ النص الطعين-مؤداه حرمان فئة من المؤمن عليهم من المزايا التأمينية التى كفلها لهم قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتمحض بالتالى عدوانا على حقوقهم الشخصية التى سعى الدستور إلى صونها ، مجاوزا بذلك نطاق السلطة التقديرية التى يملكها المشرع فى مجال تنظيم الحقوق وذلك من خلال اقتحام المجال الذى يؤكد جوهرها ويكفل فعاليتها .

وحيث إن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ، المنصوص عليه فى المادة ٤٠ من الدستور والذى رددته الدساتير المصرية جميعها ، بحسبانه ركيزة أساسية للحقوق والحريات على اختلافها وأساسا للعدل والسلام الاجتماعى ، غايته صون الحقوق والحريات فى مواجهة صور التمييز التى تنال منها أو تقيد ممارستها ، باعتباره وسيلة لتقرير الحماية المتكافئة التى لا تمييز فيها بين المراكز القانونية المتماثلة ، فلا يقتصر مجال عماله على ماكفله الدستور من حريات وحقوق وواجبات ، بل يمتد كذلك إلى تلك التى يقررها القانون .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط فى التنظيم التشريعى لحق من الحقوق ألا تنفصل نصوصه عن أهدافها ليكون اتصال الأغراض التى توخى تحقيقها بالوسائل التى لجأ إليها منطقيا وليس واهيا أو واهنا أو منتحلا بما يخل بالأسس التى يقوم عليها التمييز المبرر دستوريا ، ومن ثم فإذا ماقام التماثل فى المراكز القانونية التى تنتظم بعض فئات المواطنين وتساويهم بالتالى فى العناصر التى تكونها ، استوجب ذلك وحدة القاعدة القانونية التى ينبغى تطبيقها فى حقهم ، فإن خرج المشرع على ذلك سقط فى حمأة المخالفة الدستورية سواء كان خروجه هذا مقصودا أم كان قد وقع عرضا ، متى كان ذلك وكانت المادة الحادية عشرة من القانون رقم١٠٧ لسنة ١٩٨٧ قد أوردت شرطا جديدا علقت عليه إفادة المعاملين بحكم الفقرة الخامسة من المادة الثامنة عشرة من قانون التأمين الاجتماعى من الزيادة فى المعاش هو بلوغ سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فأكثر وهو شرط جديد لم يكن قائما أو مقررا من قبل بمقتضى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر متضمنا تمييزا تحكميا منهياً عنه بنص المادة الأربعين من الدستور بين فئتين من المؤمن عليهم المعاملين بحكم الفقرة الخامسة المشار إليها ، إحداهما المؤمن عليهم المعاملون بأحكام القانونين رقمى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦و٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، والأخرى التى تضم المؤمن عليهم المعاملين بأحكام القانون رقم٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، دون أن يستند هذا التمييز إلى أسس موضوعية ، ذلك أنه اختص أفراد الطائفة الأولى بحقوق تأمينية تتمثل فى تلك الزيادة فى المعاش التى تقررت دون توقف على سن معينة بينما حجبها عن الفئة الثانية إلا إذا بلغ أفرادها هذه السن ، حال أن الخطر المؤمن ضده قائم فى شأن أفراد هاتين الطائفتين وجميعهم مؤمن عليهم قاموا بسداد الاشتراكات مدة ٢٤٠ شهرا على الأقل وهى المدة المحددة بالنص المانح لأصل المعاش ، وكان يجب استمرار التكافؤ فى الحقوق بينهما كى تنتظمهم دوما قواعد موحدة لاتقيم فى مجال تطبيقها تمييزا بين المخاطبين بأحكام قوانين التأمين الاجتماعى جميعها ، بما مؤداه أن النص الطعين قد جاء مخالفا للمادة ٤٠ من الدستور .

البقية ص ٤٦



التشكيل الجديد للنقابة العامة للعاملين بسكك حديد مصر

فاروق عبد الفتاح نصار رئيسا للنقابة
حمدان حامد السيد سيف نائب رئيس النقابة
سعد سيد رزق الأمين العام وعضو مجلس إدارة الهيئة
أحمد فرحات أمينا للصندوق
فاروق أحمد سليمان أمين مساعد
زغلول عبد المنعم إسماعيل أمين صندوق مساعد وأمين صندوق الخدمات الاجتماعية
زكى عبد الحميد سليم رئيس صندوق الخدمات الاجتماعية ونائب منطقة شرق الدلتا
محمد محروس الشهاوى ممثل النقابة باتحاد العمال
ناثان حبيب يعقوب عضو مجلس إدارة المديرين وعضو صندوق نهاية الخدمة
فتحى هبة السيد سكرتير التثقيف وعضو نادى السكة الحديد
حسين على محمد وهبة نائب منطقة غرب الدلتا وعضو مجلس إدارة نادى سيد جابر
إبراهيم هاشم عبد العزيز رئيس جمعية الحج والعمرة
حسن حسن عبد المقصود نائب الرئيس وعضو لجنة شئون العاملين بشرق الدلتا
سيد عزمى موسى أمين صندوق جمعية الحج وأمين صندوق لجنة شباب العمال
السيد حسين أحمد نعيم سكرتير العلاقات الدولية
حسنى على نبوت سكرتير التأمين الصحى
السيد جلهوم إبراهيم عضوا

والنقابة العامة تتقدم بعظيم الشكر

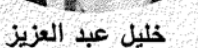
للوزير أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والدكتور إبراهيم الدميرى وزير النقل و السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر
ويتعهد مجلس النقابة الاستمرار فى رسالته وتحسين الأداء لخدمة ٩٠ ألف عامل بقطاعات السكة الحديد
فى ظل قائد مسيرتنا الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس النقابة العامة فاروق عبد الفتاح نصار


أحمد العماوى


الرئيس محمد حسنى مبارك



خليل عبد العزيز

اللجنة النقابية لعمال النقل البرى بالجيزة

تتقدم بأسمى آيات التهانى للسيد رئيس الجمهورية

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

عيد العمال


سمير أحمد حسين


عصام الدين أبو المجد

وتتقدم بوافر التهنئة للسادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال

منير بدر شتا رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى

رئيس اللجنة

خليل عبد العزيز خليل

نواب الرئيس

فتحى زكى هلال - حسين إبراهيم - كمال السيد حسانين - حمدى عباس شتا

الأمين العام وعضو مجلس الشعب

عصام الدين أبو المجد

أمين الصندوق

سمير أحمد حسين

الأمين العام المساعد

حمدى منطاش

مراقب عام وعضو مجلس الشعب

عبده عبد العزيز خليفة

أمين الصندوق المساعد

حنفى محمود

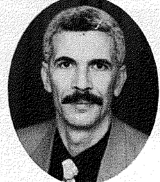
ال النقل البرى بدمياط



د. عبد العظيم وزير



منير بدر شتا



صبرى الجريدى



محمد السيد الجمل

محمد رضا جبر

كما تتقدم بأجمل التهانى إلى شعب دمياط الكريم
وإلى السيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

وإلى جميع القيادات السياسية والشعبية والتنفيذية والعمالية كما تتقدم بأصدق التهانى وخالص الشكر

للسيد اللواء **إبراهيم سويلم** مدير أمن دمياط

والسيد العميد **عز الدين البشبيشى** مدير مرور دمياط

وجميع ضباط المرور على مايبذلونه من جهود وما يحققونه من إنجازات بقيادة اللواء مدير أمن دمياط



العيد القومى للمحافظة

محمد مصطفى رضوان

شكر وتقدير

وتشكر السيد الدكتور المحافظ على تخصيص قطعة أرض لبناء موقف عام بمنطقة شطا لخدمة عمال النقل البرى بدمياط

الأعضاء:
عبد العزيز خرشوم
محمد السعيد صحصح
محمد عبد الحميد الشطورى
فهيم رجب سلام

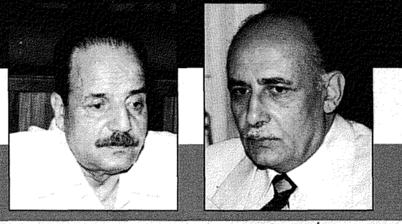
أمين الصندوق
محمد مصطفى رضوان

مساعد الأمين العام
سعد عطيه محمد

مساعد أمين الصندوق
السيد عزت البدراوى

اللجنة النقابية المهنية لعم





أحمد العماوى

السيد راشد

سيادة الرئيس

محمد حسنى مبارك

دمت لمصر ولكل المصريين قائدا وزعيما

ونغتنم مناسبة

عيد العمال

لنتقدم بخالص التهنئة إلى شعب وعمال مصر الكرام

وإلى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية

كما نتقدم بالتهنئة لكل من السادة

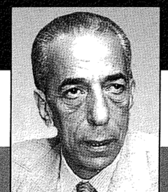
أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

فتحى سعد محافظ الغربية

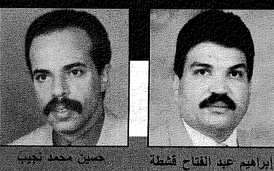
السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

منير بدرشتا رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى

ـال النقل البرى وصندوق الزمالة بالغربية


فتحى سعد

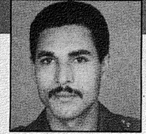

عمر الفاروق


إبراهيم عبد الفتاح قشطة

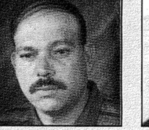
حسين محمد نجيب

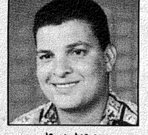


السيدأبو الفتوح

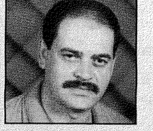

جمال الششتاوى


محمود عبد الجليل جاب الله


محمد أبو الفتوح عبد القادر


محمد مسعد


ناجى بدوى


محمد مصطفى يونس


إبراهيم محمد سلام

وتعاهد الله والوطن على بذل المزيد من الجهد من أجل عمال النقل البرى بالغربية

رئيس مجلس إدارة اللجنة
عمر الفاروق عطوان

رئيس مجلس إدارة صندوق الزمالة
إبراهيم عبد الفتاح قشطة

أمين صندوق اللجنة
السيد أبو الفتوح عاصى

أمين صندوق الزمالة
حسين محمد نجيب

أمين عام اللجنة
جمال الششتاوى السيد

أمين صندوق مساعد صندوق الزمالة
ناجى بدوى على

أمين عام مساعد اللجنة
محمد أبو الفتوح عبد القادر

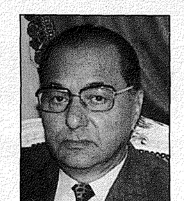
أمين عام صندوق الزمالة
محمد مسعد شحاته

أمين عام صندوق التكافل الاجتماعى
محمود عبد الجليل جاب الله

أمين عام مساعد صندوق الزمالة
هشام محمد واصل

مساعد أمين صندوق الزمالة
محمد مصطفى يونس

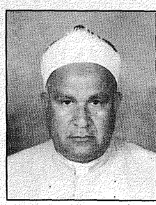
نائب رئيس صندوق الزمالة
إبراهيم محمد سلام



د. حمدى زقزوق



د. عبد العظيم وزير



فضيلة الشيخ عيد على علم الدين

اللجنة النقابية وصندوق الزمالة بمديرية أوقاف دمياط

أحمد عبده سرى

محمود طه سالم

باسم ثلاثة آلاف من العلماء والعاملين بالمساجد ومديرى الإدارات ورؤساء الأقسام والعاملين والعاملات من الإداريين بديوان عام المديرية والإدارات . تتقدم بخالص التهانى للسيد

الدكتور **عبد العظيم مرسى وزير** محافظ دمياط

وإلى شعب دمياط الكريم وإلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**

كما تتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

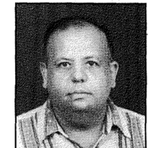
د. أحمد عبد الظاهر عثمان رئيس النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية

محمود السيد صيام رئيس الاتحاد المحلى لنقابات عمال دمياط

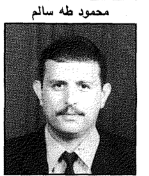
كما تتقدم اللجنة بالتهنئة

إلى فضيلة الشيخ **عيد على علم الدين** مدير مديرية أوقاف دمياط

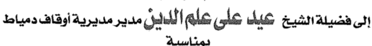
بمناسبة



محمد السعيد رحمة



محمد الشربينى نخالة



عيد العمل والعمال وعيد دمياط القومى

داعين الله العلى القدير أن يعينهم على خدمة العاملين
ونصرة المظلومين فى عهد الرئيس المفدى ابن مصر البار



محمد حسنى مبارك

رفعت مسعد إبراهيم

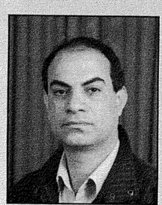
رئيس اللجنة
أحمد عبده السرى

الأمين العام	أمين الصندوق	الأمين العام المساعد	أمين الصندوق المساعد
محمود طه سالم	**محمد السعيد رحمة**	**محمد الشربينى نخالة**	**رفعت مسعد نصر**

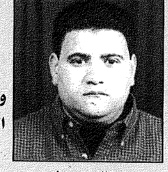
الأعضاء: راضى حسين عبيد - مروان السيد السواح - محمد محمود الروس - يسرى محمد تقى الدين

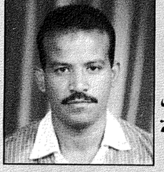

سيد طه حسن


د. عبد العظيم وزير


محمد كمال الحمامى

اللجنة النقابية المهنية لعمال البناء والأخشاب بدمياط


عبد الرحمن رشيد


فارس عبده المجدى

تتوجه بأسمى آيات التهنئة إلى السيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

والى شعب دمياط العظيم وجميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم اللجنة بالتهنئة إلى السيد

سيد طه حسن

رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

وعهد وثيق أن نظل جنودا أوفياء لخدمة وطننا العزيز من أجل مزيد من الإنتاج

رئيس اللجنة

محمد كمال الحمامى

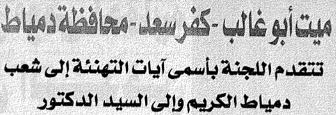
نائب الرئيس	الأمين العام	أمين الصندوق
فارس عبده المجدى	**أشرف السيد حسان**	**عبد الرحمن رشيد**

الأعضاء: **حسن حسين إبراهيم - جمال يوسف شومان - عاطف محمد عبد الرحيم**

اللجنة النقابية المهنية لعمال البناء والأخشاب



سيد طه



ميت أبو غالب - كفر سعد - محافظة دمياط



د. عبد العظيم وزير

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى شعب دمياط الكريم وإلى السيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط



علاء الدين عبد الغنى

وإلى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم اللجنة بالتهنئة إلى السادة

أحمد العماوى

وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

سيد طه حسن

رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

رئيس اللجنة
علاء الدين عبد الغنى إبراهيم

نائب الرئيس
جمال إبراهيم

الأمين العام
جميل على إبراهيم

أمين الصندوق
قاسم شعيب

أمين عام مساعد
ماهر بدير درويش

أمين صندوق مساعد
حسن عبد الغنى عبد الوهاب

الأعضاء: سامبو محمد أحمد - رضا عبده الصياد - هشام عزت على الدين

أضواء على

أول مؤتمر قومى لحماية النشء من التدخين والإدمان

■ أمل البرنس

نظم المجلس القومى للطفولة والأمومة مؤتمرا قوميا لحماية النشء من خطر التدخين والإدمان وذلك يومى ٢٢و٢٣من أبريل ٢٠٠١ تحت رعاية السيدة سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس ، وفى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ألقت السيدة سوزان مبارك كلمة رحبت فيها بالمشاركين فيه من العلماء والخبراء وممثلى الأجهزة المعنية ومن الشباب والطلاب لتبادل الرأى وتعميق الدراسة حول قضية ذات بعد قومى وتأثير اجتماعى خطير ، لأنها تمثل مشكلة ضخمة فى المجتمعات المعاصرة تتداخل فيها العوامل الصحية والثقافية والاقتصادية وتنعكس تأثيراتها السلبية على الحاضر والمستقبل وتهدد خطط التنمية وبرامج الإصلاح ، إنها مشكلة التدخين وتعاطى وإدمان المخدرات .

واستطردت سيادتها قائلة : لقد أدركت مصر فى مرحلة مبكرة الخطورة الحقيقية لهذه المشكلة فتم إنشاء آليتين رئيسيتين لذلك هما :

المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ثم صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى - وقد نشأ الجهازان ليقوما بالتنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية وتفعيل دورهما وإجراء البحوث حول هذه المشكلة ، ووضع الاستراتيجيات وصياغة البرامج والسياسات وتنفيذ الخطط والمشروعات بما يؤدى إلى خفض عرض المخدرات والطلب عليها .

وأضافت سيادتها قائلة : قد يتساءل البعض لماذا يأتى هذا المؤتمر تحت مظلة المجلس القومى للأمومة والطفولة؟ والإجابة ترتبط بالخطر المباشر الذى بدأنا نلاحظه فى وصول هذه الظاهرة إلى صغار السن بصورة تدعو إلى القلق وتحتاج إلى المواجهة ، ولعلى أوضح فى البداية أن الربط بين التدخين والمخدرات يأتى فى أنهما يشكلان معا نوعا من الإدمان المشترك بغض النظر عن اختلاف النتائج فى الحالتين ، ثم أعلنت سيادتها أن تثقيف الأسرة وتنمية الوعى يؤدى للوقاية من الإدمان وطالبت بالتوعية فى السن المبكرة ، وأن تكون مواجهة هذه المشكلة الخطيرة من البداية هى الأسلوب الأمثل والطريق الأفضل لتقوية خط الدفاع الأول فى مواجهة الأخطار التى تنتظر أجيالنا الصاعدة .

وطالبت بأن تكون الخطة القومية للعمل فى المواجهة محددة الملامح وتكفل التنسيق بين جميع الجهات المعنية والجهود المستمرة بحيث تشارك فيها المدرسة والأسرة والجمعيات الأهلية إلى جانب الوزارات وأن تركز على الجانب الوقائى ليكون لدى أبنائنا الدافع والقناعة الذاتية بالابتعاد عن التدخين والمخدرات إدراكا لمخاطرها وعواقبها الجسيمة ، وتقديم العلاج المبكر الذى يمنع الامتداد ويضمن إعادة الاندماج فى المجتمع ، ثم توالت كلمات السفيرة **مشيرة خطاب** الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة ، **ومهدى على** الممثل الإقليمى لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ، والدكتور **حسين الجزائرى** الممثل الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية .

وبانتهاء الكلمات عقدت جلسة حوار ومناقشة مع النشء برئاسة السيدة **سوزان مبارك** ومجموعة من الأطفال من ١٤ إلى ١٨ سنة حول أسباب الإدمان وكيفية محاربته وسبل الوقاية من الإدمان وقد حضر المناقشة وزراء الصحة والداخلية والتربية والتعليم والتعليم العالى والشئون الاجتماعية والأوقاف والقوى العاملة حيث قاموا بالرد على أسئلة الأطفال ، وانتهت المناقشة بالوصول إلى توصيات مهمة للحد من الخطر الذى يواجه الشباب من المخدرات .

ثم شهدت السيدة **سوزان مبارك** بعد ذلك التوقيع على بروتوكولين للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة وكل من وزارة الصحة والمجلس القومى للطفولة والأمومة لمكافحة الإدمان والعلاج والتأهيل من المخدرات وانقسمت أعمال المؤتمر بعد ذلك إلى أربع ورش عمل هى ورشة العلاج ، والوقاية والتأهيل ، ومتابعة قرارات الأمم المتحدة ، ودور المجتمع المدنى فى مكافحة المخدرات .

وفى اليوم الثانى للمؤتمر عقدت الجلسة الختامية التى تم فيها عرض مشروع إقامة مركز علاج الإدمان - عرض المستشار **عدلى حسين** - ثم عرضت تقارير ورش العمل الأربع وبعدها أعلنت السفيرة **مشيرة خطاب** توصيات المؤتمر ، وانتهى المؤتمر بكلمة ختامية من السيدة سوزان مبارك وإعلانها بداية الحملة القومية الكبرى لمكافحة التدخين والتى تستمر لمدة ثلاث سنوات بمشاركة العديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بهذه المشكلة التى تفاقمت حدتها فى السنوات الأخيرة ، وجاءت التوصيات التى شاركت فيها لأول مرة مجموعة من النشء ليقولوا رأيهم فى ظاهرة التدخين والإدمان باعتبار أنه موضوع يخصهم بعد أن دار الحوار معهم وأعربوا خلاله عن مطلبهم بمنع الإعلان عن السجائر ومنع بيعها لأى فرد أقل من ١٨ سنة ، والقضاء على أوكار المخدرات الجديدة فى بعض الصيدليات التى تبيع أدوية تؤدى إلى الإدمان ، وتوفير أماكن لعلاج الإدمان ، وتبنى مشروع من الشباب للشباب بدون مخدرات وتدخين والعمل على إنشاء معاهد تقدم العلاج المجانى للمدمنين ، ودعم نشاطات الجمعيات الأهلية مع الأجهزة الحكومية لتغيير السلوك والاتجاهات .

توصيات المؤتمر

وعقب انتهاء جلسات المؤتمر

أعلنت التوصيات والقرارات الصادرة عنه وتلتها السفيرة **مشيرة خطاب** الأمين العام للمجلس القومي للطفولة وتتلخص في العمل على إنشاء معهد قومي لإدمان يقدم العلاج المجاني المتكامل ويوفر التدريب للكوادر الطبية والنفسية والاجتماعية والتأهيلية ويقود البحوث الميدانية ويكون الرائد في إحداث التغيير في المجال الوقائي وإحداث التوازن ما بين التوعية من ناحية وأساليب التعامل مع النشء لتغيير الاتجاهات والسلوك والتأكيد على أن تكون بروتوكولات العلاج المتكامل هي السائدة بما يستلزم من تزاوج العلاج الطبي مع العلاج النفسي والتأهيلي لمنع الانتكاس، وتدريب العاملين في مجال العلاج وإنشاء دبلومات متخصصة للأطباء والاخصائيين النفسيين والاجتماعيين وأخصائي التأهيل، واستحداث آليات مناسبة لتغيير اتجاهات النشء الضيقة نحو التدريب وذلك بتدريب كل من يتعامل مع النشء في المدرسة والنادي وأماكن العبادة حتى يصبح قادرا على الحوار المؤثر مع النشء بعيدا عن أسلوب الوعظ والتعليمات، وإنشاء اتحاد نوعي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال المكافحة يدعم أنشطة الجمعيات لتدريب الأسر على كيفية تحقيق الوقاية الأولية والاكتشاف المبكر للإدمان بين الأبناء والتنسيق مع المجهودات الحكومية من أجل تغيير سلوكيات النشء، وتعزيز الشعور بالانتماء للوطن والتعاون مع المجتمع المدني لتوفير خدمات العلاج، وعقد مؤتمر سنوي لمكافحة الإدمان واستخدام أنظمة المعلومات لرصد وتقييم المشكلة وتحديد عام ٢٠٠٣ لوضع برامج خفض الطلب على المخدرات في مختلف الدول وزيادة الرقابة للقضاء على تعاطي المواد المخدرة ووضع آليات وأساليب جديدة لتثقيف النشء ضد أخطار المخدرات.

وقد أعلنت السيدة سوزان مبارك في ختام أعمال المؤتمر عن بدء الحملة القومية لمكافحة التدخين وإدمان المخدرات والتي سيتم تنفيذها بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط.

علي هامش أعمال المؤتمر

طرحت السيدة **سوزان مبارك** أمام المؤتمر عددا من المحاور الرئيسية التي تم استخلاصها من توصيات وأوراق عمل ناقشها المؤتمر وهي أولا : إن النشء الذي يشكل نسبة كبيرة من عدد السكان في مصر هم أكثر الفئات العمرية تعرضا للمشكلة ولابد من الاستماع لصوتهم ودراسة اقتراحاتهم وتنفيذ ما يتفق منها مع أهدافنا حتى نحافظ على شبابنا من الانزلاق في منحدر الإدمان، وقد تمت مشاركة النشء في أعمال المؤتمر مما جعله يتخذ توصياته آخذا في الحسبان آراء وتطلعات الشباب المدرك للأخطار التي يمكن أن يتعرض لها من التدخين والمخدرات ولذلك لابد من تنمية المهارات النفسية والاجتماعية والإبداعية للنشء بنفس الاهتمام بتنمية المهارات العلمية والتعليمية ونقطة البدء هي الأسرة التي ينبغي الاهتمام بتنمية وعيها في تشكيل الصحة النفسية للنشء والتقليل من فرص لجوئه للإدمان، وتقع على المؤسسات التعليمية مسئولية موازية يقوم بها أخصائيون اجتماعيون ونفسيون مؤهلون لمواجهة مشاكل الشباب ومناقشتها وإيجاد الحلول لها بدلا من كبتها والانطواء واللجوء للتدخين أو الإدمان في محاولة الهروب من الواقع.

ثانيا : أشارت الدراسات والبحوث العلمية والميدانية إلى الارتباط بين التدخين وإدمان المخدرات وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة بالإعلان عن مضار التدخين الصحية، والأضرار الاجتماعية، فمازالت بلدان إقليم البحر المتوسط تشكل سوقا كبيرة لشركات التبغ العالمية بشكل يمثل خطورة يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها للحفاظ على صحة أطفالنا وشبابنا، وقد آن الأوان لتجميع جهود التنظيمات الحكومية وغير الحكومية المسئولة عن مواجهة هذه المشكلة من ناحية نشر الوعي الصحي وتعزيز البنيان الاجتماعي لمواجهتها بناء على خطة وطنية متعددة الأبعاد التشريعية والإعلامية والتعليمية والاقتصادية تضم جميع القطاعات المعنية بمكافحة التدخين والإدمان.

ثالثا : على صعيد السياسة الوطنية في مجال مكافحة المخدرات ألزمت مصر مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتعهدات الواردة في الإعلان السياسي والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات التي اعتمدتها الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٨، وقد بدأت مصر بالفعل في وضع العناصر الأساسية لاستراتيجيتنا في هذا المجال تمهيدا لإعلانها عام ٢٠٠٣ وخفض الطلب على المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨ وربط مجهوداتنا مع المجهودات المستمرة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي.

وقد أوضحت لنا السفيرة **مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس** القومي للطفولة والأمومة تعليقا على أعمال المؤتمر بأن المؤتمر ركز على الجانب الوقائي ليكون لدى ابنائنا الدافع والقناعة الذاتية بالابتعاد عن التدخين والمواد المخدرة إدراكا لمخاطرها وعواقبها الجسيمة بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة متفق عليها من الأفكار والرؤى تكون خطوة تحضيرية لوضع خطة عمل قومية لخفض الطلب على المواد المؤثرة على الحالة النفسية وأضافت بأن الإعداد العلمي للمؤتمر بدأ في شهر أكتوبر الماضي حيث شكلت لجنة تسيير ضمت كافة الأجهزة المعنية في الدولة والخبراء وقيادات الجمعيات الأهلية النشطة في هذا المجال.

وتضيف سيادتها أن الجديد الذي نفخر به في هذا المؤتمر هو المشاركة النشطة للنشء في الإعداد له وتحديد مساره حيث بدأنا بلقاء معهم في شهر يناير ضم ١٥٠ فتى وفتاة من خيرة الأبناء وأنتهينا بلقاء مماثل منذ أيام، وتم النقاش في حرية تامة وبمنتهى الديمقراطية، وقد تمثل مشاركتهم دعامة أساسية حيث تحاوروا وفتحوا قلوبهم بحضور السادة الوزراء والمختصين والخبراء وكشفت مناقشاتهم عن الحاجة لتحديد أساليب جديدة وآليات متسقة مع ثقافتنا لتعديل اتجاهات النشء.

وقال لنا الدكتور مهدي على المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات : إن هذا المؤتمر هو الأول على مستوى الشرق الأوسط الذي يناقش جهود خفض الطلب على المخدرات لمعالجة المشكلة بصورة شمولية تكفل إشراك كافة الجهات المعنية والقطاعات الحكومية والشعبية في مصر لمواجهة هذا الخطر المحدق، وقد كان فرصة نادرة لدعم جهود الجهات المعنية لوضع خطة تنفيذية لخفض الطلب على المخدرات بحلول عام ٢٠٠٣ وتحديد الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذها للتأكد من تحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٠٨.

وأضاف أن مشكلة المخدرات تحتاج لجهود مكثفة وإذا أهملت فسوف يفلت التحكم فيها وبالتالي سوف تستنزف مواردنا وستودي بأولادنا عماد مستقبلنا إلى عالم الهاوية والضياع، وتستخدم مصر من مساهمتهم في بناء المستقبل.

وأضاف الدكتور مجدي علام رئيس قطاع القاهرة الكبرى والفيوم بجهاز شئون البيئة وممثل الوزارة في المؤتمر، أن دور الوزارة في المؤتمر هو التنسيق بين عدة وزارات مرتبطة بمشكلة التدخين، ولذلك تم مؤخرا المساهمة في توعية أعضاء ١٣٠ مركز شباب بعدد من المحافظات ومع وزارة السياحة نقوم حاليا بتصميم نموذج لتطبيقه في الفنادق والبواخر النيلية يقضي بعدم التدخين سوى في الأماكن المخصصة لذلك بحيث يكون ٢٥٪ من مساحتها نوافذ.

كما قالت لنا الدكتورة وجيدة أنور مستشارة وزير الصحة بأن هناك ٨ قوانين وقرارات وزارية تتعلق كلها بمكافحة التدخين وتبحث الوزارة حاليا تعديلها لتتوام مع التطورات التي حدثت في المشكلة خصوصا بعد أن أجريت دراسة قومية عن الإدمان أوضحت أن ٧٥٪ من المدخنين عرفوا طريق الإدمان عن طريق السجائر.

آليات لتنفيذ التوصيات

ومن ناحية أخرى عقد المجلس القومى للطفولة والأمومة اجتماعا يوم الاثنين الموافق ٢٠٠١/٥/٧ برئاسة السيدة سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس لمناقشة آليات تنفيذ التوصيات التى أسفر عنها المؤتمر القومى والذى كانت جلسته الختامية عنوانها "معا .. لحماية النشء من المخدرات".

وقالت السفيرة مشيرة خطاب أمين عام المجلس إن الاجتماع تناول بالبحث والمناقشة خطط عمل محددة الملامح التى ستقوم كل وزارة بتنفيذ ما يخصها من توجيهات المؤتمر ، وعلى سبيل المثال فبالنسبة للتوصيات الموجهة لوزارة الصحة فإن من أهمها إنشاء بنك متكامل للمعلومات المتعلقة بالمخدرات والاهتمام بتدريب الكوادر العاملة فى مجال الإدمان وعلاج وتأهيل المدمنين وكذلك الكشف المبكر عن حالات التعاطى

وبالنسبة لوزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى توطيد العلاقة بين المعلم وطالب العلم بحيث يكون المدرس قدوة أمام التلميذ وتفعيل دور الأخصائى النفسى والاجتماعى والمرضة والطبيب فى المؤسسة التعليمية

أما بالنسبة لوزارة الشئون الاجتماعية فمطلوب منها دعم ميزانية صندوق مكافحة الإدمان كذلك وضع خطة عمل قومية لمواجهة تسرب الأطفال يمكن من خلالها التحكم فى مشكلة عمالة الطفل وتسربهم من التعليم وكذلك تطوير العمل بمراكز الاستشارات الأسرية .

وبالنسبة لوزارة الثقافة فعليها إعداد المادة الثقافية ضد التعاطى والإدمان ونشرها بين النشء سواء فى المدارس أو فى الأندية أو فى مراكز الشباب .

وبالنسبة لوزارة العدل فإن من أهم ما يخصها من توصيات وضع تشريعات قانونية رادعة فى مجال زراعات المواد المخدرة وتلافى الثغرات الإجرائية والقانونية التى تقف أمام أجهزة المكافحة .

وعن وزارة الأوقاف فعليها تفعيل دور الدعاة حتى يتمكنوا من مناقشة القضايا التى تمس الشباب بأسلوب مبسط .

أما وزارة الداخلية فمطلوب منها تشديد الرقابة على الصيدليات ومراعاة عدم السماح بإقامة المقاهى بالقرب من المدارس .

وزارة الشباب ضرورة الاهتمام بمراكز الشباب والنوادى ودعم البرامج الثقافية .

ونأتى فى الختام الدور المهم لوزارة الإعلام ولوسائل الإعلام المختلفة ، حيث تقف التكليفات الخاصة بقطاع الإعلام بما فيه على ما يلى :

وذلك من خلال عدد من المحاور الاستراتيجية الأول محور الإنتاج الإعلامى وذلك من خلال تضمين العمل الدرامى أخطار التدخين والإدمان على الفرد والأسرة بطريق غير مباشر وإنتاج تنويهات إذاعية وتليفزيونية وصحفية مؤثرة وبطريقة علمية مدروسة .

أما المحور الثانى يقوم على المتابعة والتدقيق الإعلامى لما يعرض على شاشة التليفزيون وتنقية المشاهد والأحداث من مظاهر التدخين وكذلك منع الإعلان عن السجائر.

وبعد .. فليس من تعليق لنا على هذا المؤتمر المهم الذى أثار اهتماما بالغا بقضية التدخين والإدمان ذات التأثير البالغ فى حاضرنا ومستقبلنا أبلغ من كلام السيدة سوزان مبارك بأنها ظاهرة تقف على الحدود الفاصلة بين الطفولة والشباب لكى تكسر قلوب الأمهات وتحطم سعادة الأسر حين يرى أفرادها أن زهرة تذبل فى أوان تفتحها ، وضوء يضعف فى وقت سطوعه ، لأن صغيرا يهوى إلى منحدر الإدمان ، لذلك كان طبيعيا أن يضع المجلس القومى للأمومة والطفولة هذه القضية موضع اهتمامه ومركز عنايته ، لأن الطفولة والأمومة طرفان مباشران فى هذه المحنة الإنسانية الكبرى .

تعليمات وزارة التأمينات

بقية

وحيث إنه -علاوة على ماتقدم- **فقد نجم عن التمييز التحكمى الذى ترتب على النص الطعين على النحو سالف البيان حرمان من لم يبلغوا من العمر خمسين عاما من الزيادة التى تقررت لمعاش فى تلك الحالة المنصوص عليها فى البند الخامس من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبالتالى نقصان معاشهم عن معاش قرنائهم الذين بلغوا تلك السن رغم تساويهم فى استحقاق أصل المعاش ، وكان قضاء هذه المحكمة قد اطرد على أن الحماية التى أظل بها الدستور الملكية الخاصة لضمان صونها من العدوان عليها ، وفقا لنص المادة ٢٤ منه تمتد إلى الأموال جميعها دون تمييز بينها باعتبار أن المال هو الحق ذو القيمة المالية سواء كان هذا الحق شخصيا أم عينيا أم كان من حقوق الملكية الأدبية أو الفنية أو الصناعية** وكان الحق فى الزيادة فى المعاش -شأنه فى ذلك شأن المعاش الأصلى- إذا توافر أصل استحقاقه ينهض التزاما على الجهة التى تقرر عليها وعنصرا ايجابيا فى ذمة صاحب المعاش أو المستحقين عنه ، تتحدد قيمته وفقا لأحكام قانون التامين الاجتماعى بما لايتعارض فيه مع أحكام الدستور ، فإن النص الطعين ينحل -والحالة هذه عدوانا على حق الملكية بالمخالفة لنص المادة ٣٤ من الدستور.

وحيث إنه لذلك فإن النص الطعين يكون مخالفا لأحكام المواد ١٧ و٣٤ و٤٠ من الدستور.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى فيما تضمنه من اشتراط أن تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فأكثر لزيادة المعاش المستحق فى الحالة المنصوص عليها فى البند الخامس من البند ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

وقد أصدرت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى "صندوق العاملين بالقطاع العام" تعليمات رقم٢٦ لسنة ٢٠٠٠ ، وتقضى بأن يتم الصرف آليا فى حالات الأحياء اعتبارا من معاشات نوفمبر ٢٠٠٠ أى اعتبارا من الشهر التالى لصدور الحكم ، أما عن الفقرة السابقة فيراعى الآتى:

١-ضرورة تقديم طلب من صاحب المعاش لصرف المتجمدات .

٢-مراعاة أن يكون صرف المتجمد من خمس سنوات فقط السابق على تاريخ تقديم الطلب .

ويلاحظ على هذه التعليمات مايلى:

١- اقتصار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا على الأحياء فقط الذين لم ينتفعوا بالزيادات التى قررها الحكم ولكن ماذا عن أسر المتوفين الذين لو كانوا أحياء لاستفادوا من حكم المحكمة ، لماذا يحرمون من الحصول على الزيادات المشار إليها .

٢- أن التعليمات اشترطت أن يقدم صاحب المعاش طلبا لصرف المتجمد .

ويقترح صرف المتجمد دون طلب من صاحب المعاش ، وقد صرفت الزيادة من أول نوفمبر ٢٠٠٠ دون تقديم طلب .

٣- إن التعليمات قررت صرف المتجمد عن الخمس سنوات السابقة على طلب صرف المتجمد هادفة من وراء ذلك إلى تضييق مجال تطبيق الحكم .

مع أنه ينبغى صرف المتجمد من تاريخ تطبيق حكم البند(٢) من المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ولامجال لتطبيق مبدأ التقادم فى هذا الشأن .

عبد الحليم القاضى

فى المؤتمر الثالث لجامعة حلوان :

تحديث الدولة المصرية . . يبدأ بالمواطن المصرى

انطلاقا من حاجة الوطن إلى مشروع قومى يحضن بين دفتيه التصورات المستقبلية المختلفة ، لكيفية "بناء مصر المستقبل" .. أطلق الرئيس محمد حسنى مبارك ، رئيس الجمهورية ، دعوته إلى وضع "برنامج وطنى لتحديث الدولة المصرية".

وقد أكد سيادته -وهو يخاطب طوائف الشعب، ومؤسسات الدولة بمختلف تخصصاتها- ضرورة إحداث مثلث التحديث:الدولة-المجتمع-الاقتصاد، لكى تكون جميعها ، قادرة على التعامل ، والتفاعل ، مع التحولات الكبرى التى بدأت من تسعينيات القرن العشرين ، والتى استقبلها العالم مع مطلع القرن الحادى والعشرين ... هذا ، وقد حدد السيد الرئيس ، فترة زمنية محددة ، مدتها ثلاثة شهور "يوليو-أغسطس-سبتمبر-٢٠٠٠" لكى يكون مجلس الوزراء المصرى بعدها ، قادرا على عرض هذا المشروع الهام على سيادته، تمهيدا للبدء فى إجراءات تنفيذه مع بداية العام الأول ، من العقد الأول ، من القرن الحادى والعشرين ... وهكذا تبنت جامعة حلوان ، هذه الدعوة ، وطرحتها للمناقشة فى مطلع الشهر الذى انتهى أمس -من خلال المؤتمر الثالث لمركز بحوث التنمية التكنولوجية بالجامعة ... فماذا عن هذا المؤتمر؟ . وما الذى دار فيه من مناقشات ، وماطرحه من أفكار؟.

تحقيق : **انتصار سليمان**

افتتح المؤتمر الدكتور محمد الغمراوى رئيس الهيئة العامة للاستثمار بكلمة أكد فيها أن هناك تحديات كثيرة تواجه المجتمع المصرى ، وتحول دون بلوغ الهدف النهائى للتنمية ، هذه التحديات تتطلب ضرورة الإسراع فى تبنى"المشروع الوطنى لتحديث الدولة" الذى طرحه السيد الرئيس حسنى مبارك ، من أجل بناء دولة قوية قادرة على التعامل مع متغيرات العصر ، وما تميز به من سيادة العلم، وكثافة الإنجازات العلمية .

ويؤكد د.الغمراوى على ضرورة أن يتبنى"المشروع الوطنى للتحديث" تطوير التعليم بكافة مراحله ، وتخصصاته ، مع إحداث الثورة الإدارية ، من أجل تحقيق الكفاءة والفاعلية على مستوى أجهزة الدولة بكافة مكوناتها مع توفير الأساليب الإلكترونية فى كل قطاعات العمل الحكومى ، وميكنتها ، لتكون أكثر قدرة على التعامل مع التطورات الحديثة ، والقضاء نهائيا على البيروقراطية .

صعود مكانة التكنولوجيا

بينما أكد الدكتور محمد يسرى رئيس أكاديمية البحث العلمى على ضرورة الاهتمام بالرؤية المستقبلية للتقدم العلمى والتكنولوجى ، ومايترتب عليه من صعود مكانة التكنولوجيا الجديدة ، من أجل إحداث تغييرات جوهرية ، وطرق جديدة لعمليات الإنتاج وأيضا تحقيق تغييرات متوقعة فى عمليات الابتكار ، وتطبيقاته وإخضاعه لمنهج منظومى متكامل ، ذلك لأن الأحداث والتطورات العلمية والتكنولوجية التى شهدها النصف الثانى من القرن العشرين ، جعلت الريادة للعلم ، هذه الريادة هى العامل الحاسم والمؤثر فى إنجاح جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية -كما حدث- فى البلدان التى حققت معجزات التنمية، وأمكنها بذلك السير فى ركب الحضارة والتقدم.

تحديث الدولة المصرية

و"البرنامج الوطنى" كما يعرف به د/سامى عفيفى حاتم أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان ومدير مركز بحوث التنمية التكنولوجية والمحكم الدولى بمنظمة التجارة الدولية wto هو الحلم الجماهيرى الذى تلتف حوله طوائف الشعب ومؤسسات الدولة المختلفة ، حيث تهتدى له فى صياغة رؤيتها المستقبلية لبناء "مصر المستقبل" بناء يرتكز على تطوير مثلث التحديث بأضلاعه الثلاثة :

الدولة بمؤسساتها ، وهيئاتها ، وأجهزتها المختلفة ، ويعتبر هذا الضلع**"الضلع المؤسس"** وهو يتطلب إحداث نوع من الثورة الإدارية لبناء مؤسسات وأجهزة وهيئات أكثر نضجا وتطورا .

أما الضلع الثانى فيشير إلى المجتمع بكافة مكوناته وطوائفه ، ويطلق عليه **"الضلع المجتمعى"** وهو الذى ينصرف إلى حتمية التغيير الثقافى والاجتماعى والسياسى ، وإعادة بناء المجتمع المصرى لكى يكون قادرا على استيعاب واستقبال المفاهيم والاتجاهات الحياتية الجديدة.

وأخيرا الضلع الثالث ، وهو**"الضلع الاقتصادى"** فكل المؤشرات تؤكد أن العلم يزدهر يوما بعد يوم وأن انتشاره الواسع سيزداد خلال عصر العولمة ، ويتطلب هذا العصر الجديد تحديث الاقتصاد القومى .

ويؤكد د.سامى عفيفى حاتم على أن دعوة القيادة السياسية لبناء**"البرنامج الوطنى لتحديث الدولة المصرية"** جاء كنتيجة حتمية واستجابة منطقية لواقع جديد ، حيث شاهدت البيئة المحلية والإقليمية والعالمية جملة من التحولات الجذرية ، التى شدت انتباه القيادة السياسية إلى ضرورة التفكير فى إعادة بناء وتحديث الدولة المصرية ، من خلال بلورة وصياغة برنامج قابل للتنفيذ ، ويعمل بكفاءة عالية ويستمر ثلاثة عقود قادمة حتى عام ٢٠٣٠، هذا البرنامج يعرفه كل فرد فى المجتمع ويعمل من أجله .

ويأتى فى مقدمة هذا البرنامج ضرورة الإصلاح الإدارى ، وإحداث ثورة إدارية ، وتنظيم برامج جادة لتنمية الموارد البشرية ، وتطوير أداء الوزارات ، والهيئات الحكومية ، بما يتمشى مع حقيقة التغيير ، والانتقال من نظام الاقتصاد الآمر **"أى الاقتصاد القائم على انسياب الأوامر والتوجيهات الاقتصادية من أعلى إلى أسفل"** إلى **نظام اقتصاد السوق الحديث ، بالإضافة إلى ضرورة دمج كل الهيئات والأجهزة المعنية بالاستثمار فى كيان واحد ، يخضع لإشراف واحد ويتبع رئيس مجلس الوزراء مباشرة دون وسطاء من الوزارات المختلفة ، وأن يكون ذا استراتيجية موحدة .**

ويستطرد د/سامى عفيفى حاتم: ثم يأتى محور تنمية المجتمع المصرى فى المرتبة الثانية .

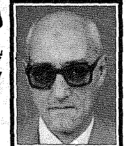
ويتكون محور المجتمع المصرى من شقين رئيسيين :

الأول: يتعلق بقضية التنمية السياسية للمجتمع المصرى .

والثانى: قضية تحديث التعليم بجميع مراحله.

ويمكن القول فى هذه القضية إن نظام التعليم فى مصر يركز على الناحية الكمية على حساب الناحية الكيفية ، أى جودة التعليم ، فمن غير الطبيعى أن تستمر مناهج التعليم على وضعها الحالى فى الوقت الذى غزت فيه أجهزة الكمبيوتر العالم كله ، كذلك مطلوب تعميق مفاهيم وبرامج العولمة لدى المراحل التعليمية المختلفة ، واعتبارها الشكل المستقبلى الذى يحكم العالم فى القرن الحادى والعشرين ، غير أنه من الأمور الهامة فى مجال تنمية المجتمع ، مايتعلق بموقع الشباب على خريطة تنمية مصر المستقبل.

" البقية ص ٥٥"



لقاء الشهر..

بقلم :
حامد زيدان

خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال :

وثيقة للعمل الوطنى والسياسى والنقابى تؤكد تكامل الأداء المشترك فى قطاعات الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال

جاء خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى عيد العمال هذا العام وثيقة من وثائق التاريخ الوطنى الحديث التى تؤكد على تكامل الأداء المشترك من الدولة ممثلة فى القيادة السياسية وبين قوى العمل والإنتاج فى المجتمع المصرى ممثلة فى تنظيمها النقابى القائد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، وفى إطار من الديمقراطية السياسية العامة فى كل أطراف المجتمع ومن الديمقراطية النقابية العمالية فى مستويات التنظيم النقابى العمالى من القاعدة فى الوحدة الإنتاجية والمصنع والنقابة العامة على مستوى الصناعة والمهنة والخدمة والاتحاد العام لنقابات العمال قمة التنظيم النقابى العمالى .

ولقد بدأ خطاب الرئيس سياسيا شاملا عرض فيه لموقف مصر بكل فئات شعبها من القضايا السياسية العامة وفى مقدمتها قضية الصراع العربى الصهيونى واعتداءات إسرائيل على الشعب الفلسطينى وسياساتها المتناقضة مع ضرورات بناء السلام العادل والشامل والدائم فى المنطقة ولصالح كل شعوبها ، وعدم التزامها بالاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين بما يمثل تراجعا عنها وعدم التزام بها .

وجاء الموقف المصرى تأكيدا على الالتزام بالسلام وبأن يكون عادلا وشاملا لجميع شعوب المنطقة وليس لصالح طرف على حساب أطراف أخرى .

المشاركة العمالية

وكان عرض الرئيس لسياسات الدولة فى لقائه السنوى مع عمال مصر فى عيدهم تأكيدا على مشاركة العمال مع الدولة فى سياساتها واحترام وتقدير الدولة لدور العمال فى الممارسة السياسية والوطنية والديمقراطية .

كما كان عرض الرئيس للسياسة الاقتصادية للدولة فى إطار مسيرة الإصلاح الاقتصادى والسياسى تأكيدا على أن هذا هو الهدف المشترك والمزدوج فى استمرار التنمية وتعميق الديمقراطية ، **وأكد الرئيس على أنه لابد أن نحافظ على استقرار الوطن ونحفظ سلامه الاجتماعى ونعزز قدراتنا .**

وتحدث الرئيس عن " واجب الحركة العمالية المصرية أن تطور دورها لمواكبة تكنولوجيا العصر .. كما أكد الرئيس أن عمال مصر كانوا دائما قوة استقرار وتقدم فى مواجهة أدعياء التطرف !! ، وأن أمن الوطن يمثل هدفا استراتيجيا ينبغى الحرص عليه والدفاع عنه " .. وإنه فى غياب الاستقرار يصعب أن تستمر جهود التنمية " .

وفى هذه الفقرات من حديث الرئيس كان يتحدث عن الوطن وعن المواطن بما يؤكد على حقيقة أن العامل جزء من الشعب ومن الوطن وأنه مواطن له كل الحقوق وعليه كل الواجبات ، له كل المزايا والمكتسبات والمشاركة فى النشاط الاجتماعى والوطنى والديمقراطى .

شرعية الحكم

وجاء تأكيد الرئيس فى حديثه على أن رعاية الفئات الأقل قدرة جزء من شرعية الحكم ومسئوليته حفاظا على وحدة المجتمع واحتراما لحق الإنسان المصرى فى أن يعيش كريما " .

وتجىء هذه الفقرة التزاما من الدولة بواجباتها تجاه الفئات الأقل قدرة فى المجتمع وهى إشارة إلى حقيقة أن العمال يمثلون نسبة كبيرة من هذه الفئات وإلى أن الدولة تلتزم تجاه هذه الفئات بواجبات وحقوق والتزامات وأن ذلك " **جزء من شرعية الحكم ومسئوليته حفاظا على وحدة المجتمع واحتراما لحق الإنسان المصرى فى أن يعيش كريما !!**

وقد جاءت هذه الفقرة التى أشرت إليها مرتين فى فقرة واحدة من هذا المقال واضحة وضوح الشمس وسهلة الفهم والتعبير ودليلا على العمل الوطنى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

الأمر الذى يوجب على التنظيم النقابى العمالى أن يدرك هذه المعانى فى خطاب الرئيس ، وأن يعمل فى هذا الإطار ، وأن يعمق هذا الفهم فى وجدان أفراده وقياداته النقابية على كل مستوى من المستويات التنظيمية النقابية .

تحية الرئيس

ويجدر بنا أن نسجل هنا "أيضا" تحية الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه التاريخى فى عيد العمال فى أول مايو هذا النص " **تحية لعمال مصر الأوفياء اعترافا بدورهم العظيم فى ملحمة البناء وتقديرا لمسيرتهم النضالية** " كما يجدر بنا أيضا أن نرحب بما قاله الرئيس موجها منه إلى عمال مصر بأنه " **لابد أن نحافظ على استقرار**

كشف حساب الوزير النقابى أحمد العماوى :

دعم التنظيم النقابى وحقوق العمال وتأكيد للحرية النقابية وعدم الهيمنة الإدارية

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال :

تأييد لسياسات الرئيس مبارك ودفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم

الوطن ونحفظ سلامه الاجتماعى " وأن نعزز إمكاناتنا وقدراتنا على مواجهة تحديات عصر قادم " كما يجب أيضا أن نلتزم أفرادا وجماعات وتنظيمات نقابية استجابة بمناشدة الرئيس فى خطابه لكل عمال مصر التى وردت فى هذا الخطاب وهو يقول فيها " **أناشد كل مصرى تشجيع الإنتاج الوطنى .. ليس فقط لمساندة قطاع المنتجين ولكن باعتباره عاملا مهما من عوامل الارتقاء بالجودة .**

الوزير النقابي

وكان خطاب الوزير النقابى أحمد العماوى كشف حساب لما قدمته وزارة القوى العاملة والهجرة خدمة للعمل والعمال وحماية الحقوق والواجبات والقانون ، وتضمن خطابه الإشارة إلى النقاط التالية :

- توفير وتهيئة المناخ المناسب بين طرفى الإنتاج
- مراقبة التطبيق الدقيق لقانون العمل
- تأمين بيئة العمل من المخاطر المهنية
- إنشاء صندوق طوارئ مؤقت لمواجهة توقف أصحاب الأعمال عن سداد بعض الأجور
- دراسة إنشاء صندوق تمويل دائم لمواجهة التطور الجذرى فى سوق العمل الحالية.
- دعم وتفعيل أسلوب الحوار الاجتماعى والتفاوضى لحل المشكلات والمنازعات العمالية
- الحد من تشغيل الأطفال
- تدريب الشباب على مهن مطلوبة
- دراسة عمل المرأة العاملة فى القطاع غير المنظم
- التفتيش على الشركات العاملة فى مجال إلحاق العمالة المصرية للعمل بالخارج
- متابعة حقوق العمال المصريين العائدين من العراق

وجاء تقرير الوزير النقابى بروح الوزير المسئول وروح النقابى المشارك فى المسئولية بما يحمى العامل وحقوقه القانونية ،كما يدعم التنظيم النقابى العمالى دون هيمنة أو تدخل أو تبعية إدارية الأمر الذى يعمق ويؤصل الديمقراطية والحرية النقابية تأصيلا كاملا .

رئيس الاتحاد

وجاء خطاب القائد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مؤكدا أن العمال المصريين فى طليعة القوى الوطنية المؤيدة لبرامج الإصلاح الاقتصادى .

وقد أشاد السيد راشد فى كلمته بدور الرئيس مبارك فى دعم الحركة العمالية وبجهوده المستمرة لتأمين حاضر ومستقبل أفضل لهم ، وأكد تأييد عمال مصر لسياسات الرئيس مبارك وتحركاته لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء ،شعب المصرى ، وقال إنه لاغنى عن رفع معدلات الادخار المحلى وتنشيط الاستثمارات الداخلية ورفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى .

وتضمن خطاب رئيس الاتحاد العام إشارات إلى بعض القضايا المهمة مثل موضوع السيولة والبطالة وتوفير فرص العمل للشباب خارج القطاع الحكومى والتطوير والتحديث وحماية الصناعة الوطنية والمعالجة القانونية لاستقرار علاقات العمل والإنتاج .

وأشار رئيس الاتحاد العام إلى مشروع قانون العمل الجديد فقال إنه ليس من صنع الحكومة أوالعمال أو رجال الأعمال واتحاد الصناعات كل على حدة بل نتاج عمل متصل وفكر عميق لكل هذه الأطراف التى ساهمت فى وضع مشروع القانون مما يدعونا إلى ضرورة الإسراع بإصداره لأنه يحسم الكثير من المشاكل .

إشارات نقابية

وتضمن خطاب رئيس الاتحاد العام إشارات إلى نظام التأمين الصحى حتى لا يكون العلاج تجارة وإلى قانون التأمين الاجتماعى لإعادة النظر فيه برؤية شاملة حتى يتواءم مع التحولات المحلية والعمالية وضمان استثمار أموال التأمينات الاجتماعية فى مجالات آمنة ، كما أشار إلى تطوير الجامعة العمالية بفرعيها التيكنولوچى والاجتماعى .

وكان حديث رئيس الاتحاد العام موضوعيا وصريحا مع الرئيس مبارك أمام جماهير العمال وجماهير الشعب المصرى بكل فئاتها كان حديث الحب والتقدير والاحترام والمشاركة والمسئولية والتأكيد على حقوق العمال ومكتسباتهم بقدر التأكيد على تأييد برامج الإصلاح الاقتصادى ودورالرئيس وسياساته الاقتصادية والاجتماعية التى تعود على جميع فئات الشعب المصرى بالخير والتنمية .

لقد كان هذا اللقاء بين الرئيس مبارك وعمال مصر على الهواء مباشرة أمام كل شعب مصر دليلا على الحب والمسئولية المشتركة الذى يدعونا إلى أن نشارك فى قراءة هذه الكلمات من الرئيس والوزير النقابى وقيادة الحركة النقابية العمالية قراءة متأنية وندعو التنظيم النقابى إلى قراءة ودراسة كلمة الرئيس بما تضمنته من واجبات وحقوق ومكتسبات لتكون دليلا للعمل السياسى والنقابى سواء فى إطار العمل الحزبى أو العمل النيابى بمجلس الشعب والشورى أو العمل النقابى فى إطار التنظيم النقابى وكل هذه الأطر تشارك فيها القيادات النقابية سواء كانت بصفتها النقابية أو السياسية أو النيابية وفى ظل الديموقراطية السياسية والحرية النقابية الأمر الذى يلزم الحكومة وأصحاب الأعمال بما فى ذلك القطاع الخاص مع التزام الحركة النقابية العمالية بما تضمنته كلمة الرئيس وباعتبارها أيضا - وثيقة -سياسية ونقابية نحرص عليها جميعا بما تضمنته من مبادئ وسياسات والتزامات لجميع أطراف العمل والعمال والإنتاج وفى قطاعات الحكومة والعام والخاص .

ولتكون سنة جديدة سعيدة لكل عمال مصر وكل عام والجميع بخير

أكثر من مائتى عالم يناقشون فى مؤتمر دولى بالقاهرة

قضايا المرأة المعاصرة من منظور إسلامى

تحت مظلة جامعة الأزهر، عقد بالقاهرة مؤخرا مؤتمرا دوليا حول قضايا المرأة المعاصرة من منظور إسلامى.وعلى مدى ثلاثة أيام ، ناقش المؤتمر ثمانين بحثا استغرقت عشر جلسات وزعت على محاور كثيرة منها : قضايا المرأة فى الشريعة والقانون ، القضايا النفسية والتربوية للمرأة ، القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للمرأة ، قضايا الصحة الإنجابية ، القضايا الأسرية وقضايا المرأة فى الدول الغربية والشرقية ، والمنظمات الأهلية وفعالية دورها فى تنمية المرأة وأخيراً الإسلام وقضايا المرأة .

تحقيق : **مى أحمد فرحات**

شهد المؤتمر عرضا لعدة أبحاث على جانب كبير من الأهمية . **حيث كان البحث المقدم من الدكتور نبيل السمالوطى –عميد كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر –حول"تكريم الدين للمرأة وامتهان الواقع" والذى أكد فيه:** على أن الإسلام قد وضع قضية المرأة فى وضعها الصحيح ، فليست القضية حقوق المرأة مقابل حقوق الرجل ، وليست القضية صراعا بين المرأة والرجل ، فقد خلق الله الإنسان .. آدم من قبضة من تراب ونفخة من روح الله .. ثم خلق منه زوجه، فالمرأة جزء لايتجزأ من الرجل لاتستقيم حياة الرجل إلا به ، كما لا تستقيم حياة المرأة إلا مع الرجل أبا وزوجا وابنا .

وأضاف أن القضية ليست صراع بين المرأة والرجل أو حربا بل احتياج متبادل ورعاية متبادلة وتكامل ومودة ورحمة .. يستطيع الإنسان من خلالها أداء رسالته على هذه الأرض ذكر كان أو أنثى .. وإذا كان الحديث عن مصطلحات حقوق وواجبات المرأة والرجل والطفل ، أو عن تمكين المرأة وعن تنحيتها وغيرها من مصطلحات يجب أن تسترشد بالهدى الإلهى .. فالمرأة لم تخلق لتكون ندا للرجل ، ولا خصما له، بل هى منه وله . . وقد اقتضت حكمة الله أن يكون التكوين العضوى والنفسى للمرأة يحمل عناصر الجاذبية للرجل والعكس صحيح ، كل ذلك من أجل بناء أسرة قائمة على زواج شرعى يحقق التناسل واستمرار النوع واستمرار الحياة الأسرية لتربية الأبناء .

حق الشراكة

وحول دور المرأة فى الحياة الاجتماعية فى العصر الإسلامى أكدت الدكتورة عبلة محمد سلطان –جامعة القاهرة-:على أن الدين الإسلامى قد نهض بالدول الإسلامية إلى مركز الصدارة فى الشئون العالمية ، وكان له الفضل فى خلق أمة ودولة وتاريخ وحضارة وكان للإسلام الفضل فى رفع شأن المرأة ، واعترف بكرامتها الإنسانية فكفل لها أن تتمتع بحقوقها فى المجتمع الإسلامى وضمن لها المساواة والعدالة فى المعاملة .

وهكذا فإن تقدير المجتمع الإسلامى للمرأة أتاح لها حق الشراكة فى الارتقاء الحضارى وأصبح رقى اى مجتمع من المجتمعات يقاس بمدى تقدير ذلك المجتمع للمرأة ، فتمتعت المرأة بحريتها فى التعليم وإدارة شئونها المالية والعائلية وتحقق لها وعى سياسى وفكرى حتى أصبح لها دورا مميزا فى إدارة الأزمات ومواجهة مايطرأ على المجتمع من متغيرات أو سلبيات .

النهوض بالمرأة العاملة

ومن سوريا ، قدم الدكتور محمد الحسين الصطوف رئيس قسم الاقتصاد بجامعة تشرين باللاذقية -بحثا حول النهوض بالمرأة العاملة مؤكدا فيه على انه على الرغم من التحسن الظاهرى فى معدلات خروج المرأة إلى العمل على مستوى المنطقة العربية ، إلا أن ذلك التغيير يسير بمعدلات بطيئة ، ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة تأتى فى مقدمتها نظرتنا إلى المرأة العاملة باعتبارها عنصرا مكملا وليس عنصرا أساسيا وفاعلا ويزيد فى إحساس المرأة بالتفرقة بينها وبين الرجل فى مجال العمل عدم وعيها بحقوقها المكتسبة وكيفية المطالبة بها ، وبالتالى غياب دور النقابات المهنية فى مساعدتها على نيل حقوقها ، وتجاوز المشكلات المعوقة لانطلاق المرأة فى مجال العمل ، وهذا يتطلب تبنى استراتيجية عربية للنهوض بواقع المرأة فى مجال العمل والإنتاج من خلال الاهتمام بالدراسات والبحوث العالمية التى تتناول قضية المرأة ، وتدريب المرأة وإعدادها لشغل أية وظيفة مناسبة لقدرتها ومؤهلاتها وذلك للاستفادة من امكانياتها وطاقتها أفضل استفادة ممكنة ، ومساعدة المرأة على أن تملك حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بزواجها وعملها وسفرها .

قضية الميراث

وقد تعرض الدكتور محمد عبد الرحمن الضوينى-أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة القاهرة-لقضية على جانب كبير من الأهمية، وهى موقف الإسلام من حرمان بعض الأسر البنات من الميراث ، مؤكدا أن الدين الإسلامى حريص على نزع أسباب التنافر والتباغض بين أفراد الأسرة الواحدة ، سواء كانوا بنين أم بنات ، فأقام الأسرة على العدل وأمر رب الأسرة أن يعدل بين أبنائه فى حياته ذكورا وإناثا ، كما أمره أن لايحرم أحدهم من الميراث ، ليس هذا فحسب بل تكفل الله بتوزيع التركة بين الأبناء والبنات ، فجعل الذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن كان رب الأسرة لم ينجب سوى بنات ، فإن الله قد فرض لهن نصبا محددا حماية لهن من العصبيات وحرم الله سبحانه وتعالى الاعتداء على حدوده . . ورغم ذلك ، نجد من يقوم بحرمان البنات من الميراث .

صحة الأسرة

ومن جامعة القاهرة ، كان اهتمام الدكتورة أميمة كامل السلامونى أستاذ الصحة العامة – بالصحة الانجابية للمرأة وصحة الأسرة حيث أكدت على أن الاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة قد ينشأ من خلال مفهوم تنظيم الأسرة فى أواخر الخمسينيات ثم تطور هذا المفهوم فى العقد الأخير ليشمل خدمات أخرى متنوعة بالإضافة إلى خدمات تنظيم الأسرة .

وامتدت هذه الخدمات لتشمل النساء فى جميع الأعمار وليس سن الانجاب فقط . . وقد ناقشت فى هذا البحث الخلفيات التاريخية العالمية المتصلة بقضايا الصحة الإنجابية ، والأحوال الإسلامية فى الاهتمام بقضايا الصحة الإنجابية من خلال الاهتمام بمؤسسة الأسرة وضع التشريعات التى تكفل سعادة الأسرة واستمرارها فى أداء دورها التنموى للمجتمع وللبشرية ، حيث تعتبر الأسرة هى الوحدة التنموية الأولى فى المجتمع

المحمول والكمبيوتر . .

ومن الأبحاث الهامة التى أثارت كثيرا من الجدل ما أكدته الدكتورة منال محيى الدين إسماعيل–أستاذ الطب الشرعى والسموم بالقصر العينى– عن تأثير الموجات الكهرومغناطيسية على الإنسان وخاصة المرأة ، فالعالم يتعرض مؤخرا باستمرار إلى جرعات متزايدة من الموجات الكهرومغناطيسية التى تنبعث من الاتصالات الكهرومغناطيسية ومحطات الضغط العالى ومحطات تقوية شبكات المحمول وأجهزة الميكروويف وأجهزة العلاج بالأشعة الفوق البنفسجية ، والليزر وأجهزة الرادار والكمبيوتر والفيديو وأجهزة التليفون المحمول .. إلخ .

وهذه الترددات تؤثر تأثيرات سلبية على جميع أجهزة جسم الإنسان فقد تؤثر بطريقة أو بأخرى على بعض الخلايا مما يؤدى إلى تحويلها إلى خلايا سرطانية ، وبذلك تكون من المسببات لبعض الأمراض مثل سرطان الدم وأورام المخ وسرطان الثدى والمرئ والمعدة والقولون بالإضافة إلى سرطان الرئة .

والتعرض لتلك الموجات الكهرومغناطيسية قد يؤدى إلى نقص فى عدد خلايا الدم البيضاء وأيضا يؤدى إلى الشعور بالصداع والدوار والاجهاد وآلام العضلات واضطرابات فى دورة النوم الطبيعية .

ويظهر تأثير الموجات الكهرومغناطيسية على المرأة

■ لابد من تبنى استراتيجية عربية للنهوض بواقع المرأة

■ التميز بين المرأة والرجل فى مجال العمل .. سببه المرأة .. لماذا ؟

■ لايوجد فى الشريعة الإسلامية نص يحرم المرأة من حقها فى كرسى القضاء

وخاصة على القدرة الإنجابية لديها عن طريق اختلال النظام الهرمونى واضطراب الدورة الشهرية . . ومن الآثار السلبية للموجات الكهرومغناطيسية اضطراب هرمون الميلاتونين مما يؤدى إلى الشيخوخة المبكرة كما يعتقد أن لهذه الموجات أثرا كبيرا فى ظهور مرض الزهيمر وبعض الأمراض النفسية .

المرأة .. والمسكنات

وحول تأثير المسكنات على المرأة ، قدمت الدكتورة /زينب فهمى بكلية الصيدلة –جامعة القاهرة– بحثا ناقشت فيه الأسباب ودوافع الافراط فى استخدام المسكنات كما عرضت حلولا عملية لتقليل حجم هذه الظاهرة .. وذلك من خلال العودة للطبيعة والاهتمام بالصحة بصفة عامة وزيادة الوعى بأضرار المسكنات وعدم استخدامها إلا لضرورة حقيقية .

والإفراط فى استخدام المسكنات بمختلف أنواعها يؤثر على صحة الرجل والمرأة على السواء ولكن نظرا لتعدد الأدوار الاجتماعية والمهام اليومية الملقاة على عاتق النساء خاصة العاملات منهن . . نجد أن هذا السلوك أكثر شيوعا فى أوساط النساء من مختلف الأعمار ، تستخدم النساء المسكنات فى حالات غير الطمث لإزالة الآلام كما تستخدمها لعلاج الأمراض المصاحبة لبلوغ سن اليأس .

حيث يؤدى انخفاض مستوى هرمون الاستروجين إلى أعراض كثيرة مثل هشاشة العظام فتعانى السيدة من آلام المفاصل ، أو ارتفاع ضغط الدم مما يؤدى إلى صداع مزمن وتتناول السيدة المسكنات ظنا منها أن هذا هو علاج الأعراض التى تشكو منها .

لغة الأم . . وتنشئة الطفل

ومن جامعة الأزهر الشريف ، قدمت الدكتورة جيهان شعبان الأستاذة بقسم اللغة الإنجليزية – كلية الدراسات الإنسانية بحثا حول لغة الأم وأثرها على تنشئة الطفل .

وقد ارتكز البحث على الجانب اللغوى الذى يكتسبه الطفل من الأم ، فالطفل يولد وليس لديه معرفة بالقواعد الصوتية ، والدلالية والنحوية ولكن تكون لديه قدرة أو امكانية لتنظيم تجاربه بصورة معينة وتحديد أنواع من العلاقات لفهم وإنتاج رموز لغوية لها دلالاتها

فهو ينمو ويتعلم نتيجة تفاعل امكانياته الذاتية مع التجارب التى تتم معه ، فالأم عادة تبدأ بالحديث مع طفلها وهى تدرك أنه لن يرد عليها ولكنها تواصل الحديث معه بصورة مختلفة ومتشابكة فهى تخلط الحديث بالنظر عليه وحمله والابتسام . . والطفل يقوم فى كل مرة بتخزين هذه المعطيات ويبدأ فى تكوين مجموعات رمزية للأصوات التى يسمعها إلى أن يستطيع الكلام ، فيبدأ باسترجاع ما أمكنه من كلمات . . وهنا يبدأ دور متقدم جديد من الأم ، حيث تبدأ فى تعليمه كلمات معينة وتصحيح نطقه فيها .

فإذا كانت الأم مثقفة أو لديها قدر من التعليم والوعى ، فإنها ستعلم طفلها بطريق مباشر أو غير مباشر الكلمات الصحيحة بالنطق السليم وبالأسلوب السليم ، أما إذا كان العكس فإن الأمور ستكون سلبية بالتأكيد مع المجتمع ككل فيما بعد .

الاستنساخ . . بين الحلال والحرام

وحول قضية الاستنساخ فى ضوء القواعد الشرعية ، أكد الدكتور محمد رأفت عثمان – أستاذ الفقه المقارن– وعميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة:على أن قضية الاستنساخ قضية كبيرة وعمل معملى مبهريمكن أن يتخذ أربع صور ، الأولى أن تكون النواة الموضوعة بدلا من النواة المنزوعة من بويضة الأنثي هي نواة من خلية أنثى أخرى . . الثانية أن تكون النواة الموضوعة هي نواة من خلية الأنثى نفسها .. الثالثة أن تكون النواة الموضوعة هى نواة من خلية ذكر . . والرابعة أن يتم في المعمل تخصيب البويضة بالحيوان المنوى . .والصورة الأولي والثانية حرام شرعا . . أما الصورة الثالثة بأن تكون النواة المستجلبة مأخوذة من رجل ليس زوج هذه المرأة ولاشك في تحريم هذا العمل.

أما إذا كان من زوجها فالأمر يحتمل الجواز . . وعلينا التوقف حتي نري الحال الذي سيكون عليها المولود صحيا وسلوكيا .

أما الصورة الرابعة –والكلام هنا للدكتور رأفت عثمان– بأن يتم في المعمل تخصيب البويضة بالحيوان المنوي فاري ان نتريث بل نتوقف في الحكم للرجوع الي أساتذة الاجتماع والطب والقانون .

أما الاستنساخ في مجال النبات والحيوان فالمجال فيه متسع فكل مايؤدي إلى مصلحة الإنسان في هذا المجال فإنه مباح.

استئجار الأرحام والحكم الشرعي

كما تعرض الدكتور محمد رأفت عثمان لقضية أخرى جديدة مترتبة على التطور فى مجال بيولوجيا الإنجاب وهى قضية استئجار الرحم ، حيث أمكن تخصيب بويضة الزوجة بحيوان منوى لزوجها خارجيا فى المعمل ، وزرعها فى رحم امرأة أخرى بعد ذلك ، مما أثار التساؤل عن الحكم الشرعى لهذه القضية وحكم نسب

الولد فيها إذا كانت جائزة شرعا أم لا؟!!.

وقد تعرض البحث لهاتين القضيتين وانتهى إلى عدم جواز ذلك شرعا .

المرأة .. والقضاء

وعن مدى جواز تولى المرأة القضاء فى الشريعة الإسلامية ، قدم الدكتور البيومى محمد البيومى أستاذ القانون العام والشريعة الإسلامية ، نائب رئيس مجلس الدولة بحثا أكد فيه على أن المرأة قد أصبحت عالمة وأستاذة فى الجامعة وتعلمت كل ماتعلمه الرجل فى شتى الاختصاصات وحصلت على أعلى الدرجات وتولت القضاء كقاضية واقفة لا جالسة ، ولكن بقى فقط القضاء الجالس كالقضائيين العادى والإدارى .

وقد دعى إلى ضرورة إقامة التوازن بين المهمة الأساسية الأولى داخل الأسرة للمرأة ومهامها الأخرى فى المجتمع .

ومن ناحية أخرى قدمت الدكتورة نادرة محمود سالم مدرس التشريعات بالمعهد العالى للدراسات النوعية عدة أبحاث .

أوضحت أن هناك ثلاثة آراء فى الفقه الإسلامى فى موضوع صلاحية المرأة لولاية القضاء . . فالرأى الأول هو الرأى الغالب فى الفقه الإسلامى ، لا يجيز المرأة القضاء بحال ما وقد قال به الحنابلة والشيعة بالإجماع ، ومعظم المالكية والشافعية ..

والرأى الثانى على النقيض من الرأى الأول ، بمعنى أنه يجيز للمرأة ولاية القضاء بإطلاق ، أى فى كل الأمور .

وأما الرأى الثالث ، وهو الرأى السائد تقريبا فى المذهب الحنفى يجيز ولاية المرأة القضاء فى غير الحدود والقصاص أى فى "الأموال"

رأي علماء الشريعة الإسلامية

وحول رأى علماء الشريعة الإسلامية المعاصرون فى تولى المرأة منصب القضاء ، قال الدكتور طه الدسوقى -جامعة الأزهر أن المرأة تستطيع أن تكون أختا وأما للقاضى وأن تكون زوجة له تهيئ له من الأسباب فى كل حال مايحمله على أن يكون قاضيا ناجحا وحاكما عادلا لاتكاد العدالة أن تأخذه إلى أحضانها ويكاد هو لايستلذ الحياة بعيدا عن هذه الأحضان ولكنها لا تستطيع أن تكون قاضية .

وقد شرحت الدكتورة نادرة محمود سالم رأى بعض رجال القانون فى ولاية المرأة القضاء فهناك رأيين

الرأى الأول : ومثله الأساتذة عليه عبد الغنى المحامية بالنقض والمستشار عبد الرازق أحمد مصطفى نائب رئيس الاستئناف والمستشار محمد أبو على .

الرافضون لتولي المرأة منصب القضاء

فهم يرفضون تماما تقلد المرأة منصب القضاء مستندين إلى الاختلاف البيولوجي والطبيعي والنفسى والبدنى بين المرأة والرجل وظروف المجتمع الشرقى وتقاليده ومستندين أيضا لرأى جمهور فقهاء الفقه ومستندين أيضا إلى قضاء مجلس الدولة حينما قصر وظائف مجلس الدولة والقضاء على الرجال دون النساء .

وأما الرأى الثانى وتمثله الأستاذة الدكتورة /فوزية عبد الستار والأستاذ الدكتور/أحمد فتحى سرور وبعض رجال القانون منهم المستشار سمير صادق ، يؤيدون تقليد المرأة منصب القضاء الإدارى والمدنى ومجلس الدولة والأحوال الشخصية والأحداث .

وخلاصة الرأى الذى يمكن الاطمئنان إليه بعد استعراض رأى المؤيدين والمعارضين فى الشريعة والقانون هو أنه من الثابت فى تاريخ المرأة المسلمة أنها كانت تزاول على عهده صلى الله عليه وسلم كثيرا من الأعمال ، وهناك أحاديث صحيحة شاهدة على كل ذلك ، وفى عهد سيدنا عمر رضى الله عنه الذى ولى القضاء الحسبة فى سوق المدينة لامرأة اسمها "الشفاء" وكانت أحكامها نافذة على الرجال والنساء وكانت كما يقول بعض المفكرين المسلمين"**تحل الحلال وتحرم الحرام وتقيم العدالة وتمنع المخالفات**" .

عاطفية المرأة

أما عن مايقال عن عاطفية المرأة واحتمال تأثير هذه العاطفة فى عملها كقاضية وفى أحكامها قد ثبت عدم صحته من خلال الممارسة وأحيانا تكون المرأة اكثر حزما وقدرة على الحسم من الرجل .

ولا يوجد فى الشريعة الإسلامية نص يحرم المرأة من حقها فى كرسى القضاء ، ولكن هناك أكثر من اتجاه فى الفقه الإسلامى ، حيث الاتجاه الأول يمنع الاشتغال تماما والثانى يجيز المرأة أن تعمل فى القضاء والثالث فهو عن أبى حنيفة ويشير إلى جواز اعتلاء المرأة لكرسى القضاء فيما عدا الحدود والقصاص وهو جانب من التشريع الجنائى ، والحل الوسط فهو يحق للمرأة العمل فى محاكم القضاء الإدارى والمدنى ومجلس الدولة والأحوال الشخصية والأحداث .

توصيات هامة

وفى اليوم الثالث للمؤتمر ، انتهى المؤتمر إلى عدة توصيات طالبت بالقضاء على المعوقات التى تحول دون ممارسة المرأة لدورها وحصولها على كافة حقوقها كما حددتها شريعة الله وذلك بالقضاء على الأمية الهجائية والسياسية والاجتماعية للمرأة ، والحيلولة دون تسريحهن من التعليم الأساسى ، وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة ، وإتاحة الفرصة أمامها لتولى مواقع الإدارة العليا والقضاء بما يتفق وامكاناتها وبشكل عام تفعيل دور المرأة فى كل مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارة الاجتماعية .

وكذلك ضرورة إعادة صياغة التشريعات القانونية وقانون العقوبات وتمكينها بما يكفل حصول المرأة على كافة حقوقها الاجتماعية والقانونية .

إدارة الأزمات .. لمنع الكوارث فى المصانع والبيئة

إن إدارة الأزمات هدفها حماية العمال والمنشآت الاقتصادية والجمهور والبيئة من الكوارث الصناعية التى قد تنشأ عن تسرب غازات سامة أو الحرائق أو الانفجارات . . . وقد تعودنا فى الدول النامية المتخلفة أن ننتظر حتى تحدث الكارثة ثم نتهم الآخرين بأنهم سبب الكارثة ونعلق أخطائنا على شماعة القدر ولانحاول النظر إلى المشكلة بمنظور منظومى ..أى باعتبار المصنع موضوع الكارثة بمثابة منظومة تتكون من عدة عناصر متشابكة ونحاول إجراء تحليل لهذه المنظومة "system analysis" لاكتشاف أوجه الخلل فيها والتى أدت إلى هذه الكارثة ، وذلك برسم خريطة تفصيلية لأوجه الفشل فى داخل هذه المنظومة وتحديد شجرة العيوب والأخطاء فيها حتى يمكن تلافيها وعدم تكرارها ، بل إنه يجب عمل ذلك قبل أن تحدث مثل هذه الكارثة بل قبل تشغيل المصنع أى منذ التصميم واختيار الموقع . . وإذا لم نقتنع بذلك وننفذه أى "النظرة المنظومية" "system approach" وتحليل النظم "system analysis" فإن النتيجة هى المزيد من الكوارث والمزيد من التخلف .

■ **د . صلاح عدس**

النظرة المنظومية هى الطريقة العلمية الوحيدة للنظر إلى أى مشكلة ومحاولة حلها باعتبار أنه ليس هناك إطلاقا سبب وا د وراء أى مشكلة ، وإنما يجب النظر بعين الاعتبار إلى جميع عناصر المنظومة من مدخلات ومخرجات وعمليات داخلية ، أى أن النظرة المنظومية هى نظرة شمولية ضد النظرة الأحادية التى تعودنا عليها فى البلاد المتخلفة .

وإن أى منظومة لها مركز ولها أطراف ولها أهداف وإن حماية العمال والمصانع والبيئة يجب أن تكون هدفا له سياسة هى جزء من سياسة الإنتاج أى جزء من مهمة المدير الذى يكون بالتالى هو المسئول عن أى كارثة لأنه لم يتخذ الاحتياطات الواجبة لمنعها .. وكما أنه عند بدء التفكير فى أى مشروع يجب إجراء دراسة جدوى له فإنه يجب إجراء أيضا دراسة لتقييم المخاطر المحتملة وعمل تقييم بيئى لبيئة العمل داخل المصنع وأن نضع فى الاعتبار نواحى الصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة الخارجية من الملوثات الصناعية التى قد تنبعث من بيئة العمل الداخلية وتلوثها ثم تنتشر إلى الخارج حيث الجمهور والبيئة وهنا تنشأ الكوارث الصناعية التى قد نفشل فى مواجهتها عند حدوثها بينما كان فى الإمكان تلافيها وهذا مايؤكده علم إدارة الأزمات الذى يبدأ منذ التصميم واختيار الموقع الآمن المناسب وتزويد الآلات بوسائل الوقاية أى التصميم الآمن والتشغيل الآمن والتخزين الآمن واستيراد تكنولوجيا خفيفة التلوث أو نظيفة بيئيا وصحيا وخانية من المخاطر ومزودة بمواصفات واحتياطات السلامة والصحة المهنية والبيئية.

أى أن علم"إدارة الأزمات" يبدأ منذ اختيار المشاريع الصناعية أى قبل التشغيل وهنا نحب أن نؤكد أن تكاليف احتياطات الأمن الصناعى والبيئة ليست عبئا زائدا أو تكاليف لاجدوى منها حسب دراسات التكاليف والعائد "benefit costs study" وإنما هى دائما ذات مردود أكيد فى زيادة الإنتاج ويعكس أى زيادة أخرى فى التكاليف والتى دائما تكون على حساب الربحية ، والسبب هو أنه بدون احتياطات الأمن الصناعى قد تحترق المنشأة نفسها ويضيع رأس المال كله . .

وبناء على ذلك فإن إدارة الأزمات تتطلب أن يكون هناك"خطط قبل الأزمة" وأثناء الأزمة وبعد الأزمة ، وأن يكون هناك خطط بديلة باستمرار .

وإن تشغيل المصنع يقتضى باستمرار عمل تقييم لأداء العمال لاكتشاف شجرة الأخطاء وتحديد خريطة تفصيلية لأوجه الفشل من أجل تطوير وتحسين الأداء وهذا بالضبط مايجب عمله بالنسبة للأمن الصناعى وهذا التقييم لاكتشاف جذور المشكلة ومواجهتها قبل أن تقع هو جوهر مايسمى بتحليل النظم "system analy-sis"وهو جوهر إدارة الأزمات. "crisis management" إذ يجب عمل قاعدة بيانات أى "data base" للمواد والعمليات الصناعية ومخاطرها المحتملة لمحاولة التقليل منها باستخدام كافة الشروط الفنية والإجراءات للتحكم والوقاية ، والصيانة المستمرة للآلات ، وتدريب العمال على الاستخدام الآمن والتخزين الآمن والتشغيل الآمن والتداول الآمن للمواد الأولية والوسطية والمنتج النهائى والنفايات ، والتخلص من النفايات الخطرة بالمعالجة والتدوير ، كما أن المواد الوسطية لايجب إكثار إنتاجها أو إكثار تخزينها إذا كانت خطرة

أما خطة ما **قبل الأزمة** فهدفها منع حدوث الكارثة وهى تقتضى تنظيم مجموعات عمل وتحديد واجبات على أفراد معينين والاتصال بمركز المطافئ ومركز الإسعاف ومركز الشرطة والإدارة المحلية والصحافة والإعلام للتنسيق معهم وتحديد دور كل منهم وأوجه التعاون وذلك لأن منظومة المصنع هى جزء من منظومة المجتمع ككل. ويجب وضع خطة تفصيلية لإدارة الأزمة قبل وقوعها وعمل بروفة حية لها وإشراك الجمهور فيها إذا كان تأثيرها سيكون خطرا على البيئة الخارجية مع إعلامهم عن طريق الصحافة والإعلام بأن ذلك هو مجرد بروفة وليست حقيقة حتى لاتحدث اضطرابات .

أما **"الخطة أثناء الأزمة"** فهدفها تقليل الخسائر وذلك بالإسعاف والإطفاء والإنقاذ والإخلاء السريع ومايتطلبه من وجود منافذ للهروب ذات اشتراطات خاصة وواجب التدريب على ذلك مسبقا .

أما "خطة مابعد الأزمة" فهدفها التعلم وتحليل النظم وتحديد خريطة الفشل التفصيلية وشجرة الأخطاء والعيوب" لتلافيها وعدم تكرارها تجنبا لمثل هذه الحوادث أو غيرها .

كانت هذه نبذة سريعة عن إدارة الأزمات من خلال تحليل النظم والنظرة المنظومية وإذا لم نفهم ذلك ولم نطبقه فإن النتيجة هى كما سبق أن قلنا المزيد من التخلف والمزيد من الكوارث.



سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: برين عبد الرحمن

هل تشترط نظم التأمين الاجتماعى عجز الزوج عن الكسب كى يستحق فى معاش زوجته ؟

يثور الجدل حول مدى دستورية الشرط المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعى والذى يقضى بعدم استحقاق الزوج فى معاش زوجته ما لم يثبت عجزه عن الكسب ، بينما تستحق الزوجة فى معاش زوجها دون اشتراط عجزها عن الكسب بل وأكثر من ذلك يكون من حقها أن تجمع بين المعاش المستحق لها عن زوجها وبين دخلها أو المعاش المستحق لها عن مدة عملها بلا حدود ، ومدى اتفاق هذا الشرط مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبدأ المساواة .

فالمادة ١٠٥ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تحدد شروط استحقاق الأرملة فى المعاش ،تخالف الشروط المطلوبة لاستحقاق الزوج وفقا للآتى :

تنص المادة ١٠٥ على أن " يشترط لاستحقاق الأرملة أو المطلقة أن يكون الزواج موثقا أو ثابتا بحكم قضائى نهائى بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج ولوزير التأمينات بقرار يصدره تحديد مستندات أخرى لإثبات الزواج فى بعض الحالات التى يتعذر فيها الأثبات بالوسائل سالفة الذكر .

كما يشترط بالنسبة للأرملة أن يكون عقد الزواج أو التصادق على الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليه أو صاحب المعاش سن الستين ، ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :

١- حالة الأرملة التى كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد طلقها قبل بلوغه سن الستين ثم عقد عليها بعد هذه السن .

٢- حالة الزواج بعد سن الستين بشرط ألا يكون للمؤمن عليه أو صاحب المعاش زوجة أخرى أو مطلقة مستحقة طلقها رغم إرادتها بعد بلوغه سن الستين وكانت لا تزال على قيد الحياة.

٣- حالات الزواج التى تمت قبل العمل بهذا ..... "

وتنص المادة ١٠٦ على أن " يشترط لاستحقاق الزوج ما يأتى :

١- أن يكون عقد الزواج موثقا

٢- أن يكون عاجزا عن الكسب وفقا للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن يؤيد ذلك بقرار من الهيئة العامة للتأمين الصحى .

٣- أن يكون الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين "

ويستفاد من النصين السالف ذكرهما الآتى:

١- اشترط القانون لاستحقاق أى من الزوجين فى معاش الآخر أن يكون الزواج موثقا ثم أورد على هذا الشرط بعض الاستثناءات لصالح الزوجة دون الزوج ، وفيما يلى بيانها :

أ- أجاز للزوجة المتزوجة عرفيا إثبات الزواج بحكم قضائى نهائى .

ب- أجاز لوزير التأمينات تحديد مستندات أخرى تمكن الزوجة من إثبات الزواج العرفى إذا تعذر عليهاإثباته بوثيقة رسمية أو بحكم ، وقد أصدرت وزيرة التأمينات منشورا يجيز إثبات الزواج العرفى بموجب إعلام الوراثة الشرعى فى بعض الحالات .

٢- اشترط القانون لاستحقاق أى من الزوجين فى معاش الآخر أن يتم زواج المستحق بالزوج المتوفى قبل بلوغ الأخير سن الستين ، ثم أورد القانون على هذا الشرط بعض الاستثناءات خص بها الزوجة دون الزوج وفيما يلى بيانها :

أ- حالة الأرملة التى طلقها المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل بلوغه سن الستين ثم أعاد العقد عليها بعد بلوغه هذه السن .

ب- حالة الزوجة التى تزوجها المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد بلوغه سن الستين ولم يكن له زوجة أخرى أو مطلقة مستحقة فى المعاش عند وفاته .

جـ- حالة الزوجة التى تزوجها المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى قرر حرمان الزوجة التى تزوجت المنتفع بعد سن الستين رعاية بالحق المكتسب .

وبذلك فإن أحكام القانون لم تقتصر على شروط استحقاق الزوج فى معاش زوجته بإضافة شرط " العجز عن الكسب " وإنما أجازت للزوجة التحلل من شرطى التوثيق والزواج من المنتفع لبلوغه سن الستين فى بعض الحالات وقصرت ذلك على الزوجة دون الزوج وذلك رعاية بالزوجة باعتبارها الطرف الضعيف فى العلاقة الزوجية ولتوفير الحماية المناسبة للأمومة.

قانون التأمين الاجتماعى والشريعة الإسلامية

يثور الخلاف حول الاشتراكات التى استقطعت من أجر الزوجة ومدى تعلق حق الزوج بها إذا لم يكن عاجزا عن الكسب ولم تتوافر له بذلك شروط استحقاق المعاش ، فيذهب رأى إلى تعلق حق الزوج فى هذه الاشتراكات ، ويذهب رأى آخر عكس ذلك وكلا الرأيين يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية ويعتقد أن الرأى الآخر يخالف أحكام الشريعة الإسلامية والحقيقة أن كلا من الرأيين يجد له سندا فى الفقه الإسلامى ، وأود أن نفرق فى هذا الصدد بين أحكام الشريعة الإسلامية وهى الأحكام الأصولية المنصوص عليها فى القرآن الكريم والسنة النبوية ، وبين آراء واجتهادات الفقهاء فى استنباط الأحكام الشرعية من المصادر الأصلية أى من القرآن الكريم والسنة النبوية وهو ما يطلق عليه الفقه الإسلامى .

فالمجتهدون الذين يذهبون إلى تعلق حق الزوج فى الاشتراكات المستقطعة من أجر الزوجة ينظرون إلى هذه الاشتراكات باعتبار أنها تركة ويجدون سندهم فى ذلك أحكام المواريث فى الشريعة الإسلامية " أما الرأى الذى يؤيد شرط العجز عن الكسب المنصوص عليه بالقانون فيجد سنده فى أحكام النفقات فى الشريعة الإسلامية والتى تشترط العجز عن الكسب لاستحقاق النفقة بين

الأقارب ، ولا تشترط ذلك فى نفقة الزوج على زوجته كما تعتبر النفقة واجبة على الزوج دون الزوجة وفيما يلى بيان النتائج التى تترتب على الأخذ بأى من الرأيين :

الاشتراكات تدخل في أموال التركة ويتعلق بها حق الزوج بوصفه من الورثة الشرعيين

عرف الفقهاء التركة بأنها كل ما يخلفه الشخص من أموال بعد وفاته ويتعلق بالتركة ثلاثة حقوق تسبق حق الورثة حسب الأولوية الآتية :

– حق المتوفى أن يكفن ويدفن من أموال تركته

– حقوق الدائنين.

– الوصايا التى لا تزيد عن ثلث عن التركة.

– ثم يأتى حق الورثة فى المرتبة الرابعة بعد استيفاء الحقوق السابقة ودخول الاشتراكات المستقطعة من أجر الزوجة فى الضمان العام باعتبارها جزءا من التركة إنما يكون بقدر الاشتراكات التى اقتطعت من أجرها وتعلق حق الزوج بهذه الاشتراكات باعتباره وارثا يقتضى إعادة النظر فى الأحكام الآتية لتعارضها مع أحكام المواريث فى الشريعة الإسلامية .

وفيما يلى بيان هذه الأحكام :

١– حكم المادة ١٤٤ فيما يقضى به عدم جواز الحجز على الحقوق التأمينية إلا بالنسبة لديون النفقة وديون الصندوق فقط وفى حدود ربع المستحقات حيث إن هذا الحكم يحول دون خصم الديون المستحقة لصاحب العمل من الحقوق التأمينية رغم مساهمته فى الاشتراكات بنسبة تعادل ١٥٠ ٪ من حصة العامل ورغم أن حقه فى التركة كدائن يسبق حق الورثة .

٢– الشروط والأحكام المنصوص عليها بأحكام الباب التاسع والجدول رقم ٣ المرفق بالقانون تفرق بين الذكور والإناث من الأولاد والإخوة والأخوات إذ تشترط العجز عن الكسب فى الذكور وتعفى الإناث من هذا الشرط كما أنها تسوى بينهم فى الأنصبة ولا تفرق بين الأخوة والأخوات الأشقاء والأخوة والأخوات من الأب والأخوة والأخوات من الأم بالإضافة إلى أنها تحدد الأنصبة بطريقة مخالفة لأحكام الميراث وتورث الإخوة والأخوات مع الأب وفى كل ذلك مخالفة لأحكام الميراث فى الشريعة الإسلامية كما أنها تجيز توريث المعاش مع اختلاف الديانة .

٣– المادة ١٢٤ تقضى بصرف إعانة لأسرة المفقود أثناء غيابه تساوى معاش الوفاة وتوزع على المستحقين بنسب الأنصبة فى المعاش وفى ذلك مخالفة لأحكام الميراث التى تقضى باعتبار المفقود حيا يرث فى غيره ولا يورث عنه طالما لم يصدر حكم بوفاته ومن مقتضى ذلك تبديد د الاشتراكات التى استقطعت من أجر المؤمن عليه قبل أن تثبت وفاته وأيلولتها لغير الورثة الشرعيين .

٤– القواعد والأحكام التى تحظر الجمع بين المعاشات أو بين الدخل والمعاش وتلك التى تضع حدودا للجمع بين هذه الحقوق تحول دون انتفاع الورثة بكامل الاشتراكات التى استقطعت من أجر المورث أو بجزء منها حسب الأحوال

المعاش يؤول لمن كان المؤمن عليه يعولهم باعتباره نفقة

يقول أنصار الرأى المؤيد لاشتراط استحقاق الزوج فى معاش زوجته أن يكون عاجزا عن الكسب أنه من المتفق عليه فى القانون المقارن للتأمين الاجتماعى على المستوى الدولى أنه فى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يؤول المعاش إلى الإفراد الذين كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش يعولهم ويلتزم قانونا بالإنفاق عليهم شرعا قبل وفاته .

وتختلف دائرة المستحقين فى المعاش من نظام لآخر حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى كل بلد ، فقد تقتصر دائرة المستحقين على الأزواج والأولاد والأبوين ، وقد تتسع لتضم الإخوة والأخوات ، وقد تتسع أكثر فتضم الأحفاد والأجداد ، وقد تضم فى بعض النظم المعالين من غير الأقارب الذين يقضى نظام الدولة بالتزام المؤمن عليه بالإنفاق عليهم شرعا حال حياته .

ويقول أنصار هذا الرأى إن نظام التأمين الاجتماعى أصبح من الحقوق الأساسية شأنه شأن حق العمل حيث تلتزم الدول بتوفير فرصة العمل لكل قادر عليه ، وضمان المعاش لكل عاجز عن الكسب وقد جاء النص على ذلك فى المواثيق الدولية. وبمقارنة أحكام القانون المقارن فى النظم الغربية والولايات المتحدة ومنها على سبيل المثال النظم المطبقة فى ألمانيا ، وفرنسا ، وإنجلترا ، ويوغوسلافيا وروسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية بالنظم المطبقة فى العالم العربى نجد أن المعاش فى كل من النظم الغربية والنظم المطبقة فى العالم العربى لا يؤول إلا لمن كان المؤمن عليه يعولهم حال حياته ، ومن أهم شروط الإعالة أن يكون مستحق المعاش عاجزا عن الكسب .

والخلاف بيننا وبين النظم الغربية أن شرط العجز عن الكسب يفترض فى الإناث كالبنات والأخوات لأن أحكام النفقة فى الشريعة الإسلامية تعتبر الأنوثة فى حكم العجز عن الكسب وبذلك تستحق البنت أو الأخت فى المعاش حتى تتزوج وتنتقل إعالتها للزوج أما الزوجة فيفترض أن الزوج هو الملزم باعالتها وهى غير ملزمة بإعالته بصرف النظر عن يسارها أو حاجاتها ، لذلك جاءت أحكام الاتفاقية العربية بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية خالية من النص على ذكر الزوج بين المستحقين فى المعاش ونصت على استحقاق الزوجة فى المعاش حتى تتزوج وقد ذهبت معظم التشريعات التأمينية فى الدول العربية إلى إدخال الزوج بين المستحقين فى المعاش على سبيل الاستثناء واشترطت لاستحقاقه فى المعاش أن يكون عاجزا عن الكسب .

أما التشريعات التأمينية المطبقة فى دول الغرب وأمريكا فلم تفرق بين الأبناء والبنات كما لم يفرق بين الزوج والزوجة واشترط فى المستحق أن يكون عاجزا عن الكسب طالما بلغ سن العمل ولم يدخل فى فئة الشيوخ ، أما فئة الشيوخ والأطفال دون سن العمل فجميع التشريعات التأمينية تعتبرهم فى حكم العاجزين عن الكسب وعلى ذلك فإن إعفاء الزوجة من شرط العجز عن الكسب ورد على سبيل الاستثناء وأن المطالبة بالتسوية بين الزوجين تقتضى اشتراط العجز عن الكسب بالنسبة للزوجة وليس إلغاءه بالنسبة للزوج

كما أن إعفاء البنت من شرط العجز عن الكسب ورد على سبيل الاستثناء وأن المطالبة بين التسوية بين الأبناء والبنات وكذا الأخوة والأخوات يقضى اشتراط العجز عن الكسب بالنسبة للإناث وليس إلغاءه بالنسبة للذكور والقول بغير ذلك يعنى انحراف نظام التأمين الاجتماعى عن تحقيق الهدف الذى يسعى لتحقيقه وفقا لما تقضى به أحكام الدستور باعتبار أن المعاش يمثل التزام الدولة بضمان دخل لكل عاجز ولكل شيخ ولكل يتيم ولكل أرملة ولكل محتاج ليس له عائل باعتبار أن الدولة عائل لكل محتاج لا تمكنه ظروفه من مزاولة أى عمل أو مهنة بتكسب منها .

هذا والقول يتعلق بحق الزوج فى الاشتراكات المقتطعة من أجر زوجته مردود عليه بأن المعاش يستحق فى حالة وفاة المؤمن عليه ولو لم يشترك أو يؤدى أى اشتراكات فى النظام بمجرد قيام علاقة العمل بينه وبين صاحب العمل ويربط بحد أدنى ٦٥ ٪ من الأجر بمعنى أن المعاش يربط على أساس مدة افتراضية لا تقل عن ٢٩ سنة وثلاثة شهور وأن الدولة أصبحت حاليا تتحمل ما يقرب من ٧٠ ٪ من تكاليف المعاش ممثلة فى الزيادات والإعانات والفرق بين القيمة الفعلية للمعاش والحد الأدنى

التأمينات الاجتماعية بعد ربع قرن

• نماذج صارخة تتطلب إعادة النظر فى أسلوب توزيع المعاش

• طابور من النساء الأرامل مازلن محرومات من معاش أزواجهن

كما قلنا دائما فإنه من أعظم المكاسب التى تحققت للمواطن المصرى فى العصر الحديث نظام التأمينات الاجتماعية التى تعتبر إحدى الصور الحضارية بما توفره من رعاية اجتماعية لكل الأسرة ولكل المجتمع مساهمة فى تحقيق السلام الاجتماعى والأمن الاقتصادى . . لكن الأنظمة تحتاج دائما إلى التطوير والتعديل نتيجة للتفاعل والاحتكاك المستمر بينها وبين المواطنين لمعالجة مايطرأ من مشاكل فنية وتطبيقية أو تطوير أسلوب أداء الخدمة . وبمعنى آخر فإن مايتكشف من مشكلات أو سلبيات لاينقص من قدر النظام ولكنها سنة التطور التى تفرض المتغيرات الجديدة دائما والتى يجب أن تتناسب مع الزمن الذى وصلت إليه ، ومن هذا المنطلق فقد سبق أن نشرنا فى عدة تحقيقات آمال وطموحات ومطالب المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات من التعديلات المقترحة لنظام التأمين الاجتماعى ونوالى اليوم نشر بعض المطالب والمقترحات الأخرى فى هذا التحقيق .

تحقيق : **عبده مصطفى**

يقول عبد الحميد أبو زيد الخبير التأمينى: هناك مفارقات غريبة فى نظام توزيع المعاش على الورثة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى .. فالقانون المذكور يقرر توزيع المعاش فى حال وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش على الأرملة أو الأرامل والأبناء والوالد أو الوالدين ، فإذا لم يوجد الوالد أو الوالدين تم توزيع المعاش بواقع نصف المعاش للأرملة والنصف الآخر لكل الأولاد والبنات مهما بلغ عددهم .

هذا الوضع يمكن أن يكون معقولا إذا كانت الأرملة هى نفسها أم الأولاد القصر أو المستحقين .. أى أن الرجل قبل وفاته لم يتزوج غير واحدة ولكن الحال يختلف تماما إذا كان المؤمن عليه قبل وفاته قد تزوج بأكثر من زوجة وترك أولادا قصر غير أشقاء مستحقين فى معاشه . فمثلا إذا كان قد ترك ثلاثة أرامل مستحقين واثنى عشر من الأولاد والبنات المستحقين أيضا يتم توزيع المعاش بواقع سدس لكل أرملة وواحد على أربعة وعشرين لكل من الأولاد .

فإذا كان المعاش المورث ٤٨٠ جنيها حصلت كل أرملة على ٨٠ جنيها وحصل كل من الأبناء على ٢٠ جنيها فإذا توفيت أرملة وبقيت واحدة استحقت بمفردها معاشا قدره ٢٤٠ جنيها وظل معاش الابن أو الابنة ٢٠ جنيها كما هو دون زيادة.

ويضيف قائلا: هناك واقعة أخرى مؤمن عليه توفى وترك أرملة واحدة على ذمته وطفلة صغيرة وستة أبناء من زوجتين أخريين مستحقين فى المعاش .

الحالة اذن تصبح أرملة واحدة و٧ أبناء مستحقين .. ووفقا لنظام توزيع المعاش حصلت الأرملة على نصف المعاش والأولاد على النصف الآخر فإذا كان معاشه المراد توزيعه ٢٦٠٠٠.٥٠٠ جنيه تم توزيعه كما يلى:

نصف المعاش للأرملة ٢٦٠٠٠.٥٠٠/٢=١٣٠٠.٢٥٠ جنيها

نصف المعاش للأولاد المستحقين والبالغ عددهم ٧فيكون نصيب كل منهم ١٣٠٠.٢٥٠/٧=٣٥.٧٣لكل منهم .

قامت الأرملة بصرف نصيبها ونصيب ابنتها الطفلة من المعاش فحصلت على معاش قدره ١٣٠٠.٢٥٠+٣٥.٧٣=٢٨٥.٨٦ جنيها

قامت ابنة من الزوجة الثانية بصرف مستحقاتها ومستحقات شقيقاتها الأربع من المعاش فبلغ مجموع معاش الأبناء الخمسة ٣٥.٧٣×٥=١٧٨.٦٥ جنيها

توجهت الابنة السابعة وهى من الزوجة الثالثة لصرف معاشها عن والدها ففوجئت بأن المعاش هو٣٥.٧٣ جنيها فقط.

يحدث هذا فى الوقت الذى يكون فيه الأولاد والبنات القصر أو غير المتزوجات فى أمس الحاجة إلى المعاش بينما يكون من حق الأرملة أن تجمع بين معاشها عن زوجها ومعاشها عن نفسها أو دخلها من العمل بالكامل وبدون حدود بينما لا يتيسر الجمع عادة للأولاد إلا فى المعاشات المستحقة عن والديهم ، كما لايجوز لهم الجمع بين الدخل من العمل والمعاش إلا فى حدود نصيبهم من المعاش فقط أو مائة جنيه أيهما أكبر .

وقد طالب البعض بإعادة النظر وتخفيض نصيب الأرملة من معاش زوجها فى حال وجود أكثر من ولد إلى الثلث كما هو الحال فى حال وجود الوالدين أو أحدهما فإذا انتهى استحقاق الوالدين آل نصيبهم وهو سدس المعاش إلى الأولاد جميعا وليس إلى الأرملة التى يكفى لها ثلث المعاش أو تحديد نصيب الأرملة بـ ربع

المعاش ، وثلاثة أرباع المعاش يتم توزيعه على المستحقين من الأولاد بالإضافة إلى الوالد أو الوالدين فى حال وجودهم .

وهناك رأى ثالث يطالب باعتبار الأرمل مثل الأولاد فى النصيب من المعاش فإذا انتهى استحقاق الأولاد والبنات تستحق الأرملة ثلاثة أرباع المعاش بمفردها وهو نصيبها الحالى فى التوزيع فى حال عدم وجود مستحقين آخرين .

الحرمان . . بعد سن الستين

ننتقل الآن إلى قضية أخرى تتعلق بأعداد كبيرة من النساء الأرامل التى حرمت معاش زوجها لأنها تزوجته بعد سن الستين وكان سنها وقت الزواج دون الأربعين سنة .

وتفاصيل القضية أن المادة ١٠٥ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ كانت تشترط لاستحقاق الزوجة التى تزوجت صاحب المعاش بعد سن الستين **فى معاش زوجها توافر شرطين:**

-ألا يقل سنها عن ٤٠ سنة وقت عقد الزوج(بحجة تناسب السن!!!)

-ألا يكون له زوجة أو مطلقة أخرى مستحقة فى المعاش(بحجة عدم الإضرار بالزوجة الأخرى).

ونتيجة لشكاوى العديد من هؤلاء الأرامل وإثارة الموضوع فى أجهزة الإعلام ومجلس الشعب خاصة وأن الأوضاع الاجتماعية فى مصر وبالذات فى المناطق الريفية والبدوية لاتقيم وزنا لتناسب السن مما أدى إلى وجود كم كبير من الأرامل المحرومة من معاش زوجها فقد تم تعديل المادة المذكورة بالقانون رقم ١٢ سنة ٢٠٠٠ **والذى تم بموجبه إلغاء شرط السن ولكن مع بقاء استمرار شرط عدم وجود زوجة أخرى أو مطلقة مستحقة فى المعاش يكون قد طلقها بعد بلوغه سن الستين.**

بصدور هذا التعديل استبشرت هذه الفئة خيرا ولكنها فوجئت بأن التعديل يسرى على الحالات التى تحدث اعتبارا من تاريخ صدوره فى ١٦/٥/٢٠٠٠ أى يجب أن يكون تاريخ الوفاة لصاحب المعاش لاحقا على تاريخ العمل بالتعديل الجديد .

أما الوضع بالنسبة للحالات القديمة والتى كانت شكاواها وصرخاتها هى السبب فى التعديل فلم يشملها القرار فهل كانت شكواهم من أجل أن يستفيد الجيل الثانى من هذه الحالات فقط ويستمر حرمان أصحاب الشكوى من المزايا التى تحققت نتيجة تحركهم ومطالبتهم باقرار حقوقهم المعاشية ؟ سؤال مازال بحاجة إلى منطق!!.

فى ختام هذا التحقيق نود الإشارة إلى أنه وإن كان نظام التأمين الاجتماعى يهدف فى المقام الأول إلى حماية الفئات الضعيفة فى المجتمع فإنه فى تقديرنا أن الأرملة التى حرمت من معاش زوجها لصغر سنها أو الشيخ الكبير الذى حرم من معاش زوجته فى أيامه الأخيرة وكذلك الابنة التى تعيش على نصيبا من معاش والدها البالغ أكثر من خمسمائة جنيه تعيش بمبلغ ٣٥ جنيها فقط ، كل هذه الفئات الضعيفة بحاجة إلى إعادة نظر عند بحث التعديلات المنتظرة فى قوانين التأمين الاجتماعى .

تحديث الدولة المصرية يبدأ بالمواطن المصرى

"بقية"

حيث تفرض علينا هذه الحقيقة الاهتمام بالشباب اهتماما خاصا ليس فقط من أجل توفير فرص العمل لهم ، بل تدريبهم على تولى المواقع القيادية سياسيا ، واقتصاديا واجتماعيا.

تحديث الإنسان

وتقول د.سوزان أبو رية أستاذ بكلية الآداب جامعة حلوان:

إن المقصود بالتحديث هو المقابل الفكرى لكلمة التنمية . .فالتحديث . . عملية طويلة المدى ، شاملة ، وواقعية ، ومركبة إنه يتعلق بسبل وطرق التفكير .

ومن هنا فهو يشمل التعليم بكل مراحله وأنواعه ، كما يشمل البحث العلمى"النظرى والتطبيقى".

وقبل الحديث عن "مشروع تحديث الدولة المصرية" لابد من الحديث عن عملية"تحديث الإنسان" فالتحديث يبدأ من الإنسان ، وينتهى عند الإنسان ، فهو المعلم والمتعلم ، العامل وصاحب العمل ، الرئيس والمرءوس .

إن مايهمنا هو "تحديث الإنسان" فهو الذى يدرك معنى التحضر ، والتغيير ، ويتوفر لديه الاستعداد النفسى والعقلى ، والتكيف مع العصر ، ويكون أكثر انفتاحا على الأفكار الجديدة .

وتؤكد د.سوزان أبو رية على أن عملية التنشئة الاجتماعية لها دور كبير فى إحداث عمليات التحديث والتغيير والتقدم فى المجتمع .

إن التنشئة الاجتماعية ، تهتم بالآليات ، والوسائل التى يتم خلالها توجيه المجتمع والأفراد التى تبنى نظاما ، وقيما ، وعادات تلازم الفرد طوال حياته ، وتعمل على صياغة سلوكه .

ولتفعيل دور الإنسان المصرى وتحديثه ، لابد من الاهتمام بمنظومة التربية والتنشئة الاجتماعية فى الأسرة ، وتعديل نظام التعليم والتدريب وتحديث مؤسسات وآليات الإعلام ، حتى يستطيع مواكبة ثورة الاتصالات ، وأن يؤهل أفراد المجتمع للتفاعل مع الحديث والجديد فى العلم والمعلومات .

وتحديث الإنسان المصرى يبدأ من الطفولة نظرا لما تحدثه هذه المرحلة من تأثير كبير فى بناء شخصية الفرد وخلق العوامل الإيجابية والمبادرة لديه ، حتى نصل إلى مرحلة التغيير الكامل ، ومفتاح التغيير هو تغيير برامج تعليم الصغار ، لتصحيح الوضع ، وتغيير عقول الكبار ، لكى تصبح عقولا حديثة ، عن طريق التدريب ، ولابد أن نعمل فى الأمرين معا .

إن التحديث والتغيير مرتبطان بتأصيل مفهوم الانتماء للوطن ، وقضاياه كما أنه مرتبط بالإيمان بحتمية التغيير .

انتصار سليمان



أضواء على..

جدول أعمال الدورة ٨٩ لمؤتمر العمل الدولى

من المقرر أن تعقد الدورة ٨٩ لمؤتمر العمل الدولى فى جنيف وذلك خلال الفترة مابين الثلاثاء ٥ إلى الخميس ٢١ يونيو ٢٠٠١.

يتضمن جدول أعمال الدورة مايلي:

المواضيع المطروحة تلقائيا:

أولا: أ -تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام.

ب- متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل.

ثانيا: الخطة والموازنة

ثالثا: معلومات وتقارير تطبيق الاتفاقيات والتوصيات

المواضيع المطروحة علي جدول الأعمال من قبل المؤتمر أو من قبل مجلس الإدارة

رابعا: السلامة والصحة فى قطاع الزراعة(مناقشة عامة).

خامسا: تنمية التعاونيات (مناقشة أولى).

سادسا: الضمان الاجتماعي- قضايا- تحديات وآفاق (مناقشة عامة).

(ب) معلومات حول جدول الأعمال:

أولا:(أ) تقريرا رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام

ستبدأ مناقشة التقارير السالفة الذكر فى الجلسة العامة وذلك يوم الاثنين الموافق ١١ يونيو سيقوم رئيس مجلس الإدارة بعرض تقرير على المؤتمر حول أعمال المجلس خلال العام الماضى.

وينظر المؤتمر أيضا فى التقرير الذى يقدمه المدير العام لمكتب العمل الدولى وفقا للفقرتين (١، ٢) من المادة (١٢) من نظام العمل بالمؤتمر، يتدارس التقرير كيف يمكن أن يصبح العمل اللائق حقيقة وطنية فى ظل عولمة الاقتصاد.

بالنسبة لمناقشة هذه التقارير تجدر الإشارة إلى أن مجموعة العمل بشأن الخطة وهيكل منظمة العمل الدولية والتى شكلها مجلس الإدارة قد أصدرت عددا من المبادئ عام ١٩٦٧ مع إبداء الرغبة فى تضمينها للمذكرة الحوصلة هذه المبادئ المنصوص عليها فى الفقرات من ٥٤ إلى ٥٨ من التقرير الرابع لمجموعة العمل وهى:

٥٤-إن حرية الكلمة هى جوهر كيان منظمة العمل الدولية حيث ينص إعلان فيلادلفيا على أن حرية التعبير والتنظيم شرط أساسى للتقدم المنشود، فهى تعتبر إذا حرية الكلمة هى جوهر كيان منظمة العمل الدولية كما ينص إعلان فيلادلفيا على أن: "**حرية التعبير والتنظيم شرط أساسى للتقدم المنشود**"فهى تعتبر إذا حرية الكلمة بمثابة الملازمة لحرية التجمع فى إطار مختلف المبادئ الأساسية التى ترتكز عليها منظمة العمل الدولية، لايوجد فى منظمة العمل الدولية أية حصانة تجاه الانتقادات مهما كانت الجهات الموجهة إليها سواء كانت :حكومات أو أصحاب عمل، أو عمال.

٥٥- تتضمن حرية الكلمة حرية الرد، على الذى ينتقد أن ينتظر أن تقوم الجهات المنتقدة بالدفاع عن وجهة نظرها وسلوكها وعليه أن يكون جاهزا لقبول انتقادات مماثلة تجاه وجهات نظره وسلوكه الشخصى.

٥٦-ان الأهداف الأساسية لمنظمة العمل الدولية كما عرفها الدستور واتفاقية فيلادلفيا تتضمن إطارا واسعا من المفاهيم -خاصة العدالة الاجتماعية كعنصر ساهم فى السلام الدائم والحق لكل إنسان بغض النظر عن الجنس واللون والدين، فى مواصلة التقدم المادى والتنمية الفكرية فى كنف الحرية والكرامة والأمن الاقتصادى مع تكافؤ الفرص- النقاش داخل منظمة العمل الدولية لايمكن أن يكون ضيق الحدود، تقع على عاتق منظمة العمل الدولية مسئولية دائمة للتركيز على المبادئ الهامة التى تشكل إطار هذه الأهداف والمعايير بغض النظر عن الاعتبارات السياسية.

٥٧- هناك فرق أساسى بين الهدف والمجال الخاص لهذه المناقشات داخل منظمة العمل الدولية من جهة ومن وجهة ثانية مناقشة القضايا السياسية داخل أجهزة الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن والجمعية العمومية الذين يحملهم ميثاق الأمم المتحدة مسئولية القرارات السياسية فى نطاق نظام الأمم المتحدة.

٥٨- هناك مسئولية مضاعفة تقع على عاتق منظمة العمل الدولية خلال الفترات التى تشهد توترات سياسية حادة: الدفاع عن قيم الحرية وكرامة الإنسان المنصوص عليها فى دستورها وتخفيض نقاط التوترات الدولية بدلا من مضاعفتها مع ضمان أعلى مستوى ممكن من التعاون المستمر لمواصلة تحقيق أهداف منظمة العمل الدولية.

أولا: تقرير شامل بمقتضى متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل.

إن متابعة الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل الذى تم اعتماده من قبل المؤتمر أثناء الدورة ٨٦ لعام ١٩٩٨ يقضى بأن يقوم المدير العام بإعداد تقرير سنوى حول إحدى المجموعات الأربعة من المبادئ والحقوق الأساسية لإعطاء صورة شاملة ونشطه عن وضعها موضع التنفيذ، قد قرر مجلس الإدارة أن يكون موضوع التقرير الشامل الثانى حول القضاء على جميع أشكال العمل الجبرى أو الإلزامى.

إن التقرير الشامل الذى يتحمل المدير العام مسئولية إعداده يعطى صورة واضحة وشاملة لوضعية كافة الأعضاء تجاه مجموعة المبادئ والحقوق المعنية سواء كانت الدول مصادقة أو غير مصادقة على الاتفاقيات الأساسية ،**علما بأن هذا التقرير سيشكل قاعدة من أجل:**

أ-تقييم مدى نجاعة المعونة المقدمة من قبل المنظمة.

ب-قيام مجلس الإدارة بوضع الأولويات وخطط العمل فى مجال التعاون الفنى فى المجال سالف الذكر وذلك لفترة الأربعة سنوات القادمة.

ان متابعة الإعلان تقضى بأن يكون هذا التقرير موضوع مناقشة مختلفة عن مناقشة التقارير الأخرى المنصوص عليها فى المادة(١٢) من نظام المؤتمر.

ثانيا: الخطة والموزانة ومواضيع أخرى:

دعوة المؤتمر للنظر واعتماد خطة وموازنة منظمة العمل الدولية لعامى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وأن يأخذ لوضع الاتفاقيات التى صادقت عليها موضع التنفيذ فى الاعتبار أية مسائل مالية وإدارية قد يقرر مجلس الإدارة عرضها عليه.

ثالثا: معلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات:

بمقتضى المواد (١٩-٢٢) من دستور منظمة العمل الدولية فإن الحكومات مطالبة بموافاة المدير العام بالمعلومات والتقارير حول الإجراءات التى تم اتخاذها لعرض الاتفاقيات والتوصيات التى اعتمدها المؤتمر على السلطات

المختصة ، وكذا الإجراءات التى تم اتخاذها لوضع الاتفاقيات التى صادقت عليها موضع التنفيذ وكذلك عن الأوضاع فى بلدانهم من حيث القضايا التى تتناولها الاتفاقيات غير المصادق عليها وأيضا التوصيات ، بمقتضى المواد(٢٢) و(٣٥) تلتزم الحكومات التى صادقت على الاتفاقيات بموافاة المدير العام بالمعلومات والتقارير حول تطبيق هذه الاتفاقيات حيث ينظر المؤتمر فى المعلومات والتقارير التى ترسلها الحكومات بموجب المواد سالفة الذكر من الدستور وفى تقرير لجنة الخبراء القانونيين معا.

التقارير المقدمة للدورة (٨٩) بمقتضى المادة (١٩) من الدستور تتعلق بالاتفاقية رقم(٤) بشأن العمل الليلى(النساء) ١٩١٩ ، الاتفاقية رقم ٤١ (معدلة) بشأن العمل الليلى(النساء) ١٩٣٤، الاتفاقية رقم ٨٩ بشأن العمل الليلى(النساء)(معدلة) ١٩٤٨ ، وبروتوكول ١٩٩٠ المتعلق بالاتفاقية بشأن العمل الليلى (النساء) (معدلة) ١٩٤٨ .

رابعا: السلامة والصحة فى قطاع الزراعة(مناقشة ثانية):

كان هذا الموضوع محل مناقشة أولى خلال انعقاد الدورة (٨٨) للمؤتمر الذى اتخذ قرارا بتاريخ ١٥ يونيو / ٢٠٠٠ يقضى بإدراج الموضوع ضمن جدول أعمال الدورة (٨٩) للمؤتمر(مناقشة ثانية) من أجل اعتماد اتفاقية وتوصية.

وبناء على هذا القرار ووفقا للفقرة (٦) من المادة (٣٩) من نظام المؤتمر قام المكتب بإرسال مشروع اتفاقية ومشروع توصية حول هذا الموضوع إلى الحكومات لإبداء الرأى بعد التشاور مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال الأكثر تمثيلا وموافاته بأية تعديلات أو مداخلات يرغبون فى تقديمها (التقرير-١) مؤتمر العمل الدولى الدورة (٨٩) ٢٠٠١.

وسيتم إصدار التقرير النهائى من جزئين :

التقرير الأول يحتوى على الردود وتعليقات المكتب.

والتقرير الثانى يحتوى على مشاريع الاتفاقية والتوصية التى سيتم طرحها لتشكل قاعدة لقرارات الدورة (٨٩).

خامسا: تنمية التعاونيات(مناقشة أولى) :

وفقا للمبادئ المتعارف عليها دوليا فى هذا الشأن فإن الأعضاء يعتبرون التعاونيات وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مشتركة سواء فى البلدان الصناعية أو البلدان فى المراحل الانتقالية أو فى طريق النمو .

وبالرغم من أن العديد من معايير العمل تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى التعاونيات فإن الإدارة الوحيدة التى تعالج الموضوع هى التوصية رقم(١٢٧) بشأن التعاونيات"البلدان فى طريق النمو "١٩٦٦ ، غير أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى تتجاوز هذا المعيار أدت إلى تغيير وضعية التعاونيات فى العالم وذلك منذ أن تم اعتماد هذه التوصية .

وقد تم إعادة هيكلة التعاونيات القائمة فى البلدان الصناعية حيث ظهرت اشكال جديدة من التعاونيات تعتمد على الإدارة الحديثة لمواجهة المنافسة مع منشآت أخرى تفرض عليها نتيجة العولمة .

أما فى البلدان الانتقالية فقد نتج عن الخصخصة التخلص من التعاونيات التى تحتضنها الدولة فى بعض الحالات وتحويلها إلى تعاونيات حقيقية فى حالات أخرى

وفى البلدان النامية فإن التعاونيات تقوم بدور هام فى مجال خلق فرص العمل المستقلة وتطوير البنية الأساسية والخدمات الأساسية فى مناطق يصعب على الشركات العامة أو الشركات الخاصة دخولها ، وبالتالى ساهمت فى تحسين ظروف العمل وظروف الحياة لملايين الأشخاص ، كما تمثل التعاونيات أداة هامة وقادرة على إدماج المرأة واسكان المحرومين والقبائل فى الحياة الاقتصادية .

وفى الوقت الحالى فهى تساهم فى الحد من الهجرة وخلق فرص عمل للشباب والطبقات المحتاجة والأشخاص المعوقين .

وفى ضوء المعطيات السابقة فإن مجلس الإدارة يعتقد أن معايير دولية جديدة قابلة للتطبيق من شأنها أن تساعد التعاونيات ليس فقط فى زيادة قدرتها الذاتية على التطوير والتنمية ومواجهة بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى أحسن الظروف مثل البطالة والحرمان الاجتماعى ، بل أيضا للتصدى بشكل أفضل للمنافسة داخل السوق الدولية ، وبالتالى فقد اتخذ مجلس الإدارة(الدورة ٢٧٤مارس /١٩٩٩) قرارا بإدراج موضوع تنمية التعاونيات ضمن جدول أعمال الدورة(٨٩) لعام ٢٠٠١ للمؤتمر الذى سيتم مناقشته وفقا لأسلوب المناقشة مرتين المنصوص عليها فى المادة(٣٩) من نظام المؤتمر

سادسا: الضمان الاجتماعى - قضايا ، تحديات وآفاق(مناقشة عامة)

خلال السنوات الأخيرة ، أثار الضمان الاجتماعى جدلا حادا فى العديد من الدول وكذلك على المستوى الدولى ، ومع ذلك نلاحظ أن هذه المسألة لم تكن محل نقاش بين القائمين على منظمة العمل الدولية منذ فترة غير أن الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال غالبا ماتكون لديهم آراء مختلفة حول قضايا الضمان الاجتماعى وبالتالى فقد أصبح من الضرورى مناقشة الخلافات الناتجة فى وجهات النظر فى إطار التمثيل الثلاثى لمنظمة العمل الدولية .

لذلك قرر مجلس الإدارة فى دورته (٢٧٤) مارس /١٩٩٩ أن يكون من ضمن جدول أعمال الدورة(٢٠٠١/٨٩) للمؤتمر بند تحت عنوان"**الضمان الاجتماعى - قضايا ، تحديات وآفاق**" (مناقشة عامة) .

ومن خلال هذه المناقشة يمكن للمكتب تحديد الاتجاهات من حيث الأنشطة التى سيتم تنفيذها لمساعدة الدول على ضمان الحماية الاجتماعية للجميع وعلى تأمين استمرارية أنظمة الضمان الاجتماعى وعلى مواءمتها مع الاحتياجات الجديدة للسكان والسوق كما يجب أن تتناول المناقشة أيضا الأنشطة المعيارية التى يمكن انجازها فى هذا الميدان

التقرير الذى أعده المكتب (الضمان الاجتماعى -قضايا ، تحديات وآفاق، التقرير السادس)مؤتمر العمل الدولى الدورة (٢٠٠١/٨٩) يشكل قاعدة للمناقشات وحيث إن الضمان الاجتماعى يعتبر من أهم مكونات العمل اللائق ، فإن التقرير يستعرض وسائل معالجة غياب أية حماية اجتماعية قد يعانى منها معظم العمال فى العديد من البلدان

يتناول بالعرض التحديات الجديدة التى تفرضها العولمة على الضمان الاجتماعى نتيجة الحركة المتزايدة لرأس المال وتأثيراته على الأسواق المالية وكذلك على الاستقرار الاقتصادى وتحظى الآثار الاجتماعية والاقتصادية للضمان الاجتماعى التى تدخل فى صميم النقاش بعناية خاصة .

يتضمن التقرير تحليلا ليس فقط للإجراءات التى تم اتخاذها لتحقيق العدالة فى معاملة الرجال والنساء ، بل كذلك أساليب الضمان الاجتماعى التى من شأنها أن تساهم عمليا فى تنمية المساواة بين الجنسين ، وكانت تأثيرات شيخوخة السكان والعولمة على تمويل الضمان الاجتماعى محل دراسة معمقة ، كما يتناول التقرير أساليب التمويل المختلفة وكذلك دور الدولة باعتبارها ضامنة لهذا التمويل فى النهاية ، وفى الختام يتعلق الأمر باثبات وتوضيح أن أى توسيع وأى تحسين للحماية الاجتماعية يستوجب تدعيم الحوار الاجتماعى واقامة شراكة بين مختلف الأطراف المعنية .

مطلوب :

- توفير الموارد المالية لصرف الحوافز والأجور للعاملين
- توفير الدرجات الوظيفية لإتاحة فرص الترقى للكتابيين والفنيين وعمال الخدمات
- صرف مكافأة الـ ٢٥ ٪ طوال السنة وليس ثمانية شهور فقط
- زيادة نسبة مكافأة الامتحانات إلي ١٠ ٪ وعدد أيام المكافأة إلى ٢٠٠ يوم للعاملين
- ضرورة وجود ممثل للجنة النقابية فى لجنة شئون العاملين بالإدارات التعليمية

■ حوار : محمد محمد على



نقابة ومشكلة

■ وزير التربية والتعليم للنقابة العامة للتعليم والبحث العلمى:

نقدر دور العاملين فى حقل التعليم الذى لا يقل أهمية عن دور المعلم

ثلاث وزارات ومشيخة الأزهر تتعامل معهم النقابة العامة للتعليم والبحث العلمى .. هكذا بدأ النقابى محمد وطنى عوض رئيس النقابة الحديث عن أهم المشاكل التى تواجه النقابة العامة للتعليم والبحث العلمى وتحاول الوصول إلى حل لها .. الأولى وزارة التربية والتعليم ، والثانية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى والثالثة وزارة الكهرباء والطاقة ..وأيضا مشيخة الأزهر ومعاهدها وجامعتها .

ويضيف رئيس النقابة أن المشاكل التى يعانى منها العاملون تتركز فى وزارة التربية والتعليم لدرجة أن النقابة ناشدت الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء التدخل العاجل لإنهاء المشاكل التى يعانى منها العاملون فى التربية والتعليم والتى تؤدى إلى آثار سلبية تنعكس على العملية التعليمية .

وكانت النقابة العامة قد حددت مطالبها التى قدمتها للدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم وتتمثل فى سرعة حل المشكلات القانونية التى يعانى منها العاملون فى المدارس والمعاهد القومية .. وهى حقوق أقرتها القوانين ولوائح منظمة العمل .. وذلك فى لقاء السيد الوزير مع أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة منذ عام مضى ، وأعلن سيادته فى حينها أن جميع هذه المطالب سيتم بحثها وإيجاد الحلول الفورية لها وقد أعلن السيد الوزير خلال اللقاء أنه سيبحث مع كل من الدكتور مدحت حسانين وزير المالية والدكتور محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الإدارية توفير الموارد المالية لصرف الأجور والحوافز الإضافية المستحقة للعاملين وتوفير الدرجات الوظيفية بما يتيح فرص الترقى للكتابيين والفنيين وعمال الخدمات .. وقال الوزير يومها إنه لا تفرقة فى المعاملة بين فئات العاملين لأن الجميع يعملون من أجل خدمة الوطن والنهوض بالعملية التعليمية وقرر تشكيل لجنة لدراسة ووضع نظام جديد لتطوير نظم الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للعاملين وأشار الوزير إلى أحقية المدارس وعمال خدمات المعاونة الذين يؤدون عملهم ليلا ونهارا فى صرف بدل ورادى ومخاطر المهنة .

وأكد الوزير أيضا أننا نقدر دور العاملين فى حقل التعليم والذى لا يقل أهمية عن دور المعلم باعتبارهم يشكلون دورا أساسيا فى العملية التعليمية ولا يمكن إنكار دور أى عامل فى أداء رسالته المقدسة وإننا لن نتردد فى الاستجابة لمطلب يخدم الدولة والمجتمع .

ومضى عام

ومضى عام كامل على لقاء السيد الوزير بأعضاء مجلس النقابة بعث خلالها مجلس إدارة النقابة العامة أكثر من مذكرة عاجلة إلى سيادته نتساءل لماذا لم يتم النظر ووضع الحلول لهذه المطالب رغم تأكيد سيادته أن هذه المطالب عادلة وتستحق الدراسة وأشارت النقابة العامة إلى عدم وجود عدالة بين المعلمين وباقى العاملين فى المجموعات النوعية

من الكتابيين والفنيين والعمال عند صرف الحوافز والمكافآت فى حين أن الجميع شركاء أصليون فى العملية التعليمية فقد نص القرار الوزارى رقم ٣ فى ١٩٨٥/٤/٧ بتقرير حوافز مقابل أعباء بعض الوظائف بمديريات التربية والتعليم وقد أغفل القرار أيضا الفئات الإدارية وجاء فى القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٣ بشأن تقرير حوافز متميزة للعاملين من وظائف هيئات التدريس بالمدارس ووظائف الإدارة المدرسية ووظائف التوجيه الفنى بنسب من الرابعة إلى الأولى وأغفل الإداريين .

ويضيف النقابى محمد وطنى عوض رئيس النقابة العامة ، نص القانون رقم ٤٣٥فى ١٩٩٦/١٢/١٩ بشأن تقرير حوافز لأعضاء التوجيه الفنى بالمديريات التعليمية والإدارات وتم إغفال التوجيه المالى والإدارى رغم أن أعباء الوظيفة الفنية تتوازى مع الوظيفة المالية والإدارية وكان لصدور القرارات المشار إليها أثر سلبى على باقى العاملين من غير وظائف التعليم أثار القلق فى نفوسهم لإيمانهم بوحدة العملية التعليمية وارتكازها على جناحى الجهاز التعليمى من معلمين وعاملين .

مكافأة الـ ٢٥ ٪

وذكرت النقابة العامة فى مذكرتها أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن منح العاملين المدنيين بالدولة مكافأة شهرية تعادل الفرق بين نسبة الـ ٢٥٪ من الأجر الأساسى الشهرى وبين ما يتقاضونه فعلا من حوافز أقل ولم يتضمن القرار حدا أقصى لشهور الصرف إلا أن الدكتور وزير التربية والتعليم أصدر بشأن هذه المكافأة للعاملين الإداريين والفنيين والعمال قرارا بثمانية أشهر فقط وأن النقابة العامة تطلب أن يتساوى الصرف لمدة ١٢ شهرا لجميع العاملين .

كما طالبت النقابة فى مذكرتها بزيادة نسبة مكافآت الامتحانات العامة لتصل إلى ١٠٪ وزيادة عدد أيام المكافأة من ١٧٠ يوما إلى ٢٠٠ يوم وزيادة نسبة امتحانات النقل والامتحانات المحلية من ٥٪ إلى ٧٪ لمواكبة الجهد الذى يبذل فى تلك الامتحانات وطالبت النقابة كذلك من السيد الوزير الاتصال بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بشأن إعادة النظر فى جدول وظائف العاملين من غير التعليم والتى لم ينظمها قرار الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته والموافقة على القرار الوزارى رقم ١٩٨٧/٢١٣ والمتضمن جدول وظائف العاملين من غير التعليم عدم صدور قرار الخدمة المدنية باعتماد هذه الوظائف أدى إلى تجميد وظائف الإداريين .

كما طالبت النقابة بتقرير بدل مخاطر أو بدل عدوى لعمال الخدمات المعاونة الذين يعملون بالمنشآت التعليمية لأنهم يتعاملون مع دورات المياه وكم هائل من غبار الطباشير عند قيامهم بأعمال النظافة ،وأن هذه الأعمال تعرضهم لخطر العدوى .

ويقول رئيس النقابة العامة إن الوزارة درجت منذ عهد بعيد على نظام تكليف عامل أو أكثر بالمبيت بالمدرسة لحراستها وقد يتعرض هذا العامل إلى محاولات السرقة أو اقتحام المدارس أثناء الليل ولا يوجد ما يمكنه من الدفاع عن المدرسة أو عن نفسه فلا يحمل سلاحا .

لذلك أصدرت الوزارة تعليماتها بصرف مكافأة ساعات إضافية لهؤلاء العمال إلا أن الاعتمادات المالية وقفت عاجزة عن الوفاء بذلك مما يشعر عامل الخدمات المعاونة بالظلم ، لذا نلتمس تحديد بند للصرف لهذا الغرض بمنحهم مكافأة ثابتة مع توفير الاعتمادات اللازمة من البنود المسموح لها بالتعزيز من السلطة المختصة ، مع طلب تعيين دفعات من العمال وتدريبهم للحراسة الليلية بمعرفة وزارة الداخلية لحصولهم على السلاح الذى يمكنهم من أداء الحراسة الليلية .

وأوضحت النقابة فى مذكرة أخرى للدكتور وزير التربية والتعليم شكوى بعض القيادات النقابية من المديريات التعليمية والإدارات التعليمية التابعة لها من كيفية التعامل مع هذه القيادات بشأن التفرغ النقابى رغم وجود قانون ينظم العلاقة بين التنظيم النقابى وجهة الإدارة وهو القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ قانون النقابات العمالية وتعديلاته وقرار السيد وزير القوى العاملة والهجرة رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٦ وهو الوزير المختص لتنفيذ أحكام هذا القانون حيث تتدخل الإدارة العامة للشئون القانونية بالوزارة وإدارات الشئون القانونية بالمديريات التعليمية بإصدار فتاوى تخص الحركة النقابية وتنظيماتها مخالفة بذلك أحكام القانون وقرارات السيد وزير القوى العاملة والهجرة المنفذة للقانون .

وقالت مذكرة النقابة إن صندوق الرعاية الاجتماعية الذى أنشأته النقابة العامة لكى يقوم بصرف تأمين إضافى دفعة واحدة فى حالات الإحالة إلى المعاش أو العجز أو الوفاة ويمارس نشاطه منذ عام ١٩٨٦ والآن تعمل النقابة على تطوير هذا الصندوق وتعديل لائحته الأساسية حتى يتمكن الأعضاء من صرف معاش شهرى أسوة بنقابة المعلمين بدلا من صرف تأمين الدفعة الواحدة ،ولكن تخشى النقابة العامة من عدم الوفاء بالتزامها لضعف مواردها وعدم توافر موارد أخرى لدعم مسيرتها سوى ما تحصل عليه من اشتراكات وهى ضئيلة فى الوقت الذى تعانى فيه نقابة المعلمين الشقيقة بدعم من الوزارة بالإضافة إلى رسوم ورد ذكرها تفصيلا بالقرارات الوزارية ، وتطالب النقابة العامة بتقديم الدعم المالى المناسب حتى يتمكن الصندوق من تقديم الخدمات التأمينية كما نلتمس مشاركتها فى حصيلة الرسوم المقررة أيضا للنقابة الشقيقة .. نقابة المعلمين .

ويقول النقابى محمد وطنى رئيس النقابة العامة إن مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية التابعة لها تغفل ضم ممثل للجنة النقابية فى تشكيل لجان شئون العاملين رغم أن قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى مادته الرابعة على أن تشكل فى كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشئون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية يختاره مجلس إدارة اللجنة النقابية ، كما جاء أيضا بكتاب الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بأن المقصود باللجنة النقابية فى مجال تطبيق القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هى اللجنة النقابية العمالية المشكلة طبقا للقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦، ولهذا فإن النقابة العامة ترجو إخطار المديريات والإدارات التعليمية مراعاة تمثيل عضو اللجنة النقابية بلجان شئون العاملين .

المعاهد القومية

وأضاف رئيس النقابة إننا نطالب بضرورة تمثيل النقابة ولجانها النقابية فى مجالس إدارات مدارس المعاهد القومية طبقا للقرار الوزارى رقم ٨٣ فى ١٩٩٠/٣/١٠ بتمثيل النقابة الفرعية للمعلمين بعضوية مجالس إدارة هذه المدارس أسوة بتمثيل النقابة الشقيقة .. نقابة المعلمين كما تطالب النقابة العامة بضرورة صرف مكافأة الامتحانات لمدارس المعاهد القومية حيث يتم صرف مكافأة الامتحانات بالمدارس الخاصة بمصروفات طبقا للقرار الوزارى بنسب أقل من المدارس الرسمية وبحد أقصى تم توضيحه بالقرار الوزارى .. ولهذا تطلب النقابة العامة معاملة مدارس المعاهد القومية فى صرف مكافأة الامتحانات طبقا لما يتم صرفه بالمدارس الرسمية .

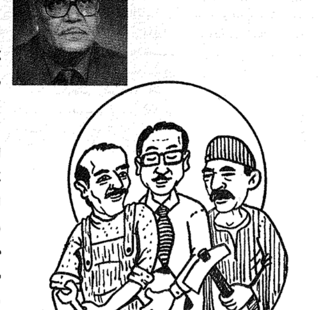
كلمة لابد منها

أحمد أبو السعود

لم أكن أتصور .. ولم يخطر ببالى فى يوم من الأيام أن يوما يمكن أن يأتى لأمسك بقلمى وأكتب فى نفس المكان وتحت نفس العنوان الذى كان يتنفس فيه ويتحرك فى مجاله أستاذنا الجليل الراحل عبد العزيز صادق .

كانت تلك قناعتى وكان ذلك تفكيرى .. ولكن ماذا أفعل أمام تكليف الصديق العزيز الأستاذ السيد الطاهرى رئيس التحرير .. الذى أعرف أن تكليفه لى لم يأت من فراغ .. وإنما هو فى الحقيقة ينبع من قلب كبير ممتلئ بالحب والوفاء لأستاذنا الراحل .. ونابض بالإعزاز والتقدير لى .. حيث أصر فى تصميم ودود أن استأنف مسيرة الرجل الذى كنا ونحن فى مقتبل العمر ننظر إليه بكل إكبار واحترام وهو يقف بكل صلابة وأصالة إلى جانب فارس السيف والقلم كاتبنا الكبير الراحل شهيد الحق والواجب يوسف السباعى فى رحلة الأدب والصحافة والكلمة الصادقة الشريفة .

إننى لا أملك إلا تنفيذ تلك الرغبة الخيرة لصديقنا العزيز .. زميل العمر والكفاح الأستاذ السيد الطاهرى رئيس التحرير .. داعيا المولى عز وجل أن أكون خير خلف لخير سلف وأن أستطيع أن أحقق ولو بعض ما حققه العزيز الراحل أستاذنا عبد العزيز صادق إنه نعم المولى ونعم النصير .



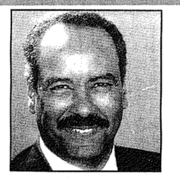
بكل الحب أقول :

كانت بحق " ضربة معلم " من السيد صفوت الشريف وزير الإعلام .. تمثلت فى اختياره – فى الوقت المناسب –لأسماء القيادات الإعلامية الجديدة التى احتلت مواقعها منذ أيام قلائل لتواصل مسيرة العطاء .. فى إضافة واعية وواعدة .. تستطيع شق الطريق نحو إعلام مسموع ومرئى نظيف وشريف وصريح .. يعبر عن مرحلة من أدق المراحل وأخطرها .. خاصة ونحن نقف وسط موجات عاتية تحمل الكثير والخطير من الثقافات الوافدة التى من المؤكد أن بعضها يتعارض مع ما تتصف به جماهيرنا من أصالة وشفافية وإيمان .. ولذلك كان لابد من هذا التغيير وحسن الاختيار لتلك القيادات الجادة والمثقفة .. ذات التاريخ المشهود له بالنزاهة والعدالة والفهم العميق الواعى لطبيعة الرسالة الإعلامية سواء أكانت مسموعة أم مرئية.



صفوت الشريف

ومن هنا فإننا نحيى الرجل الذى شاء له مقاديره أن يقف على رأس اتحاد الإذاعة والتليفزيون ذلك الإذاعى القدير الصديق الأستاذ حسن حامد الذى من المؤكد أنه يستطيع إدارة دفة الإعلام المسموع والمرئى بكل المقدرة الواثقة و.. وراءه رصيد هائل من إنجازاته المعروفة سواء فى الإذاعة أو فى التليفزيون أوفى مجال الإعلام الفضائى .



حسن حامد

ومن هنا أيضا فإننى أقول بكل ثقة إن الزميلة العزيزة **مرفت رجب** رئيسة التليفزيون الجديدة هى خير العناصر القادرة على تصويب كل المسارات الفنية والإدارية .. وتحسين شكل الشاشة الصغيرة بالانتقاء المتجرد والشفاف لكل عناصر العمل الفنى والقضاء على كل عناصر السلبية .. بما عرف عنها من حب للحق والعدل ومن ثقافة متعددة الجوانب ومن رؤية واسعة لمجالات العمل الإذاعى والتليفزيونى .



مرفت رجب

أما العزيزة **نجوى أبو النجا** .. صاحبة الإنجازات المعروفة فى صوت العرب ثم فى إذاعة الشباب والرياضة وصاحبة " الخبطات " الإذاعية والإعلامية .. وخاصة فى مجال الشباب .. وجهودها الواضحة فى فتح الطريق أمامهم

لمسة وفاء

فى حياة كل منا أناس لا نستطيع إلا أن نتذكرهم بكل خير ووفاء .. وإذا رأيناهم بعد طول سنين فإننا نحس -بكل صدق - أننا لم نبتعد عنهم سوى يوم أو بعض يوم ..

ومن هؤلاء - بالنسبة لى - الإخوة الأعزاء والأصدقاء .. رجائى عطية المحامى الشهير وعضو مجلس الشورى ، السيد الطاهرى المستشار الإعلامى رئيس تحرير مجلة العمل ، الشاعر الكبير والأديب عبد القادر حميدة ، والمذيع الأصيل مكرم البلاسى ، والمستشار الإعلامى خميس المسافر بسفارة عمان بالقاهرة .. والطائر المهاجر دائما حسين قدرى .

مسابقة ثقافية

اعتبارا من العدد القادم إن شاء الله سوف نقوم بنشر مسابقة ثقافية تقوم على بعض المعلومات والأسئلة الثقافية .. وسوف تكون جوائزها عدة اشتراكات فى مجلة العمل .. ومجموعات من الكتب الثقافية مقدمة من الهيئة المصرية العامة للكتاب .

.. ومسابقة أدبية

ويسعدنا من خلال تلك المسابقة أن نتلقى إبداعات القراء من الشعر والقصة القصيرة .. وسوف نقوم بتقديم الإنتاج الفائز فى هذه المسابقة إلى إذاعة البرنامج الثقافى بالإذاعة بالإضافة إلى إمكانية نشرها فى " هنا نلتقى "

شكرا ودائما .. هنا نلتقى

قرأت لك

كان الشاعر فؤاد حداد مدرسة حقيقية تخرج منها العديد من شعراء العامية الذين جاءوا بعده .. وكان صوتا مصريا أصيلا .. يعبر عن مرحلة من أدق مراحل تاريخ بلادنا .. وكان يقول :

مدى إيدك فوق عشان نتقى
من شعاع الشمس حتى الوهج
التقينا .. وياما راح نلتقى
فى سؤال .. وحياتنا حتجاوب
من هنا .. ولآخر رمق فينا
فى هلال بينور القارب
فى ظلام نازل على المينا
فى وداع المجهد الشاحب
فى ميلاد وسبوع .. وتهنينه
فى زمن من حسنه يتعاجب
أو زمن فى بعضه بيعاتب
فى انبساط الطبل والزينة
واحتمال الصبر والواجب
والمواكب فى الصباح المبين
إدعى لولادك .. وقولى آمين
يابناة الفجر يا بنايين
أمكم فى الفجر دايما تعود
بعد ما تصلى تقول يا معين
يا إلهى القادر المعبود
رجع الوالد إلى المولود

١٨ مليون براءة اختراع

بقية

بعكس الطريقة العادية التى كانت تحتاج إلى أكثر من شخص للقيام بها ، كما أنها كانت تستغرق من ساعة ونصف إلى ساعتين ، أما بهذا الاختراع فلا تستغرق أكثر من ٣ دقائق وبدون أى إرهاق .. ويستطرد على الغمرى قائلا : إننى أقوم الآن بتطوير الجهاز وتصغير حجمه ، بحيث يصبح فى حجم اليد ، وتكلفته تصل إلى ١٥٠ جنيها .. ومشكلتى الآن ، هى أننى تقدمت بطلب قرض من الصندوق الاجتماعى للتنمية ، والصندوق متخوف من إعطائى القرض بحجة أننى قد لا أستطيع تسويقه ، ولذلك أسعى الآن مع جهاز تنمية الابتكار لمساعدتى فى عمل النماذج التى سأقوم بتسويقها ، حتى يضمن الصندوق قدرتى على تسويق الاختراع

وبعد

فقد كانت هذه جولة سريعة ، داخل عالم المخترع المصرى ، فى مجال الابتكارات ، ولقد خرجنا بمحصلة مدهشة من شأنها أن تمنحنا كثيرا من الثقة فى شبابنا وفى نفس الوقت كثيرا من الشعور بالأسى والألم .. لكون مؤسساتنا العلمية وأصحاب رءوس الأموال الوطنية "!" لم تلتفت إلى هذه الاختراعات بالتشجيع ، والتمويل ، والتطبيق!!.. إن ١٨ مليون اختراع من واقع البراءات المسجلة والممنوحة لأصحابها .. أليست كفيلة ، بأن تنهض بمجتمعنا الزراعى ومجتمنا الصناعى ، فيما لو ، لقيت من رعاية الدولة ، ما يؤهلها جميعا إلى التصنيع ، والتطبيق ، وتحقيق الفائدة من إنجازها .

سؤال نطرحه على المسئولين ، فى مرحلة تعصف بنا فيها رياح " العولمة " .. دون أن ندرى : بأية هوية مصرية عربية ، نواجهها؟ ولن تكون الإجابة شافية بالطبع مالم تلتفت الدولة - بكل الجدية وبكل الدعم وبكل الانبهار العظيم - إلى هؤلاء النابغين من أبناء هذا الوطن وهم يشكلون طليعة حضارية ، فى مضمار البحث عن الذات المصرية ، فى تطلعها الدائم إلى تواصل حضاراتها القديمة ، بحضارة العصر.

مروى بدر الدين

نجوى أبو النجا



عمر بطيشة

نحو مزيد من العمل والإنتاج والتسويق والتصدير .. فهى الاختيار الأنسب لقيادة قطاع القنوات المتخصصة .. ذلك القطاع الذى يضم العديد من القنوات التى تسهم فى التنمية الفنية والثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية والرياضية الشاملة .. ولا أشك فى أنها بتفكيرها المنظم سوف تعمل على إضافة قناة جديدة تكون خاصة ومتخصصة للشباب ..

لأننى على ثقة أنه مازال فى جعبتها الكثير والكثير .

ومن حسن الطالع فى مجال الإذاعة فإننا نلاحظ أن انتقال المسئولية الأولى للكلمة المسموعة إلى الإذاعى اللامع **عمر بطيشة** يمثل مرحلة كان لابد منها لعودة الأصالة والإبداع والتقاليد الإذاعية الراسخة التى تحافظ على طهارة القلب والضمير .. وتعمل على عودة المذيع المثقف والإذاعى المبدع الذى يتمسك بالجذور الأصيلة والجميلة .. القائمة على اللغة العربية السليمة والصوت الإذاعى المعبر الخالى من جميع عيوب النطق ومخارج الحروف .. ذلك الصوت الذى يكون جديرا بنطق أسماء الإذاعات المصرية إلى كل أرجاء الدنيا عبر محطاتنا الأرضية والفضائية .

إننى أقول ذلك لأننى أعلم جيدا أن عمر بطيشة فى كل مراحل حياته الإذاعية كان مثالا يحتذى فى الإجادة والتجديد والتحصيل .. والحرص على نقل خبراته إلى العناصر الجديدة .. بالإضافة إلى الحرص على تقدير الكفاءات الإذاعية .. والوفاء النادر لكل الأجيال الرائدة التى حفرت بأظافرها أعماق العمل الإذاعى لتمهد الطريق لكل الأجيال اللاحقة .



الأيديولوجية الصهيونية

إطلالة على المكتبة

عرض : **محمد حسنى السيد**

يسرنى أن نلتقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى . . ويسرنى أن أقدم اليوم كتابا هاما يستحق الدراسة خلال الفترة الخطيرة الحالية من الصراع العربى الإسرائيلى وهو كتاب"الأيديولوجية الصهيونية" تأليف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيرى، المتخصص فى الدراسات الإسرائيلية والصهيونية ، وقد سبق لنا أن قدمنا فى إطلالة سابقة كتابه الهام"اليد الخفية دراسة فى الحركات اليهودية الهدامة والسرية" وذلك فى عدد شهر نوفمبر ٢٠٠٠ من مجلة العمل.

أما كتابنا اليوم"الأيديولوجية الصهيونية" فهو يتكون من قسمين صدرا فى عددين متتالين من سلسلة عالم المعرفة التى يصدرها شهريا المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، والكتاب بقسميه يضم اثنى عشر فصلا(٥٥٠صفحة) . . وسنحاول فى ركننا المحدود هذا أن نلقى الضوء على بعض مايتضمنه الكتاب من أفكار ومعلومات .

ويذكرنا الكاتب فى مقدمة كتابه بأبعاد المواجهة بين الصهيونية العالمية -ممثلة الامبريالية الغربية فى الشرق الأوسط- والقومية العربية ، حيث أصبح الثابت أن المخطط الصهيونى لايستهدف الأرض الفلسطينية فحسب أو حتى الشعب الفلسطينى فحسب . . وإنما تمتد أطماعه لتصل إلى لبنان والأردن ومصر وسوريا وإلى أى مدى يمكن لقوته أن توصله إليه .

المسألة اليهودية

يستعرض لنا الدكتور عبد الوهاب المسيرى فى الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب حياة اليهود كأقلية اقتصادية تعيش بمعزل عن بقية طبقات المجتمع فى أماكن ومناطق خاصة بهم "حارة اليهود" فى البلاد العربية"والجيتو" فى أوربا ، وقد تم هذا العزل برغبة اليهود أنفسهم بوصفهم أقلية دينية ، وترك الانحطاط الاقتصادى والمعمارى للجيتو أثرا عميقا على وجدان اليهود القاطنين فيه ، عمق من انفصالهم عن العالم الخارجى ومن تدنيهم الحضارى ، وكان اليهودى لايشعر بأمن خارج أسوار الجيتو ، وقد مضى عصر النهضة فى أوربا وتلاه عصر الإصلاح الدينى ثم عصر التنوير واليهودى داخل أسوار الجيتو الاقتصادية ، والوجدانية والفعلية ، وهى الأسوار التى أفرزت الدائرة اليهودية السحرية التى لايمكن الفكاك منها ، فكلما كانت أوربا تزداد استنارة وعقلانية ، كان اليهود يزدادون غيبة وتخلفا .

وبعد أن يوضح لنا المؤلف جذور المسألة اليهودية ، ووضع يهود أوروبا الشرقية والغربية وتخلفهم الحضارى والإنسانى ، يعرض علينا ماكانت تخوضه أوروبا فى نفس الوقت من تحولات اقتصادية حضارية عميقة وخاصة فى الغرب ومحاولات العديد من دول أوروبا دمج اليهود فى مجتمعاتها ، ولكن لم يكتب لهذه المحاولات النجاح الكامل ، حيث بسط الصهاينة الحلول المطروحة للمشكلة اليهودية بشكل متطرف، وقرروا أنه لم يكن أمام اليهود سوى أمرين :

إما الذوبان الكامل عن طريق الاندماج ، أو الفناء الكامل عن طريق المذابح من جهة ، أو الابقاء على الانفصال اليهودى من جهة أخرى ، ويصبح الحل المنطقى الوحيد للمسألة اليهودية -حسب رؤيتهم- هو "الهجرة لبعث إسرائيل فى أرض أجدادهم حيث تستطيع الأجيال الجديدة القادمة أن تحيا حياة قومية عادية".

الفكرة الصهيونية

فى الفصل الرابع من الكتاب يقول الدكتور المسيرى:

إذا كانت المسألة اليهودية جزءا لايتجزأ من التحولات الاجتماعية التى كانت تخوضها أوروبا مع بداية عصر النهضة . . فالحل الصهيونى المقترح للمسألة اليهودية جزء لايتجزأ من العملية الاستعمارية الغربية التى غطت العالم بأسره ، وهى العملية التى أدت إلى تفريغ قارتين من سكانهما"الأمريكتين" واستعباد سكان قارة أخرى"أفريقيا" وتحويل قارة رابعة إلى مصادر للمواد الخام وأسواق لبضائع أوروبا الكاسدة"آسيا" ، وهى العملية التى نقلت الملايين من الأوروبيين إلى كل أنحاء العالم ، ومنذ بداية الحركات الاستعمارية ارتبط بها الفكر الصهيونى الذى يعد فكرا استعماريا استيطانيا ، وعرضوا خدماتهم للتعاون مع العديد من الدول الاستعمارية الغربية ، وحيث إن الصهاينة قد وضعوا فكرتهم داخل الإطار الامبريالى واكتشفوا استحالة تحولها إلى حقيقة دون مساندة القوى الإمبريالية ، وإذا كان الاستعمار التقليدى هو الحل المطروح لمشكلة المواد الخام وتكدس السلع ، فالاستعمار الاستيطانى هو الجواب على مشكلة تكدس السكان ، وفى نفس الوقت يكون **"الجيب"** الصهيونى الوليد والمزروع فى المنطقة يمكن الاعتماد عليه لبقاء الغرب وخدمة مصالحه الإمبريالية .

الاستعمار الصهيونى

يستعرض المؤلف فى الفصل الخامس من الكتاب السمات العامة للاستعمار الصهيونى ، فالدولة الصهيونية امتداد للإمبريالية وتتسم بكل صفاتها ، ولايمكنها أن تتواجد فى حالة سلام حيث تضم أقليات قومية كثيرة تتحدث أكثر من لغة ولها تقاليدها الحضارية المختلفة ، لذا تصر على البقاء فى حالة حرب أو صراع ساخن لصرف الانتباه عن التناقضات التى تتفاعل داخل الكيان الصهيونى .

بنية الأيديولوجية الصهيونية

يناقش الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيرى فى الفصل السادس من الكتاب كيف بدأت الصهيونية كحركة سياسية تطالب بإعادة توطين اليهود فى فلسطين باعتبارها وسيلة لحل المسألة اليهودية ، ويسرد المؤلف الجهود التى بذلها زعماء هذه الحركة بجمعياتها المختلفة ومدارسها المتعددة (الصهيونية السياسية - الصهيونية العمالية-الصهيونية الدينية- الصهيونية الثقافية) حتى تم انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل عام ١٨٩٧ ، وقد عرضت انجلترا مشروع شرق أفريقيا لتوطين الفائض السكانى اليهودى فى إحدى مناطق الامبراطورية ولكن لم يكتب للمشروع أى نجاح ، وفى عام ١٩١٧ أصدرت الحكومة الإنجليزية وعد بلفور ، ويتابع المؤلف المناورات السياسية لزعماء الحركة الصهيونية ونشاطهم الدبلوماسى خارج فلسطين ، وكذلك نشاطهم الاستيطانى داخلها حتى قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ وفى نفس الفصل السادس يناقش المؤلف العلاقة المركبة للصهيونية باليهودية بأبعادها

ومستوياتها الثلاثة(موقف الرفض للدين اليهودى- موقف استغلال الدين اليهودى- موقف التحديث الصهيونى لليهودية) .

الغيبيات العلمانية

هى المحور الرئيسى لموضوع الفصل السابع من الكتاب، فبعد أن وضح المؤلف كيف تقوم الأيديولوجية الصهيونية بالمزج بين المطلق والنسبى ، وكيف تحول الأمة اليهودية بالمعنى الدينى أمة مثل كل الأمم ولكنها أيضا أمة مطلقة مقدسة ، وكيف تصبح كل الظواهر القومية اليهودية ذات طابع مقدس ، وقد احتفظ الصهاينة ببنية الأساطير والمفاهيم الدينية بإطلاقها ولازمنيتها ، ثم طبقوها على العالم السياسى الزمنى ، لذلك يسميها المؤلف "الغيبيات العلمانية" فهى غيبية لأنها مطلقة لاتخضع للنقاش ، والإيمان بها يشبه الإيمان بالله من بعض الوجوه ، كما أنها -فى تصور الصهاينة- غير خاضعة للتغير باختلاف الزمان والمكان ، غير أنها "علمانية" أيضا لأنها تدعى أنها مفاهيم صالحة للتعامل مع عالم السياسة والتاريخ ، كما أن الصهاينة لايؤمنون بالضرورة أن مصدر الاطلاق هو قوة خارقة للطبيعة ، وإنما هو روح الشعب أو طبيعة الوجود اليهودى ، ويستعرض المؤلف بعد ذلك بعض هذه الغيبيات العلمانية مثل: النبى والنبوءة- التاريخ -العنف.

اليهودي الخالص والعربي الغائب

وفى الفصل الثامن من الكتاب يناقش الكاتب فكرة مُحورية هامة فى الأيديولوجية الصهيونية وهى فكرة اليهودى الخالص واليهودية الخالصة حيث يكون الولاء للوطن القومى فقط وليس للأوطان التى يعيش فيها اليهود وتقسم الصهيونية العالم إلى يهود وأغيار ، ويأخذ هذا التقسيم شكلا عرقيا قبيحا بعدم الثقة فى العرب والتحريض على قتلهم ، ويظهر هذا التقسيم الحاد بين اليهود والأغيار فى المؤسسات الصهيونية المختلفة ابتداء من الصندوق القومى اليهودى وانتهاء بالجامعة العبرية ، فكل هذه المؤسسات تترجم بشكل عملى التقسيم الحاد الآنف الذكر ، وتعد امتدادا له فى حياة اليهود فى أنحاء العالم وفى المجتمع الإسرائيلى .

وقد قدمت الصهيونية عدة تعريفات لليهودى الخالص تستند إلى أساس دينى أو عرقى وتميزه عن الأغيار(غير اليهود) ويستعرض الكاتب هذه التعريفات ، كما يستعرض أيضا النظرة الصهيونية الخاصة بالعربى الغائب ، حيث تجرد الإنسان العربى من وجوده المتين تجريدا متزايدا حتى يختفى كليا ويتحول من العربى المتخلف إلى العربى الغائب .

الصهيونية واليهود

هذا العنوان هو محور عرض المؤلف فى الفصل التاسع حيث تنطلق الصهيونية من رفض لليهودية دينا ، ولليهود مواطنين وأفرادا يحيا كل واحد منهم حياته بحسب انتمائه الطبقى أو الحضارى ، وتطرح بدلا من ذلك نسقا أيديولوجيا يتسم بالتجريد والإطلاق فى موقفه من التاريخ ومن الإنسان ومن الأرض ، ويترجم هذا التجريد عن نفسه فى فكرة اليهودى الخالص الذى يعيش فى أرض يهودية خالصة ، وإذا كان التجريد وتجاهل الحقائق ، وخلع الإطلاق على ظواهر نسبية هى ضرب من ضروب العنف النظرى ، فهذا العنف النظرى لابد أن يترجم عن نفسه فى عنف فعلى ، وهذا ماحدث فعلا ، فتاريخ الصهيونية هو تاريخ عنف موجه ضد اليهود والعرب يختلف فى درجات حدته حسب المكان والزمان ابتداء من محاولة خلخلة وضع اليهود القانونى فى المنفى ، ومرورا بالحملات المعادية للسامية ضدهم ، وانتهاء بالعنف المسلح ، وتصر الدولة الصهيونية على أنها ليست قاصرة على مواطنيها فحسب ، وإنما هى دولة للشعب اليهودى بأسره داخل حدودها وخارجها ، ويدل على هذا بيان إعلان قيام الدولة عام ١٩٤٨ الذى تم عن طريق مجلس قومى يتحدث باسم كل اليهود سواء فى فلسطين أم فى خارجها ، وأصدرت الدولة الصهيونية قوانين كثيرة وأقامت هيئات مختلفة بهدف ترجمة مفهوم الشعب اليهودى إلى واقع قائم ، ومن أهم هذه القوانين **"قانون العودة"** الذى يمنح جميع اليهود حق مغادرة مسقط رأسهم والعودة إلى إسرائيل ، وتدعو كل من الدولة الصهيونية ، والمنظمة الصهيونية العالمية إلى تحقيق هذا الهدف إلى يومنا هذا.

الاستجابة اليهودية للصهيونية

ينتقل بنا الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيرى فى الفصل العاشر من الكتاب إلى مناقشة رد فعل اليهود تجاه ظهور الصهيونية على المسرح السياسى الدولى وكيف قوبلت بعدم الترحيب من جانب العديد من المنظمات اليهودية الرئيسية ، ويقسم المؤلف معاداة اليهودية للصهيونية إلى عدة اتجاهات أهمها :

الرفض الاندماجى -الرفض الدينى-الرفض الاشتراكى .

ويسرد المؤلف مواقف بعض المثقفين والعلماء اليهود وتطورها وتباينها مابين التأييد للفكر الصهيونى ومعارضته ، ويركز على التأييد الحالى للصهيونية من جانب عدد كبير من اليهود بسبب الأمر الواقع الذى فرضته الصهيونية ابتداء من إقامة الدولة عام ١٩٤٨ ، وانتهاء بسلسلة الانتصارات العسكرية التى حققتها الدولة ، ولكن فى نفس الوقت مازال بعض اليهود يرفضون الهجرة إلى إسرائيل ، ويعتقد المؤلف أن النضال العربى ضد الصهيونية فى الشرق الأوسط هو الأساس فى مساعدة حركات الرفض اليهودية فى العالم حيث ستظهر الايديولوجية الصهيونية على حقيقتها ، أكذوبة لاسند لها فى الواقع .

الصهيونية والعرب

يركز المؤلف فى الفصل الحادى عشر من الكتاب على مناقشة دور الاستراتيجية الصهيونية فى الهجوم على العرب ، وتحقيق المخطط الصهيونى الذى يهدف إلى طرد السكان الأصليين الذين يشغلون الأرض التى يقام فيها التجمع الصهيونى وذلك بوسائل عديدة مثل العنف المسلح والمكر والدهاء والإرهاب ونشر الرعب وممارسة الحرب النفسية ، ويسرد الكاتب العديد من هذه النماذج التى مارسها الصهاينة ضد العرب قبل إقامة الدولة وبعدها واستمرارها فى هذه الممارسات حتى الآن ، وفى المقابل يسرد الكاتب أيضا صور المقاومة التى أبداها العرب لرفض هذه الأساليب الصهيونية ومازال المقاومة الفلسطينية تواصل نضالها ضد الممارسات الإسرائيلية البغيضة .

جذور المسألة الإسرائيلية

يصل بنا الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيرى إلى الفصل الثانى عشر والأخير من كتابه الهام حيث يقول إن الصهيونية قد فشلت فى طرح نفسها على أنها الحل الوحيد للمسألة اليهودية ، وفى نفس الوقت خلقت مسألتين جديدتين **هما:**

المسألة العربية الفلسطينية والمسألة الإسرائيلية ، حيث إنه تناول فى الفصل السابق كيف قامت الحركة الصهيونية بطرد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ ثم مطاردتهم بعد ذلك ، فإنه يتناول فى الفصل الأخير المسألة الإسرائيلية وينبه إلى ضرورة التمييز بين المسألة اليهودية والمسألة الإسرائيلية ، ويحذر من الخلط بينهما ، لأن الخلط بينهما هو فى نهاية الأمر يؤدى إلى قبول النظرية الصهيونية الخاصة بوحدة الشعب اليهودى ووحدة تاريخه وتراثه ، ولو بحثنا عن العناصر المشتركة بين المسألتين ، اليهودية والإسرائيلية ، لاكتشفنا أنها لاوجود لها.

جولة فى مديريات القوى العاملة

إعداد : مجيب رشدى


أبو بكر حسان

الحد من مشكلة البطالة فى المنيا

صرح السيد أبو بكر حسان مديرعام مديرية القوى العاملة بالمنيا بأنه فى مجال النشرة القومية للتوظيف بلغ الإجمالى الكلى لفرص العمل التى تم نشرها ٤٠٨٩ فرصة بينما بلغ إجمالى الفرص التى تم شغلها ٢٤٨٠ فرصة و فى مجال التعيينات المباشرة عن طريق مكاتب العمل وعن طريق المنشآت فبلغ إجمالى فرص العمل فيها ٢١٧٩ فرصة وتشمل كل من القطاعين العام والحكومى والقطاع الخاص والاستثمارى وذلك لحاملى المؤهلات فوق العليا والعليا ، والمؤهلات فوق المتوسطة ، والمتوسطة والأقل من المتوسطة ، بجانب العمالة الفنية وغير الفنية .. وفى مجال المشروعات الصغيرة توفير فرص عمل بإنشاء مشروع جديد بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى .

أسوان :

ندوة عن التشريعات العمالية وتلوث البيئة

فى إطار الدور الذى تقوم به مديرية قوى عاملة أسوان فى مجال الخدمات العمالية ورفع كفاءة العاملين فى المجالات المختلفة فقد نظمت المديرية ندوة عمالية بمقر الشركة المصرية للصناعات الكيماوية بأسوان وكان موضوع الندوة حول التشريعات العمالية وتلوث البيئة .

وذلك تحت إشراف الإدارة العامة للخدمات العمالية بالوزارة وقد حضر الندوة العديد من العاملين بالشركة واللجان النقابية بدائرة المحافظة بالإضافة إلى عدد من المدعوين من أعضاء مجلس إدارة الشركة وقيادات النقابات العمالية بالاتحاد المحلى لعمال أسوان .

افتتح الندوة السيد : محمد الشاذلى موسى – مدير عام القوى العاملة بأسوان وقام بإلقاء المحاضرات كل من مسئولى السلامة والصحة المهنية وإدارة رعاية القوى العاملة بالمديرية كما تم الرد على أسئلة الحاضرين وإجراء حوار مع القيادات المشاركة بالندوة حيث أدار الحوار السيد : فاروق عواد مدير عام الإدارة العامة للخدمات العمالية بالوزارة وقد قام بتغطية جميع التساؤلات المثارة خاصة بالنسبة لمشروع قانون العمل الموحد حيث طالب الحاضرون بسرعة إقراره هذا وقد أشاد الحاضرون بنجاح الندوة وطالبوا بضرورة تكرار مثل هذه الندوات ذات الفائدة العظيمة فى ظل المناخ الديمقراطى الذى تعيشه البلاد تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك

محمد الشاذلى موسى

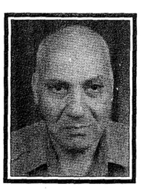
وكيل وزارة القوى العاملة بأسيوط :

تعيين الخريجين القضية الأم بالنسبة لنا .. وبرنامج مكثف للتدريب المهنى بأسيوط

صرح الأستاذ سيد عبد العليم وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بأسيوط بأن قضية تعيين الخريجين هى القضية الأم لمديرية القوى العاملة بالمحافظة .. وعليه تقوم إدارة متابعة التشغيل بالمديرية بتلقى الإحصائيات الربع سنوية من مكاتب التفتيش والقوى العاملة وهى خاصة ببيان المعينين بالقطاع الحكومى والعام والخاص من حملة المؤهلات العليا سنة ١٩٨٥م وما بعدها من حملة المؤهلات فوق المتوسطة دفعة ٨٤ حتى أخر دفعة تخرج .. ومن ثم تم تعيين عدد ١٢٨٨ فردامن حملة المؤهلات العليا من خريجى دفعات ٨٥ وما بعدها .

وقد تم مؤخرا تعيين عدد ٣٣٥ فردا من حملة المؤهلات فوق المتوسطة دفعة ٨٤ وما بعدها بينما بلغ عدد المعينين من حملة المؤهلات المتوسطة دفعة ٨٤ وما بعدها عدد ١٢٨٠ فردا .

من جهة أخرى قامت مديرية القوى العاملة والهجرة بأسيوط بتنفيذ خطتها فى مجال التدريب المهنى وقياس مستوى المهارة على النحو التالى : بالنسبة للتدريب السريع تم إلحاق عدد ١٠٥ أفراد وتدريبهم على مهن ميكانيكا سيارات ومهن تفصيل وخياطة ، ومهن الأعمال النسوية واليدوية والتريكو .. أما بالنسبة لبرامج التنشئة المهنية فقد تم إلحاق عدد ٩٠ فردا لتدريبهم على مهن ميكانيكا سيارات .. توصيلات كهربائية .. تبريد وتكييف .. ومما سبق ينتج أن نسبة تنفيذ برنامج التدريب المهنى السريع والتنشئة المهنية أكثر من مائة فى المائة برغم الصعوبات التى تواجه التدريب عند جمع الأعداد المطلوبة لتنفيذ الخطة .


سيد عبد العليم

القاهرة :

الموافقة على تراخيص لعدد ٧٤٧١ أجنبيا للعمل بالقاهرة

كتب - عبد الموجود شحاتة :

صرح السيد إبراهيم محمود عوض وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بالقاهرة بأنه قد تمت الموافقة على منح تراخيص عمل للأجانب الذين يعملون بالقاهرة لعدد ٧٤٧١ أجنبيا والذين تقدموا لإدارة تراخيص العمل للأجانب بالمديرية منهم ٢١٦٤ ترخيصا للأجانب الذين تقدموا لأول مرة للعمل وكذلك تجديد مدد أخرى للترخيص لعدد ٥٣٠٧ ترخيصات للأجانب ، وذلك فى خلال النصف الأخير من العام المنصوم .

ويضيف سيادته : بأن رسوم استخراج تراخيص العمل بالنسبة للدول العربية هو مبلغ ١٠٤.١٠ جنيهات وذلك بالنسبة للحالات الجديدة لأول مرة ومبلغ ٥٤.١٠ جنيها بالنسبة لحالات التجديد لمدد أخرى .

أما بالنسبة للدول الأوربية والأمريكية والأغريقية فتكون رسوم الترخيص ٢٠٤.١٠ جنيها فى الحالات الأولى من الترخيص لأول مرة وكذلك مبلغ ١٠٤.١٠ جنيهات فى حالة التجديد.

مع ملاحظة أن هناك فئات معفاة من رسوم الترخيص حسب الاتفاقيات الدولية فتكون رسوم الترخيص الجديد والتجديد هو مبلغ ٤.١٠ جنيهات بالنسبة للفلسطينيين وكذلك ٤.١٠ جنيهات رسم بطاقة الترخيص .

ويعفى أيضا من رسوم الترخيص بناء على اتفاقية المعاملة بالمثل اليونانى الجنسية والإيطالى الجنسية المقيمون إقامة متصلة لمدة خمس سنوات وكذلك السودانى الذى يعمل بالقطاع الخاص وعلى كل منهم إثبات ذلك - أما السودانى الذى يعمل بالقطاع العام فيؤدى مبلغ ٥٤.١٠ جنيها رسوم كاملة .

إبراهيم عوض

أسيوط :

ندوة عن التشريعات العمالية وتلوث البيئة

قامت مديرية القوى العاملة والهجرة بأسيوط بتنظيم ندوة ثقافية فى مجالى " التشريعات العمالية وتلوث البيئة " ، وذلك بمركز الإعلام بأسيوط بحضور السيد سيد عبد العليم وكيل وزارة القوى العاملة بأسيوط والسيد محمود السيد بخيت مدير عام المديرية بأسيوط والسيد فاروق عواد مدير الخدمات العمالية بالوزارة والسيد أحمد هاشم مدير عام شئون المديريات بالوزارة وعدد ١٢٣ من ممثلى الشركات والنقابات بمحافظة أسيوط ومديرى إدارات مديرية القوى العاملة بأسيوط وكذلك مفتشيها .. تناولت الندوة عدة قضايا رئيسية مثل التعريف بقانون العمل ومعالم هذا القانون و مشروع القانون الجديد.

وجهة نظر

الصناعات الصغيرة هى الركيزة الأساسية للاقتصاد المحلى والأمل المنشود للحد من مشكلة البطالة فهذه الصناعات تساهم مساهمة فعالة فى حل مشكلة العمالة وتزيد من معدلات النمو الاقتصادى ولكى يصبح لهذه الصناعات دور فعال فى الاقتصاد الحلى فلابد من الرعاية الكاملة لها فنجاح المشروع الصغير أو المتوسط يعتمد بدرجة كبيرة على مدى وجود وفاعلية شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث لا يستطيع أن يعمل المشروع بكفاءة وفاعلية دون مساعدة من :

١- رجل الحكومة ٢- رجل البنوك ٣- جمعيات رجال الأعمال ٤- دعائم نجاح شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

- فرجل الحكومة المختص بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح جزء أساسيا وضروريا فى شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتفهم المشاكل التى يعانيها هذا القطاع الاقتصادى المهم ، بل لابد أن يرى رجل الأعمال فى رجل الحكومة أنه شريك فى نجاحاته .

- ورجل البنوك المهتم بإعطاء القروض لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو جزء رئيسى أيضا فى شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فعليه أن يتفهم مشاكل رجل الأعمال فى القطاعات الصغيرة والمتوسطة لكى يمكن مساعدة هذه القطاعات وتقييم هذه الفئة بموضوعية فضآلة حجم القروض المصرفية للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر راجع فى المقام الأول إلى مشكلة تقييم هذه المشروعات ، فلو تفهم رجل البنوك مشاكل هذا القطاع لتم وضع نظام سليم ودقيق لتقييم هذه المشروعات دون تعرض هذه البنوك للمخاطرة ورجل البنوك عليه أيضا إبداء النصيحة بجانب إعطاء القروض وعليه فلابد من تخصص رجل البنوك فى أكثر من صناعة .

- والجامعة متمثلة فى الأساتذة فى مختلف تخصصاتهم جزء لا يتجزأ من شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فلهم دور فعال فى تقييم المنتج وتسويقه وإيجاد الحلول لكثير من مشاكل الإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة عامة بل أن الجامعة تستطيع أن تقوم بعمل الحضانات والقيام بدور الأب الروحى للمشروع الصغير حتى يرى النور .

- ودور جمعيات رجال الأعمال بارز فعال فى هذه الشبكة فتبادل المعلومات من أهم دعائم النجاح فى المشروع الصغير أو المتوسط والذى يتم من خلال مركز المعلومات وكذلك لابد من تشجيع رجل الأعمال فى أول طريقه وهذا يكون من خلال جمعيات رجال الأعمال .

فى النهاية فإننا نرى أنه لإنجاح هذه الشبكة فلابد من توافر المتطلبات الآتية :

١- تنظيم وتدعيم الشبكة من خلال مساهمة القادرين على العطاء والحضور المنتظم من أعضاء الحكومة والبنوك والجامعات .

٢- استمرارية الشبكة وألا تختفى بعد فترة وجيزة .

٣- طرح جميع المشاكل بصراحة دون مجاملة مع إيجاد الحلول البسيطة دون تعقيد .

٤- إيجاد وسيلة للاتصال بقطاع الصناعات الصغيرة الذى أنشأ حديثا بوزارة الاقتصاد وبالهيئات وبالمؤسسات المسئولة عن دعم هذا القطاع .

وائل أحمد علام

مدير مكتب تفتيش عمل أول المنصورة



يقدمها : **محمد محمد على**

فى افتتاح المؤتمر العربى للتكامل الاقتصادى والزراعى

■ د. يوسف والى : استغلال ٥٠ مليون هكتار من ١٩٨ مليون بالوطن العربى

■ السيد راشد : ضرورة الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية فى تحقيق التكامل العربى

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى أن هناك ١٩٨ مليون هكتار صالحة للزراعة فى الوطن العربى لا يستفيد منها سوى ٥٠ مليون هكتار يزرع منها ١٠ ملايين هكتار عن طريق الرى و٤٠ مليونا تعتمد على الأمطار وأن السواحل العربية تمتد لمساحة ٢٠ ألف كيلو متر وعلى الرغم من ذلك لا يوجد اكتفاء ذاتى من الغذاء وهناك فجوة كبيرة فى الأمن الغذائى العربى ، وأن التكامل الاقتصادى والزراعى العربى هو فى صالح الدول العربية لتتمكن من إيجاد مصدر دائم للغذاء وعدم استخدام استيراد المواد الغذائية كسلاح سياسى .

جاء ذلك فى كلمة الدكتور يوسف والى التى ألقاها نيابة عنه الدكتور سعد نصار رئيس المركز القومى للبحوث الزراعية فى افتتاح المؤتمر العربى للتكامل الاقتصادى والزراعى الذى نظمه المؤتمر العربى لنقابات الزراعة والصناعات الغذائية والصيد فى الوطن العربى برئاسة النقابى المهندس محمد عبد الحليم رئيس الاتحاد وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب والنقابى محمد نجيب مهنى رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية وعدد من القيادات النقابية فى الدول العربية

وأضاف الدكتور والى ، إن الدراسات أكدت أن هناك ١٥٣ مشروعا للتكامل الزراعى العربى يمكن أن تسد الفجوة الغذائية والعربية مؤكدا على أهمية دور عمال الزراعة والفلاحين العرب فى إقامة هذه المشروعات وتنفيذ الخطط الزراعية العربية .

وأشار سيادته إلى اهتمام الرئيس حسنى مبارك بالزراعة حيث زادت الرقعة الزراعية فى عهده من ٦.٢ مليون فدان إلى ٨ ملايين فدان ، وبلغت المساحة المحصولية للأراضى الزراعية ١٦ مليون فدان وسيتم استصلاح نحو ٣.٤ فدادين حتى عام ٢٠١٧ .

وأكد د. يوسف والى : أن مصر أصبح لديها اكتفاء ذاتيا من الحبوب بنسبة ٧٥ ٪ ومن اللحوم الحمراء بنسبة تصل إلى ٨٠ ٪ فى حين وصلت إلى نسبة مائة فى المائة فى محصولات الذرة والأرز والقطن والنباتات الطبية والخضر والفاكهة .

وتحدث النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب ، فطالب بضرورة الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية فى تحقيق تكامل اقتصادى زراعى عربى مؤكدا أن المنظمات العربية سيكون لها دورا مهما فى تحقيق ذلك من خلال تطوير الأداء النقابى العربى فى ظل الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب لأننا محتاجون الآن إلى تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية لمساندة القرار السياسى والاقتصاد العربى .

وكان المهندس محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة والصيد ورئيس المؤتمر الذى تشارك فيه المنظمات العمالية فى مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والصيد بالدول العربية ، قد بدأ أعمال المؤتمر بكلمة أكد فيها أن الدكتور يوسف والى وافق على الاستفادة من مراكز البحوث والتدريب المهنى فى تنفيذ برامج لتدريب العمال العرب على أحدث الوسائل المستخدمة فى الأنشطة الزراعية على المستوى القومى .

كما تحدث فى المؤتمر الذى استمر ثلاثة أيام النقابى صادق البسباس الأمين العام المساعد للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والنقابية عائشة عبد الهادى سكرتيرة المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام للعمال والنقابى أحمد حباب الأمين العام المساعد للاتحاد العربى لعمال الزراعة والمهندس عادل الشهاوى رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية .

د. سلام والسيد راشد يفتتحان المجلس التنفيذى لاتحاد عمال الصحة العرب


أبو النصر وراشد ورمضان وعبد المعطى والبسباس والعترى

أعلن الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة أن وزارة الصحة فى جمهورية مصر العربية تقوم على توفير أعلى مستوى خدمة صحية لأبناء هذا الشعب كما تقوم بتقديم خدمات نقابية ذات نشاط متميز للعاملين فى مجال الصحة تحت مظلة نقابية نشطة هى النقابة العامة للعاملين بالخدمات الصحية والتى تدعمها الوزارة بكل إمكانياتها إيمانا منها بأهمية العمل النقابى وحفاظا على حقوق العاملين فى هذا المجال .

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها نيابة عن السيد الوزير الدكتور محمود أبو النصر الوكيل الأول للوزارة فى افتتاح المجلس التنفيذى لاتحاد عمال الصحة العرب وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب والنقابى إبراهيم رمضان رئيس النقابة العامة للخدمات الصحية ورئيس الاتحاد العربى لعمال الصحة العرب والنقابى شفيق العترى الأمين العام لاتحاد عمال الصحة العرب وعدد من القيادات النقابية من مختلف الدول العربية .

و أكد الوزير إن دفع نشاط النقابة هو فى إطار دفع عملية الإنتاج إلى الأمام ورفع مستوى العاملين فى مجال الخدمات الصحية ، وفى هذا الإطار قامت الوزارة بإنشاء نادى للعاملين فى الخدمات الصحية وتم دعمه من مختلف الأوجه لتقديم خدمة متميزة لرواده كما تم إنشاء اللجنة الرياضية التى تعنى بالأنشطة الرياضية والاجتماعية ورحلات المصايف وأداء العمرة مقابل أجور رمزية مدعومة من الوزارة كل ذلك بالإضافة إلى مشروع التكافل الاجتماعى الذى تم تنفيذه أخيرا بهدف توفير مكافأة للعاملين عند خروجهم للمعاش بحد أدنى ٥٠ شهرا وجارى دراسة تطوير هذه القيمة إلى مائة شهر.

وتحدث النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب فأكد أن الدبلوماسية الشعبية تلعب دورا هاما فى دعم القرار السياسى الذى يتخذه الحكام العرب ، وعلينا مطالبة الحكومات العربية بسرعة إقامة السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية

وتحدث شفيق العترى الأمين العام لاتحاد عمال الصحة العرب فقال ، إن اتحادنا يتميز بأنه يتناول فى ندواته العلمية أساليب الوقاية وأسباب الأمراض المنتشرة فى الوطن العربى مما يؤكد مساهمة الحركة النقابية العمالية فى بناء الإنسان السليم القوى صحيا إلى جانب تنظيم الدورات التدريبية المهنية .

وكان النقابى إبراهيم رمضان رئيس النقابة العامة للخدمات الصحية ورئيس المجلس التنفيذى لاتحاد عمال الصحة العرب قد أكد فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن مهمة الاتحاد الدفاع عن حقوق العمال العرب ورفع كفاءتهم لتوفير قوى عاملة قادرة على العطاء والأداء المتميز وذلك عن طريق التدريب المستمر .

تثبيت العاملين المؤقتين بقطاع الكهرباء


محمد السيد مرسى

تنفيذا لتعليمات الدكتور مهندس على فهمى الصعيدى وزير الكهرباء والطاقة بتحسين أوضاع العاملين بقطاع الكهرباء وتحقيق الاستقرار لهم حتى يتفرغوا للعمل وزيادة الإنتاج صدر القرار رقم ١١٩لسنة ٢٠٠١ بتثبيت العاملين المؤقتين على درجة مالية دائمة كما صدر القرار رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠١ بمنح هؤلاء العاملين أول المربوط للدرجة المعينين عليها أو مرتباتهم الحالية أيهما أكبر ، كما يمنح الحاصلون على مؤهلات فوق المتوسطة مدة اعتبارية قدرها سنتان وعلاوتين من العلاوات والمقررة لهذا المؤهل .

صرح بذلك النقابى محمد السيد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق ووكيل مجلس الشورى .

نقابى نقدمه لك



فاروق عبد الفتاح نصار
رئيس النقابة العامة للعاملين بالسكك الحديدية

- بدأ حياته النقابية عام ١٩٧٦ نائبا لرئيس اللجنة النقابية لعمال عنابر بولاق.
- فى عام ١٩٧٩ أنتخب أمينا عاما مساعدا للجنة النقابية.
- فى عام ١٩٨٣ أعيد انتخابه فى نفس الموقع.
- فى عام ١٩٨٧ أنتخب نائبا لرئيس اللجنة النقابية
- فى عام ١٩٩١ أنتخب أمينا عاما مساعدا للنقابة العامة
- فى عام ١٩٩٦ أنتخب أمينا عاما للنقابة العامة .
- فى عام ٢٠٠١ أنتخب رئيسا للنقابة العامة.
- مؤسس الحركة الشبابية بالسكة الحديد عام ١٩٨٧.
- قام بتنظيم المشاركة فى الاحتفالات الوطنية فى نادى السكة الحديد تحت رعاية رئيس الوزراء .
- قام بإنشاء عيادات طبية مجانية للعاملين سكان مدينة أبو زعبل بالسكة الحديد.
- ساهم فى ترقية الصبية والاشتراكات بالسكة الحديد.
- قام بتحقيق مكاسب جديدة للعاملين بالسكة الحديد حيث تم رفع بدل طبيعة العمل والحوافز لجميع العاملين بالهيئة .
- قام بتنظيم دورات تدريبية للمرأة فى الحياكة والتطريز شهدها ١٣٠ فتاة .

اللجنة النقابية المهنية لعمال البناء والأخشاب - فارسكور



د. عبد العظيم وزير

يسر اللجنة أن تقدم أصدق التهانى إلى

الدكتور **عبد العظيم وزير** محافظ دمياط

بمناسبة



سيد طه



محمود السيد فضيلة

كما يسعدها أن تتوجه بالتهنئة والتقدير للسادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

والسادة أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة

رئيس اللجنة
محمود السيد فضيلة

الأمين العام
صلاح الدين أمين السنباطى

الأعضاء: عادل السيد حسن - فتحى عبد الكريم - إيهاب عادل السيد - شريف محمود فضيلة - صلاح السنباطى - خليل خليل بدران

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بالقصير

يسعد أعضاء مجلس الإدارة وجميع أعضائها بالقصير ومرسى علم والشلاتين وأبو رماد وحلايب ان تهنئ السيد رئيس الجمهورية بعيد ميلاده وتتمنى له دوام الصحة والسعادة للتقدم بمسيرة السلام كما تهنئ السيد / **أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة و السيد / **السيد راشد** رئيس الاتحاد العام والسيد / **منير بدر شتا** رئيس النقابة العامة للنقل البري و السيد / **صبرى الجريدى** الأمين العام للنقابة العامة للنقل البري كما تهنئ شعب محافظة البحر الأحمر ومحافظها الهمام اللواء/ **سعد أبو ريدة** والسيد اللواء **محمد أمين مقيشط** رئيس مدينة القصير والسيد **حسين مصطفى لطفى** المدير العام للقوى العاملة والسيد/ **وصفى عبد الكريم حامد** مدير مكاتب العمل بالجنوب القصير ومرسى علم والشلاتين وحلايب متمنين لشعب محافظة البحر الأحمر ومحافظها الهمام بدوام التقدم والازدهار تحت قيادة السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة	نائب الرئيس	الأمين العام
شاذلى محمد أحمد	**أبو حسن محمد أحمد**	**غريب سعد ضاحى**
أمين الصندوق	أمين عام مساعد	أمين صندوق مساعد
اشرف مبارك توفيق	**عبد السلام سيد محمد عبد الكريم**	**محمود فراج محمود على**

الأعضاء: عمر محمد توفيق - محمد محمود إبراهيم

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى كفر سعد - دمياط



د. عبد العظيم وزير



محمد عبد القادر يوسف

يسعد اللجنة أن تغتنم
مناسبة

العيد القومى لمحافظة دمياط

لتتقدم بأصدق التهانى إلى شعب دمياط الكريم والسيد الدكتور

عبد العظيم وزيــر

محافظ دمياط
والقيادات الشعبية والتنفيذية والعمالية بالمحافظة
كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة

منير بدر شتا
رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى

صبرى الجريدى
أمين عام النقابة العامة

شاهر طلبة الدنجاوى

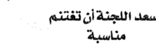


رضا محمد عبد القادر

رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق
محمد عبد القادر يوسف	شاهر طلبة الدنجاوى	رضا محمد عبد القادر

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى الزرقا - دمياط

يسعد اللجنة أن تغتنم
مناسبة



العيد القومى لمحافظة دمياط

لتتوجه بأصدق التهانى لشعب دمياط الكريم والسيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

د. عبد العظيم وزير

منير بدر شتا

والى السيد رئيس مركز ومدينة الزرقا

والى السيد **منير بدر شتا** رئيس النقابة العامة
وجميع القيادات التنفيذية والشعبية بمدينة الزرقا





محمود طه موسى

محمد عبد الوهاب

رئيس اللجنة	نائب الرئيس
محمود طه موسى	الغريب أحمد الشرباصى

الأمين العام	أمين الصندوق	م. الأمين العام
عبد الهادى محمود موسى	محمد عبد الوهاب أبو السعود	محمد محمد هندام

الأعضاء: محمد الوردانى المرسى - طلعت أحمد عبد الهادى - مسعد مسعد أبو الخير - جمال عزت السواح - محمد عباس عيد

اللجنة النقابية للعاملين بشركة دمياط للغزل والنسيج



الرئيس محمد حسنى مبارك



د. عبد العظيم وزير



فى مناسبة

العيد القومى لمحافظة دمياط

يسعدها أن تتوجه بالتهنئة إلى السيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

وإلى شعب المحافظة الكريم



أحمد مصطفى أبو طوق

واللجنة وهى تعبر عن جميع العاملين بالشركة .. تذكر بالشكر والعرفان الجهود المخلصة التى بذلها السيد المحاسب المفوض العام

أحمد مصطفى أبو طوق

فى تقدم الشركة فى تحقيق معدلات إنتاج فاقت المستهدف وزيادة صادرات الشركة إلى الأسواق الخارجية وترجو اللجنة أن تشهد الحركة النقابية انطلاقة كبرى وتقدما على يد النقابى الكبير رئيس اتحاد عمال مصر



أمين عبد الله هنيدى



السيد راشد

ونعاهد الله وابن مصر البار السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

على بذل مزيد من الجهد لزيادة الإنتاج من أجل مصر الحبيبة



مسعد أحمد الصعيدي

محمود السيد صيام

رئيس اللجنة	نائب الرئيس	الأمين العام
أمين عبد الله هنيدى	**فوزى الشربينى جبة**	**محمود شحاته الفار**
أمين الصندوق	نائب الأمين العام	رئيس الاتحاد المحلى لنقابات عمال دمياط وعضو اللجنة
مسعد أحمد الصعيدى	**متولى حامد العوادلى**	**محمود السيد صيام**

الأعضاء: عبده عبده سحلول - رضا السيد أبو جاد الله - طاهر محمد دعادير - جمعة محمد الشربينى

اللجنة النقابية لعمال النقل البرى فارسكور - دمياط


د. عبد العظيم وزير

تتقدم اللجنة بأصدق التهانى

إلى شعب دمياط الكريم

وإلى السيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط


علاء جلال الحسينى

وإلــى جميع القيادات الشعبيـة والتنفيذية والعماليـة بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى لمحافظة دمياط

جمال الحسينى

كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة

منير بدر شتا

رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى



صبرى الجريدى

أمين عام النقابة العامة لعمال النقل البرى

إبراهيم جزر

رئيس اللجنة

علاء جلال الحسينى

الأمين العام

جمال الحسينى أبو العلا

أمين الصندوق

إبراهيم إبراهيم جزر

صندوق الزمـــالة لعمـال النقل البـرى فارسكور

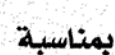
يتقدم رئيس مجلس إدارة الصندوق وأعضاء مجلس الإدارة بأصدق التهانى إلى شعب دمياط والسيد الدكتور


منير بدر شتا

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

وإلى القيــادات الشعبية والتنفيذية والعمالية بالمحافظة



بمناسبة

محمد فتحى النحراوى

عيد دمياط القومى

كما تتقدم بالتهنئة إلي السادة


محمد السيد بيضون

منير بدر شتا

رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى

صبرى الجريدى

أمين عام النقابة العامة لعمال النقل البرى

رئيس مجلس الإدارة

محمد فتحى النحراوى

الأمين العام

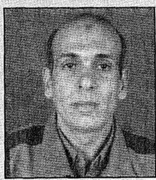
محمد السيد بيضون


نبيل أحمد عمر


د. عبد العظيم وزير


عبد الرءوف السنباطي

اللجنة النقابية للعاملين بالشئون الصحية - محافظة دمياط


محمد مصطفى النجار

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة

إلى شعب محافظة دمياط الكريم

وإلى السيد الدكتور

عبد العظيم وزير

محافظ دمياط

وإلى القيادات التنفيذية والسياسية والشعبية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

وبهذه المناسبة تتقدم اللجنة بأصدق التهانى إلى السادة

الدكتور مدير عام الشئون الصحية لمحافظة دمياط

والنقابى إبراهيم رمضان

رئيس النقابة العامة للعاملين بالشئون الصحية

وعهد وثيق أن نعمل مخلصين من أجل تقديم خدمات أفضل

ومزايا أكثر لأبناء الشئون الصحية وجموع المواطنين

رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين الصندوق
نبيل أحمد عمر	عبد الرءوف السنباطي	محمد مصطفى النجار
نائب الرئيس	م.أمين الصندوق	م.الأمين العام
جمال عبد السلام	زكى محمود	عبد الحليم زناتى

الأعضاء: فايقة المهدى - صبرى طه جويلى - عرفات عبده حسن - إيهاب محمد المتولى - إبراهيم سالم إبراهيم



إذا أردت أن تشترى المنتجات الراقية من
المفروشات المطرزات
الملابس الجاهزة
خيوط الغزل
أقمشة المفروشات
فتأكد أن عليها كلمة
دمياتكس
معارضنا :
دمياط * راس البر * المعموره
الإدارة والمصانع :
٣ ش سعد زغلول
بدمياط
ت ٣٢٢٠٦٦
فاكس ٣٢٤٢٨٦
القاهرة :
٢٨ ش طلعت حرب
ت ٥٧٨٨٤٢٨
فاكس ٥٧٨٨٨٧٣
الاسكندرية :
١٣ ش عرابي
ت ٤٨٣٨٠٢٨
فاكس ٤٨٦٨٩٤٦
DAMIETEX
شركة دمياط للغزل والنسيج